

# فَيْحَةُ دِرْبِ الْبَرِّ

علٰى

## الدَّرَّةِ الْبَرِّيَّةِ فَضْلَهُ الْأَجْرُ وَهُوَ مِنْهُ

لِلشَّيْخِ شَرفِ الْتَّرِينِ يَحْيَى بْنُ نُوْيَى الْعَمْرَطِيِّ السَّافِعِيِّ الْأَرْصَادِيِّ

المتوفى بـ سنة ٩٨٩ هـ

تأليف

العالم العلام شيخ الإسلام

ابراهيم بن محمد بن احمد السافعي البغوري

المتوفى ١٣٢٢ هـ

وتحامما للتفع وضمنا الدرة البرية نظم الأجر وعية قاملة أول الكتاب



دار الكتب العلمية  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah  
اسسها من وليات فنون  
سنة 1971

# فتح درب البرية

على

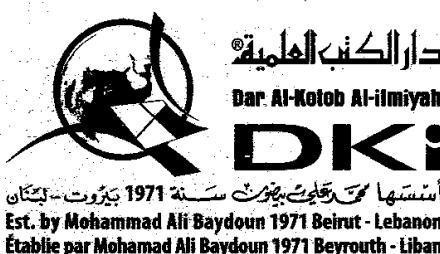
## الدرة اليسير نظم الأجر و ميده

لشيخ شرف الدين يحيى بن نور الدين العمراني الشافعى الاضمارى  
المتوفى بعدة سنة ٩٨٩ هجرية

تأليف

العالم العلامه شيخ الإسلام  
ابراهيم بن محمد بن احمد الشافعى البجورى  
المتوفى ١٢٢٢ هـ

وتحامما للنفع وضمنا الدرة اليسير نظم الأجر و ميده حاملة أول الكتاب



الكتاب : فتح رب البرية

على الدرة البهية نظم الأجرمية

للمريطي

Title : **FATH RABB AL-BARIYYA**

'ALĀ AD-DURRA AL-BAHIYYA

NAZM AL-AJURRŪMIYYAH

of Al Amriti

A book in Syntax

التصنيف : نحو

**Classification:** Syntax

المؤلف : الشيخ إبراهيم البيجوري (ت ١٢٧٧ هـ)

**Author :** Al-Sheikh Ibrahim Al-Bayjouri (D 1277 H.)

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

**Publisher:** Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات

**Pages** 160

قياس الصفحات

**Size** 17x24 cm

سنة الطباعة

**Year** 2013 A.D. - 1434 H.

بلد الطباعة : لبنان

**Printed in:** Lebanon

الطبعة : الأولى

**Edition:** ١<sup>٠</sup>

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah  
Beirut-Lebanon No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any form or by any  
means, or stored in a data base or retrieval system, without  
the prior written permission of the publisher.

**Dar Al-Kotob  
Al-Ilmiyah**

Est. by Mohamad Ali Baydoun  
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,  
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.  
Tel : +961 5 804 810/11/12  
Fax: +961 5 804813  
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,  
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

aramoun, القبة، مبنى دار الكتب العلمية  
هاتف: +961 5 804810/11/12  
فاكس: +961 5 804813  
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بیروت-لبنان  
ریاض الصلح-بیروت ١١٠٧٢٩٠

ISBN - 13: 978-2-7451-7941-8  
ISBN - 10: 2-7451-7941-1  
9 0000  
  
9 782745 179418

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah  
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction  
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation  
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à  
des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية  
بيروت-لبنان ويعظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضييد الكتاب  
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر  
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نظم الأجرمية للشيخ العميري

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ وَفَقَ  
لِلْعِلْمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلْتُقَى  
فَمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ لَمْ تَخُوهِ  
فَأَغْرَيْتُ فِي الْحَانِ بِالْأَلْحَانِ  
عَلَى النَّبِيِّ أَفَصَحُ الْخَلَائِقِ  
مَنْ أَتَقَنُوا الْقُرْآنَ بِالْإِغْرَابِ  
جُلُّ الْوَرَى عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصِّ  
مِنَ الْوَرَى حِفْظُ الْلِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
وَالسُّنَّةُ الدَّقِيقَةُ الْمَعَانِي  
إِذَا الْكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا  
كُرَاسَةً لَطِيفَةً شَهِيرَةً  
أَلْفَهَا الْحَبْرُ ابْنُ آجُرُومِ  
مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا  
بِالْأَصْلِ فِي تَقْرِيرِهِ لِلْمُبْتَدِيِّ  
وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا بِهَا الْغَشَى  
فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ  
يَفْهَمُ قَوْلِي لِاغْتِقَادِ وَاثِقِ  
وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَغْتِقْ لَمْ يَنْتَفِعْ  
مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا  
مَنْ اغْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهِمَهُ
- ٢- حَتَّى نَحْنُ قُلُوبُهُمْ لِنَخْوِهِ
- ٣- فَأَشْرَبْتُ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ
- ٤- ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ لَائِقِ
- ٥- مُحَمَّدٌ وَالْأَلِّ وَالْأَضْحَابِ
- ٦- وَبَعْدُ، فَأَغْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا افْتَصَرْ
- ٧- وَكَانَ مَظْلُوْبًا أَشَدَّ الظَّلَبِ
- ٨- كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِي الْقُرْآنِ
- ٩- وَالنَّخْوُ أَوْلَى أَوْلَى أَنْ يُعْلَمَا
- ١٠- وَكَانَ خَيْرُ كُثُبِ الْصَّغِيرَةِ
- ١١- فِي عُرْبِهَا وَعُجْمِهَا وَالرُّومِ
- ١٢- وَانْتَفَعْتُ أَجْلَهُ بِعِلْمِهَا
- ١٣- نَظَمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِيِّ
- ١٤- وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غَشَى
- ١٥- مُتَنَمِّمًا لِفَالِسِ الْأَبْوَابِ
- ١٦- سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقِ صَادِقِ
- ١٧- إِذَا الْفَتَى حَسْبَ اغْتِقَادِهِ رُفِعَ
- ١٨- فَنَسَالُ الْمَنَانَ أَنْ يُحِيرَنَا
- ١٩- وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ

## باب الكلام

- ٢٠ - كلامهم لفظ مفيد مسند والكلمة اللفظ المفيد
- ٢١ - المفرد لاسم و فعل ثم حرف تنقسم وهذه ثلاثة هي الكلم
- ٢٢ - القول لفظ قد أفاد مظلة
- ٢٣ - فالاسم بالتنوين والخوض عرف
- ٢٤ - والفعل معروف بقد والسين
- ٢٥ - وتأفعلت مظلة كجئت لي
- ٢٦ - والحرف لم يصلح له علامة إلا انتفاء قبولي العلامة

## باب الإعراب

- ٢٧ - إغرابهم تغيير آخر الكلم
- ٢٨ - أقسامه أربعة فلتغيير
- ٢٩ - والكل غير الجرم في الأسماء يقع وكلها في الفعل والخوض امتنع
- ٣٠ - وسائل الأسماء حيث لا شبهة
- ٣١ - وغير ذي الأسماء مبني خلا
- ٣٢ - لرفع منها ضمة وألف
- ٣٣ - فالضم في اسم مفرد كأحمد
- ٣٤ - وجム تأبٰث كمسلمات
- ٣٥ - والواو في جمع الذكور السالم
- ٣٦ - كما أتت في الخامسة
- ٣٧ - على الولاء أب أح حم
- ٣٨ - وفي المثنى نحو زيدان الألف
- ٣٩ - بي فعلن تفعلان أنتما
- ٣١ - تقديرًا أو لفظا لعامل علم
- ٣٢ - رفع ونضب وكذا جزم وجر وكلها في الفعل والخوض امتنع
- ٣٣ - فريتها من الحروف معتبرة مضارع من كل نون قد خلا

## باب علامات الإعراب

- ٣٢ - لرفع منها ضمة وألف
- ٣٣ - فالضم في اسم مفرد كأحمد
- ٣٤ - وججم تأبٰث كمسلمات
- ٣٥ - والواو في جمع الذكور السالم
- ٣٦ - كما أتت في الخامسة
- ٣٧ - على الولاء أب أح حم
- ٣٨ - وفي المثنى نحو زيدان الألف
- ٣٩ - بي فعلن تفعلان أنتما
- ٣١ - كذاك نون ثابت لا منحدف
- ٣٢ - وجمن تكبير كجاء الأعبد
- ٣٣ - وكل فعل مغرب كياتي
- ٣٤ - كالصالحون هم أولو المكارم
- ٣٥ - الأسماء وهي التي تأتي
- ٣٦ - وفو ودو جرى كل مضافاً مفرداً مبكراً
- ٣٧ - والنون في المضارع الذي عرف
- ٣٨ - وي فعلون تفعلون مغهمما

٤٠ - وَتَفْعِلِينَ تَرْحِيمَ حَالِي وَاشْتَهَرْتُ بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ

### باب علامات النصب

- ٤١ - لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهِيَ فَتْحَةُ الْفَ
- ٤٢ - فَانْصِبْ بِفَتْحٍ مَا بِضَمٍ قَدْ رُفِعَ
- ٤٣ - وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَلْفَ
- ٤٤ - وَالنَّصْبُ فِي الْإِسْمِ الَّذِي قَدْ ثُنِيَّا
- ٤٥ - وَالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تَنْتَصِبْ

### باب علامات الخفض

- ٤٦ - عَلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَطْ
- ٤٧ - فَاخْفِضْ بِكَسْرٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ عُرِفَ
- ٤٨ - وَاخْفِضْ بِيَاءً كُلَّ مَا بِهَا نُصِبْ
- ٤٩ - وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ
- ٥٠ - بِأَنْ يَحُوزَ الْإِسْمُ عِلْتَيْنِ
- ٥١ - فَأَلْفُ التَّأْنِيَتِ أَغْتَثْ وَحْدَهَا
- ٥٢ - وَالْعِلْتَانُ الْوَضْفُ مَعَ عَدْلٍ عُرِفَ
- ٥٣ - وَهَذِهِ الْثَّلَاثُ تَمْنَعُ الْعَلَمَ
- ٥٤ - كَذَاكَ تَأْنِيَتِ بِمَا عَدَا الْأَلْفَ

### باب علامات الجزم

- ٥٥ - وَالْجَرْمُ فِي الْأَفْعَالِ بِالسُّكُونِ
- ٥٦ - فَحَذْفُ نُونِ الرَّفِيعِ قَظِيماً يَلْزَمُ
- ٥٧ - وَبِالسُّكُونِ اجْزِمْ مُضَارِعاً سَلِيمْ
- ٥٨ - إِمَّا بِوَأْوِيَاءِ أَوْ الْأَلْفِ
- ٥٩ - وَنَصِبْ ذِي وَأْوِيَاءِ يَظْهَرُ

- ٦٠ - فَنَحْوُ يَغْرُبُ وَيَهْتَدِي يَخْشَى خُتِمٍ بِعِلَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْهَا سَلِيمٌ  
 ٦١ - وَعِلَّةُ الْأَسْمَاءِ يَاءٌ وَالْأَلْفُ فَنَحْوُ قَاضٍ وَالْفَتَى بِهَا عُرِفَ  
 ٦٢ - إِغْرَابُ كُلٌّ مِنْهُمَا مُقْلَدٌ فِيهَا وَلِكِنْ نَضْبٌ قَاضٌ يَظْهَرُ  
 ٦٣ - وَقَدْرُوا ثَلَاثَةَ الْأَفْسَامِ فِي الْمِيمِ قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ غُلَامِي  
 ٦٤ - وَالْوَاءُ فِي كَمْسُلِمِي أَضْمَرَتْ وَالثُّونُ فِي لَتْبَلَوْنَ قُدْرَتْ

### فَصْلٌ

- ٦٥ - الْمُغْرَبَاتُ كُلُّهَا قَدْ تَغْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفِ تَقْرِبُ  
 ٦٦ - فَأَوْلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا أَرْبَعَ وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍ تُرْفَعُ  
 ٦٧ - وَكُلُّ مَا بِضَمَّةٍ قَدِ ارْتَفَعَ فَنَضْبُهُ بِالْفَتْحِ مُظْلَقاً يَقْعُ  
 ٦٨ - وَخَفْضُ الْأَسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ التُّزِمْ وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مُنْجَزِمٌ  
 ٦٩ - لِكِنْ كَهْنَدَاتٍ لِنَضْبِهِ اثْكَسَرَ وَغَيْرُ مَضْرُوفٍ بِفَتْحَةِ يُجَرِّ  
 ٧٠ - وَكُلُّ فَعْلٍ كَانَ مُغْتَلَّا جُزِمٌ بِحَافِ حَرْفِ عِلَّةٍ كَمَا عُلِمَ  
 ٧١ - وَالْمُغْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَ وَهِيَ الْمُثَنَّى وَذُكُورُ تَجْمَعِ  
 ٧٢ - جَمِيعاً صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الْخَالِي وَخَمْسَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ  
 ٧٣ - أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِرَفِعِهِ الْأَلْفُ وَنَضْبُهُ وَجَرْهُ بِالْيَاءِ عُرِفَ  
 ٧٤ - وَكَالْمُثَنَّى الجَمْعُ فِي نَضْبٍ وَجَرٍ وَرْفَعَهُ بِالْوَاءِ مَرَّ وَاسْتَقْرَ  
 ٧٥ - وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءُ كَهَذَا الجَمْعُ فِي رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَانْصِبَنْ بِالْأَلْفِ  
 ٧٦ - وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ رَفِعُهَا عُرِفَ بِنُونِهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِفُ

### بَابُ الْمَعْرِفَةِ وَالْمُنْكَرِ

- ٧٧ - فَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الْأَسْمِ الشَّكِرَةَ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَثِّرَةً  
 ٧٨ - وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتَحْصِرُ فِي سَيِّةٍ فَالْأَوَّلُ أَسْمُ مُضْمَرٌ  
 ٧٩ - يُكْنَى بِهِ عَنْ ظَاهِرِ فَيَنْتَمِي لِلْمُكَبِّ وَالْحُضُورِ وَالْتَّكَلِّمِ  
 ٨٠ - وَقَسْمَةُ ثَانِيَاً لِمُتَّصِلٍ مُشَتَّتٍ أَوْ بَارِزٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ

- كَجَفْرِ وَمَكَّةَ وَكَالْحَرَمُ  
وَنَخْوِ كَهْفِ الظُّلْمِ وَالرَّشِيدِ  
فَكُنْيَةُ وَغَيْرُهُ اسْمُ أَوْ لَقَبٍ  
لَقَبٌ وَاسْمٌ مَا لَا يُشْعُرُ  
رَابِعُهَا مَوْصُولُ الْإِسْمِ كَالَّذِي  
كَمَا تَقُولُ فِي مَحْلِ الْمَحْلِ  
لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَضْنَافِ  
وَابْنُ الَّذِي ضَرَبَتْهُ وَابْنُ الْبَذِي
- ٨١ - ثَانِي الْمَعَارِفِ الشَّهِيرِ بِالْعِلْمِ  
٨٢ - وَأُمُّ عَمْرٍ وَأُبْيِ سَعِيدٍ  
٨٣ - فَمَا أَتَى مِنْهُ يَامٌ أَوْ يَوْمٌ  
٨٤ - فَمَا يَمْذُحُ أَوْ يَدْمَعُ  
٨٥ - ثَالِثُهَا إِشَارَةً كَذَا وَذِي  
٨٦ - خَامِسُهَا مُعْرَفٌ بِحَرْفٍ أَلْ  
٨٧ - سَادِسُهَا مَا كَانَ مِنْ مُضَافٍ  
٨٨ - كَقَوْلَكَ ابْنِي وَابْنُ رَيْدٍ وَابْنُ ذِي

### بابُ الأَفْعَالِ

ماضٍ وَفَعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ  
عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفعٌ  
وَضَمْمَهُ مَعْ وَاوِ جَمْعٍ عَيْنًا  
أَوْ حَذْفٍ حَرْفٍ عِلَّةً أَوْ نُونٍ  
مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعِ الرَّوَائِدِ  
يَجْمَعُهَا قَوْلِي أَنِّيْتُ يَا فَتَى  
وَفَتْحُهَا فِيمَا سِوَاهُ مُلْتَزِمٌ

- ٨٩ - أَفْعَالُهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي الْوَاقِعِ  
٩٠ - فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْأَخْيَرِ إِنْ قُطِعَ  
٩١ - فَإِنْ أَتَى مَعَ ذَلِكَ الضَّهِيرَ كُنَّا  
٩٢ - وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌ عَلَى السُّكُونِ  
٩٣ - وَأَفْتَحُوا مُضَارِعًا بِسَوَاحِدٍ  
٩٤ - هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَا  
٩٥ - وَحَيْثُ كَانَتْ فِي رُتَاعِيْ تُضَمْ

### بابُ إِغْرَابِ الْفِعْلِ

عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ثَابَّدًا  
كَذَا إِذْنَ إِنْ صَدَرَتْ وَلَامُ كَيْ  
وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ فِي جَوَابٍ قَدْ عَنَوا  
كَلَّا تَرْمُ عِلْمًا وَتَشْرُكَ التَّعَبُ  
وَلَا وَلَامَ دَلَّتَا عَلَى الظَّلَبِ  
أَيْ مَتَّى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا

- ٩٦ - رُفعُ الْمُضَارِعِ الَّذِي تَجَرَّدا  
٩٧ - فَانْصِبْ بِعَشْرٍ وَهِيَ أَنْ وَلَنْ وَكَيْ  
٩٨ - وَلَامُ جَحْدٍ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ  
٩٩ - بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيِ أَوْ طَلَبٍ  
١٠٠ - وَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا قَدْ وَجَبْ  
١٠١ - كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَلِدْمَا

- ١٠٢ - وَحِينَثِمَا وَكَيْفَمَا وَأَنَّى كَيْلَانْ يَقُولُ زَيْدُ وَعَمْرُو قُمنَا  
 ١٠٣ - وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أَجْحَقَ  
 ١٠٤ - وَلَيَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ جَوَابُ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ الْأَدَاءِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعَ

### بابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

- ١٠٥ - مَرْفُوعُ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةُ نَاتِي بِهَا  
 ١٠٦ - فَالْفَاعِلُ اسْمُ مُظْلَقاً قَدْ ارْتَفَعَ  
 ١٠٧ - وَوَاجِبُ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا  
 ١٠٨ - فَقُلْ أَتَى الرَّيْدَانُ وَالرَّيْدُونَا  
 ١٠٩ - وَقَسَّمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضَمَّرا  
 ١١٠ - وَالْمُضَمَّرُ اثْنَا عَشْرَ نَوْعاً فُسْمَا  
 ١١١ - قَمْتُنَ قَمْتُمْ قَامَ قَامَتْ قَاماً  
 ١١٢ - وَهَذِهِ ضَمَائِرُ مُتَصِّلَةٍ  
 ١١٣ - كَلِمْ يَقُولُ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمْ
- مَعْلُومَةُ الْأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيهَا  
 بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعَ  
 إِذَا لِجَمْعٍ أَوْ مُثَنَّى أُسْنَدَا  
 كَجَاءَ زَيْدٌ وَيَجِيءَ أَخْوَنَا  
 فَالظَّاهِرُ الْفَظُّ الَّذِي قَدْ ذُكِرَ  
 كَقُمْتُ ثُمَّنَا قُمْتَ قُمْتُ قُمْتُمَا  
 قَامُوا وَقُمْنَ نَحْوُ صُمْتُمْ عَامَا  
 وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَةُ  
 وَغَيْرُ ذِيِّنِ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

### بابُ نَائِبِ الْفَاعِلِ

- ١١٤ - أَقِمْ مُقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ  
 ١١٥ - أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرِفًا أَوْ مَجْرُورًا  
 ١١٦ - وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمِّ  
 ١١٧ - فِي كُلِّ مَاضٍ وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ  
 ١١٨ - وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَ  
 ١١٩ - وَذَاكَ إِمَّا مُضَمَّرًا أَوْ مُظْهَرًا  
 ١٢٠ - أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلَنَا
- مَفْعُولَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرِفَ  
 إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورَا  
 وَكَسِّرْ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ مُلْتَرَمْ  
 مُنْفَتِحٌ كَيْدَعِي وَكَادِعِي  
 مُنْكِسِرٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَ  
 ثَانِيَهُمَا كَيْكَرْمُ الْمُبَشِّرُ  
 دُعِيَتْ أَدْعَى مَا دُعِيَ إِلَّا أَنَا

### بابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

- ١٢١ - الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ رَفِعُهُ مُؤَيَّدٌ عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٌ مُجَرَّدٌ

- ١٢٢ - وَالْخَبَرُ اسْمُ دُو ارْتِفَاعٌ أَسْنِدًا مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا
- ١٢٣ - كَقَوْلَنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانْ وَقَوْلَنَا الرَّزَيْدَانَ قَائِمَانَ
- ١٢٤ - وَمِثْلُهُ الرَّزَيْدُونَ قَائِمُونَا وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمُ أَخْوَنَا
- ١٢٥ - وَالْمُبْتَدَا اسْمُ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى أَوْ مُضْمَرٌ كَأَنْتَ أَهْلُ لِلْقَضَا
- ١٢٦ - وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا اتَّضَلَ مِنَ الصَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انْفَضَلَ
- ١٢٧ - أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتُمَا أَنْتُنَّ أَنْتُمْ وَهُوَ وَهِيَ هُمْ هُمَا
- ١٢٨ - وَهُنَّ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ أَنَا عَشَرْ وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالٌ مُغْتَبَرٌ
- ١٢٩ - وَمُفْرَداً وَغَيْرَهُ يَأْتِي الْخَبَرُ فَالْأَوَّلُ الْلَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظَمِ مَرِ
- ١٣٠ - وَغَيْرُهُ فِي أَرْبَعِ مَسْطُورٍ لَا غَيْرُ وَهِيَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ
- ١٣١ - وَفَاعِلٌ مَعْ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ وَالْمُبْتَدَا مَعَ مَا لَهُ مِنَ الْخَبَرِ
- ١٣٢ - كَأَنْتَ عِنْدِي وَالْفَتَى بِدَارِي وَابْنِي قَرَأً وَذَا أَبْوَهُ قَارِي

### كَانَ وَأَخْوَاتُهَا

- ١٣٣ - ارْفَعْ بِكَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرُ بِهَا أَنْصِبْنَ كَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرٌ
- ١٣٤ - كَذَاكَ أَضَحَى ظَلَلَ بَاتَ أَمْسَى وَهَكَذَا أَضْبَحَ صَارَ لَيْسَا
- ١٣٥ - فَتِيءُ وَأَنْفَكَ وَزَالَ مَعْ بَرِّخَ أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفِي تَتَضَخَّ
- ١٣٦ - كَذَاكَ دَامَ بَعْدَ مَا الظَّرْفِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مَضْدِرِيَّةً
- ١٣٧ - وَكُلُّ مَا صَرَفَتَهُ مِمَّا سَبَقَ مِنْ مَضْدِرٍ وَغَيْرِهِ بِهِ التَّحْقِ
- ١٣٨ - كَكُنْ صَدِيقًا لَا تَكُنْ مُجَاهِفًا وَأَنْظُرْ لِكَوْنِي مُضْبِحًا مُوَافِيَا

### إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا

- ١٣٩ - تَنْصِبُ إِنَّ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرُ تَرْفَعُهُ كَإِنَّ زَيْدًا دُو نَظَرٌ
- ١٤٠ - وَمِثْلُ أَنَّ: إِنَّ لَيْتَ فِي الْعَمَلِ وَهَكَذَا كَأَنَّ لَكِنَّ لَعَلٌّ
- ١٤١ - وَأَكَدُوا الْمَعَنَى بِإِنَّ أَنَا وَلَيْتَ مِنْ الْفَاظِ مَنْ تَمَنَّى
- ١٤٢ - كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي وَاسْتَغْمَلُوا لَكِنَّ فِي اسْتِدْرَاكِ

١٤٣ - وَلَتَرَجَّ وَتَوَفَّعَ لَعَلَّ كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ مَخْبُوْيِي وَصَلَّ

### ظَنَّ وَأَخْوَاتُهَا

١٤٤ - انْصِبْ بِظَنَّ الْمُبْتَدَأْ مَعَ الْخَبَرْ وَكُلَّ فِعْلِ بَعْدَهَا عَلَى الْأَثْرِ

١٤٥ - كَخَلْتُهُ حَسْبُتُهُ زَعْمَتُهُ رَأَيْتُهُ وَجَذَّتُهُ عَلِمَتُهُ

١٤٦ - جَعَلْتُهُ اتَّخَذْتُهُ وَكُلَّ مَا مِنْ هَذِهِ صَرَفَتُهُ فَلْيَعْلَمَا

١٤٧ - كَقَوْلِهِمْ ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْحِدًا وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا

### بَابُ النَّفْتِ

١٤٨ - النَّفْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضَمِّرِ يَعْوُدُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظَهِّرِ

١٤٩ - فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتَبِعِ مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةِ لَأْرَبَعِ

١٥٠ - فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِغْرَابِ مِنْ رَفْعٍ أَوْ خَفْضٍ أَوْ اِنْتِصَابٍ

١٥١ - كَذَا مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْتَّذْكِيرِ وَالظَّدِّ وَالْتَّغْرِيفِ وَالْتَّنْكِيرِ

١٥٢ - كَقَوْلِنَا : جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ وَجَاءَ مَغْهُ نِسْنَوَةٌ حَوَامِلُ

١٥٣ - وَثَانِي الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدٌ فَإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ

١٥٤ - وَاجْعَلْهُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالْتَّذْكِيرِ مُظَابِقًا لِلْمُظَهِّرِ الْمَذْكُورِ مُنْظَلِقًّا زَوْجَاهُمَا الْعَبْدَانِ

١٥٥ - مِثَالُهُ : قَذْ جَاءَ حُرَّتَانِ زَوْجَتُهُ عَنْ دِينِهَا الْمُخْتَاجِ لَهُ

### بَابُ الْعَطْفِ

١٥٧ - وَأَتَبَعُوا الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِغْرَابِهِ الْمَفْرُوفِ

١٥٨ - وَتَسْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِتَّبَاعِ كُلِّ مِثْلَهُ إِنْ يُغْطِفُ

١٥٩ - بِالْوَأِوْ وَالْفَاءِ أَوْ وَأَمْ وَثَمَّ حَتَّى وَبَلْ وَلَا وَلَكِنْ إِمَّا

١٦٠ - كَجَاءَ زَيْدُثُمْ عَمْرُو أَكْرِمٍ زَيْدًا وَعَمْرًا بِاللَّقَاءِ وَالْمَطْعَمِ

١٦١ - وَفَئَةٌ لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَخْضُرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَرُولَ الْمُنْكَرُ

### باب التوكييد

- ١٦٢ - وَجَاءَرْ فِي الاسمِ أَنْ يُؤَكِّدَ فَيَتَّبِعُ الْمُؤَكِّدُ الْمُؤَكَّدَا  
 ١٦٣ - فِي أَوْجِهِ الْإِغْرَابِ وَالشَّغْرِيفِ لَا مُنْكَرٌ فَمَنْ مُؤَكِّدٌ خَلَ نَفْسٌ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلُّ أَجْمَعٍ  
 ١٦٤ - وَلَفْظُهُ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَرْبَعَ مِنْ أَكْتَاعٍ وَأَبْتَاعٍ وَأَبْصَاعًا  
 ١٦٥ - وَغَيْرُهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعًا  
 ١٦٦ - كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَقُلْ أَرَى  
 ١٦٧ - وَطَفْتُ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَا  
 ١٦٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدْ كِلْمَةً أَعْذَّهَا بِلْفُظِهَا كَقَوْلَكَ: انتَهَى انتَهَى

### باب البَدَل

- ١٦٩ - إِذَا اسْمُ أَوْ فِعْلٍ لِمِثْلِهِ تَلَا وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفِ بَحَلَا  
 ١٧٠ - فَاجْعَلْهُ فِي إِغْرَابِهِ كَالْأَوَّلِ مُلْقِبًا لَهُ بِلْفُظِ الْبَدَلِ  
 ١٧١ - كُلُّ وَبَعْضٌ وَاسْتِهْمَالٌ وَغَلَظٌ كَذَاكَ إِضْرَابٌ فِي الْخَمْسِ انْضَبَطْ  
 ١٧٢ - كَجَاءَنِي زَيْدٌ أَخْرُوكَ وَأَكَلْ عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلْ  
 ١٧٣ - إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسْ وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَسْ  
 ١٧٤ - إِنْ قُلْتَ بَكْرًا دُونَ قَضِيدَ فَعَلَظْ أَوْ قُلْتَهُ قَضِداً فِي إِضْرَابٍ فَقَطْ يَدْخُلُ جِنَانًا لَمْ يَنْلُ فِيهَا تَعْبٌ  
 ١٧٥ - وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنْ يُشَبِّ

### باب منصوبات الأسماء

- ١٧٦ - ثَلَاثَةُ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ خَلَتْ مَنْصُوبَةً وَهَذِهِ عَشْرُ تَلَتْ  
 ١٧٧ - وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ أَوْلَهَا فِي الْذِكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاحْذَرُوا أَهْلَ الظَّمَعِ  
 ١٧٨ - وَذَلِكَ اسْمُ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَعْ وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ الَّذِي ظَهَرَ  
 ١٧٩ - فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قِدَ انْحَصَرَ  
 ١٨٠ - وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا مُتَّصِلٌ حَيَّيْتَ أَكْرَمٌ بِالَّذِي حَيَّانَا مِثَالُهُ إِيَّا يَ أَوْ إِيَّانَا

- ١٨٢ - وَقْسٌ بِذِيْنِ كُلَّ مُضْمِرٍ فُصِّلَ وَبِاللَّذِينَ قَبْلُ كُلَّ مُتَّصِلٍ
- ١٨٣ - فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدِ احْصَرَ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرْ

### باب المضدر

- ١٨٤ - وَإِنْ تُرِدْ تَضْرِيفَ نَحْوِ قَامَا فَقُلْ: يَقْوُمُ ثُمَّ قُلْ قِيَاماً
- ١٨٥ - فَمَا يَحِيِّءُ ثالِثاً فَالْمَضْدُرُ وَنَضْبُرُ بِفَعْلِهِ مُقَدَّرٌ
- ١٨٦ - فَإِنْ يُؤَافِقْ فَعْلَهُ الَّذِي جَرَى فِي الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى
- ١٨٧ - أَوْ وَاقِقَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَقْدُ روِيَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْفَعْلِ فَهُوَ مَعْنَوِي
- ١٨٨ - فَقُمْ قِيَاماً مِنْ قِبْلِ الْأَوَّلِ وَقُمْ وُقْوفاً مِنْ قِبْلِ الْأَوَّلِ مَا يَلِي

### باب الظرف

- ١٨٩ - هُوَ اسْمٌ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ أَنْتَصَبْ كُلُّ عَلَى تَقْدِيرٍ فِي عِنْدَ الْعَرَبِ
- ١٩٠ - إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مُبْهِمًا وَمُظْلَقاً فِي غَيْرِهِ فَلَيُعْلَمَا
- ١٩١ - وَالنَّصْبُ بِالْفَعْلِ الَّذِي بِهِ جَرَى كَسْرُتُ مِيَالًا وَاغْتَكَفْتُ أَشْهُرًا
- ١٩٢ - أَوْ مُدَدًا أَوْ جُمْعَةً أَوْ حِينًا أَوْ مُدَدًا أَوْ بُكْرَةً إِلَى السَّفَرِ
- ١٩٣ - أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً أَوْ سَحَرً
- ١٩٤ - أَوْ لَيْلَةً الْاثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الْأَحَدِ
- ١٩٥ - وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوِ سِرْأَمَامَهُ
- ١٩٦ - بِمِيَانَهُ شَمَالًا تِلْقَاءُهُ
- ١٩٧ - أَوْ مَغْهُهُ أَوْ حِذَاءُهُ أَوْ عِنْدَهُ
- ١٩٨ - هُنَاكَ ثُمَّ فَرْسَخًا بَرِيدًا وَهَا هُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا

### باب الحال

- ١٩٩ - الْحَالُ وَضْفُ دُو انتِصَابِ آتٍ مُفَسِّرًا لِمُبْهِمِ الْهَيْئَاتِ
- ٢٠٠ - وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنْكَرًا وَعَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤْخَرًا
- ٢٠١ - كَجَاءَ زَيْدُ رَأِيكَبَا مَلْفُوفًا وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتُوفًا

- ٢٠٢ - وَقَدْ يَحِيُّ فِي الْكَلَامِ أَوَّلًا وَقَدْ يَحِيُّ جَامِدًا مُؤَوَّلًا  
 ٢٠٣ - وَصَاحِبُ الْحَالِ الَّذِي تَقْرَرَأَ مُعْرَفٌ وَقَدْ يَحِيُّ مُنَكَّرًا

### باب التمييز

- ٢٠٤ - تَعْرِيفُهُ اسْمٌ دُوَّاً نَصَابٌ فَسَرَا لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتٍ جِنْسٍ قُدْرًا  
 ٢٠٥ - كَانْصَبَ زَيْدٌ عَرَقاً وَقَدْ عَلَا قُدْرًا وَلَكِنْ أَنْتَ أَغْلَى مَنْزِلًا  
 ٢٠٦ - وَكَاشَتَرَيْتُ أَرْبَعَانًا نَعَاجَا أَوْ اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رِطْلٍ سَاجَا  
 ٢٠٧ - أَوْ بِغْتَهُ مَكْيَلَةً أَرْزَأَ أَوْ قَدْرَ بَاعَ أَوْ ذَرَاعَ خَرَّا  
 ٢٠٨ - وَوَاجِبُ التَّهْمِيزِ أَنْ يُنَكَّرَا وَأَنْ يَكُونَ مُظْلَقاً مُؤَخَّرَا

### باب الاستثناء

مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي الْلُّفْظِ اِنْدَرَجَ إِلَّا وَغَيْرُ وَسَوَى سُوَى مَا أَخْرَجَتْ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجِبٍ وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا حَالِدًا فَأَبْدِلْنَ وَالنَّضْبُ فِيهِ ضَعْفًا وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ وَالنَّضْبُ فِي إِلَّا بَعِيرًا أَكْثَرُ قَدْ أَلْغَيْتُ وَالْعَامِلُ اسْتَقْلَالًا وَلَا أَرَى إِلَّا أَخَاكَ مُقْبِلاً يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي بِمَا حَلَّا وَمَا عَدًَا وَمَا حَشَا

- ٢٠٩ - أَخْرَجَ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَا حَرَجَ  
 ٢١٠ - وَلَفْظُ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي لَهُ حَوَى  
 ٢١١ - خَلَا عَدَا حَاشَا ثَمَعَ إِلَّا اِنْصَبَ  
 ٢١٢ - كَقَامَ كُلُّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدًا  
 ٢١٣ - وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ اِنْتَفَى  
 ٢١٤ - هَذَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ  
 ٢١٥ - كَلَنْ يَقُولُ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرُ  
 ٢١٦ - وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصِ فَإِلَّا  
 ٢١٧ - كَلَمْ يَقُولُ إِلَّا أَبُوكَلَا أَوَّلًا  
 ٢١٨ - وَخَفْضُ مُسْتَشْنَى عَلَى الإِظْلَاقِ  
 ٢١٩ - وَالنَّضْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَاءُ

### باب لا العاملة عمل إن

فَانْصَبَ بِهَا مُنَكَّرًا بِهَا اتَّصلَ كَلَا غُلَامَ حَاضِرٍ مُكَافِي

- ٢٢٠ - وَحُكْمُ لَا كَحْكُمٌ إِنَّ فِي الْعَمَلِ  
 ٢٢١ - مُضَافًا أَوْ مُشَابِهًةَ الْمُضَافِ

- ٢٢٢ - لَكُنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرَيْتَهَا كَذَلِكَ فِي الْأَعْمَالِ أَوْ أَغْيَتَهَا  
 ٢٢٣ - وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الزَّمِ الْبِنَا مُرْكَبًا أَوْ رَفِيقَهُ مُنَوَّهًا  
 ٢٢٤ - كَلَا أَخْ وَلَا أَبْ وَانْصِبْ أَبَا أَيْضًا فَإِنْ تَرْفَعَ أَخًا لَا تَنْصِبَا  
 ٢٢٥ - وَحِيتُ عَرَفْتَ اسْمَهَا أَوْ فُصْلَا فَارْفَعْ وَتَوْنَ وَالْتَزِيمْ تَكْرَارًا لَا  
 ٢٢٦ - كَلَا عَلِيٌّ حَاضِرٌ وَلَا عَمَرْ وَلَا لَنَا عَبْدٌ وَلَا مَا يُدَحِّرْ

### باب النداء

- ٢٢٧ - خَمْسٌ تُنَادِي وَهِيَ : مُفْرَدُ عَلَمْ وَمُفْرَدُ مُنْكَرٌ قَضَدًا يُؤْمِنْ  
 ٢٢٨ - وَمُفْرَدُ مُنْكَرٌ سَوَاهُ كَذَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ  
 ٢٢٩ - فَالْأَوَّلَانِ فِيهِمَا الْبِنَا الْزَمْ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلِّ قَدْعَلْمِ  
 ٢٣٠ - مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ عَلَى الإِطْلَاقِ وَالنَّصْبِ فِي الشَّلَاثَةِ الْبَوَاقِي  
 ٢٣١ - كَيَا عَلِيُّ يَا غُلَامُ بِي انْظَلْقَ يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ  
 ٢٣٢ - يَا كَاشِفَ الْبَلْوَى وَيَا أَهْلَ الشَّنَّا وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُّفْ بِنَا

### باب المفعول لاجيله

- ٢٣٣ - وَالْمَصْدَرُ انصِبْ إِنْ أَتَى بَيَانًا لِعِلْلَةِ الْفَعْلِ الَّذِي قَذَكَانَا  
 ٢٣٤ - وَشَرْطُهُ اتْحَادُهُ مَعْ عَامِلِهِ فِيمَا أَلَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ  
 ٢٣٥ - كَقُمْ لِزِيدٍ اتْقَاءَ شَرِّهِ وَاقْصِدْ عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ

### باب المفعول معه

- ٢٣٦ - تَغْرِيفُهُ اسْمُ بَعْدَ وَأِوْ فَسَرَا مَنْ كَانَ مَغْهُ فِعْلُ غَيْرِهِ جَرَى  
 ٢٣٧ - فَانْصِبِهِ بِالْفَعْلِ الَّذِي بِهِ اضْطَحَبْ أَوْ شِبِهِ فِعْلٌ كَاسْتَوَى المَاءَ وَالْخَشْبُ  
 ٢٣٨ - وَكَالْأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرَا وَنَحْوُ سِرْتُ وَالْأَمِيرَ لِلْقُرَى

### باب محفوظات الأسماء

- ٢٣٩ - خَافِضُهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٌ الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ وَالْأَثْبَاعُ

- ٢٤٠ - أَمَّا الْحُرُوفُ هَا هُنَا : فَمِنْ إِلَى بَاءٍ وَكَافٌ فِي وَلَامٌ عَنْ عَلَى  
 ٢٤١ - كَذَاكَ وَأُو بَاءٍ وَتَاءٌ فِي الْحَلِفِ مُذْ مُنْذُ رُبَّ وَأُو رُبَّ الْمُنْحَلِفِ  
 ٢٤٢ - كَسِرْتُ مِنْ مَضَرَ إِلَى الْعَرَاقِ وَجِئْتُ لِلْمَخْبُوبِ بِاَشْتِيَاقِ

### باب الإضافة

أَوْ نُونَهُ كَأَهْلُكُمْ أَهْلُونَا  
 كَقَاتِلًا غُلَامٌ زَنِدِ قُتِلَ  
 أَوْ مِنْ كَمْكُرِ اللَّيلِ أَوْ غُلَامِي  
 أَوْ شَرْبٌ حَزٌّ أَوْ كَبَابٌ سَاجٌ  
 مَبْسُوَطَةً فِي الْأَرْبَعِ التَّوَاعِ  
 سُبْلَ الرَّشَادِ وَالْهُدَى فَنَرْتَفِعُ  
 بَعْدَ اِنْتِهَاءِ تِسْعَ مِنَ السِّنِينَا  
 فِي رُبْعِ الْأَلْفِ كَافِيًّا مِنْ أَحْكَمَهُ  
 ذِي الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّغْرِيْطِ  
 عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ  
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُضْطَفِي الْكَرِيمِ  
 أَهْلِ التُّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

- ٢٤٣ - مِنَ الْمُضَافِ أَسْقِطِ التَّنْوِينَا  
 ٢٤٤ - وَأَخْفِضْ بِهِ الْاسْمَ الَّذِي لَهُ تَلا  
 ٢٤٥ - وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ فِي أَوْ لَامِ  
 ٢٤٦ - أَوْ عَبْدِ رَيْدٍ أَوْ إِنَاءِ زُجَاجٍ  
 ٢٤٧ - وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعٍ  
 ٢٤٨ - فِيَا إِلَهِي الطُّفْ بِنَا فَنَتَّبِعُ  
 ٢٤٩ - وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا  
 ٢٥٠ - فَذَتَمَ نَظُمُ هَذِهِ الْمُقَدَّمَةُ  
 ٢٥١ - نَظُمُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ الْعَمْرِيِّطِيِّ  
 ٢٥٢ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَذَى الدَّوَامِ  
 ٢٥٣ - وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالْتَّسْلِيمِ  
 ٢٥٤ - مُحَمَّدٌ وَصَاحِبِهِ وَالْآلِ

\* \* \*



## مقدمة الشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

[يوسف: الآية ٢]

أحمدك اللهم حمد من رفع رأسه إلى المعالي، ونصب ذاته لطاعتك على التوالي، وأصلني وأسلم على من خفض جناحه لأمته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته.

(وبعد) فيقول إبراهيم الباجوري ذو التقسيير غفر له مولاه الخبير البصير: قد التمس مني بعض الإخوان، أصلاح الله لي وله الحال والشأن، شرحاً لطيفاً على «نظم الأجرمية في علم العربية» لشرف الدين يحيى العمريطي رحمه الله تعالى. فأجبته إلى ذلك وإن لم أكن أهلاً لما هنالك، فجاء بحمد الله شرحاً يحل ألفاظه ويبيّن مراده، ويتمم مفадه، ويذلل صعابه، ويكشف نقابه. سميته «فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الأجرمية». وأسأل الله أن ينفع به النفع العميم إنه جواد كريم.

\* \* \*

## المقدمة

ينبغي لكل شارع في بن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدة، إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة. فحد هذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء وحكمه الوجوب الكفائي، كما قاله النووي وغيره.

فإن قيل: كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه، إذ لو كان فرض كفاية لما تركوه

أجيب بـ: مع أنهم ما قالوه، وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول: كان مركزاً في طبائعهم بما فاتهم إلا مجرد الاصطلاحات.

وموضوعه: الكلمات العربية.

وفائدته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ.

وها أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبد فأقول، وبالله التوفيق: قد افتح الناظم، رحمه الله تعالى، بالبسملة حيث قال:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فهو أبتر». وفي رواية: «فهو أقطع»، وفي رواية: «فهو أجذم». والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة لأنه وإن تم حسأ لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله» إلخ لأن الابتداء نوعان: حقيقي، وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقها شيء. وإضافي، وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء. وعلى الأول حمل حديث البسمة، وعلى الثاني حمل حديث الحمدلة، ولم يعكس عملاً بالإجماع، والجار وال مجرور متعلق بمحدوف، والأولى تقديره فعلاً خاصاً مؤخراً.

وهذا على ما هو الصحيح من أن البناء: حرف جر أصلي، وقيل زائدة لا تتعلق بشيء.

وعلى الأول فاسم: مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. وعلى الثاني: فاسم مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتبها حرف الجر الزائد والخبر محدوف تقديره مبدوة به.

ولفظ الجلالة: مجرور بالمضاف على الراجح، وقيل: بالإضافة، وقيل: بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

والرحمن الرحيم: يجوز جرهما وهو متعين قراءته، ويجوز أيضاً رفعهما ونصبهما، ورفع الأول مع نصب الثاني والعكس، وجر الأول مع رفع الثاني أو

## ١- الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي قَدْ وَفَقَ لِلْعِلْمِ خَيْرِ خَلْقِهِ وَلِلْتُقْنَى

نصبه. فهذه سبعة أوجه، وبقي وجهان آخران وهما: رفع الأول أو نصبه مع جر الثاني، فقيل: يمتنعان لما فيهما من القطع ثم الاتباع، ولذلك قال بعضهم: إن ينصب الرحمن أو يرتفعا فالجر في الرحيم قطعاً منعا وإن يجر فأجز في الثاني ثلاثة الأوجه خذ ببياني وهذه تضمنت تسعاً منعاً وجهان منها فادرها يا مستمع لكن الصحيح جوازهما. فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الأول: فالجر في الرحيم وجهاً منعاً. (الحَمْدُ لِلّهِ) أي مختص أو مستحق أو مملوك، فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو الملك.

وعلى كل فـ: ألم للجنس أو للاستغراف أو للعهد، فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الأولى جعل اللام للاختصاص وألم الجنس وإنما عدل عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية لأنها تدل على الدوام والاستمرار، ووجه العدول أن الأصل: حمدأً الله، أي حمدت حمدأً الله فأدخلت ألم على المصدر ورفع فصار الحمد الله.

(الَّذِي قَدْ وَفَقَ) بألف الإشارة، وـ«قد» هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشتهر من أن التوفيق عزيز، والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير إليه. ومن القواعد المقررة إن الموصول وصلته في قوة المشتق فكأنه قال: الموفق.

(اللِّعْلِمِ) الشرعي كعلم التفسير والحديث ونحوهما.

(خَيْرٌ) بالنصب على المفعولية وهو أفضل تفضيل، فأصله: أخير، حذفت منه الهمزة للتخفيف ونقلت حركة الياء للساكن قبلها فصار خير.

(خَلْقِهِ) أي مخلوقه فال مصدر بمعنى اسم المفعول مجازاً بحسب الأصل لكن صار حقيقة عرفية. ولا يخفى أن قوله: خير خلقه، فاصل بين المتعاطفين أعني قوله: للعلم (وَلِلْتُقْنَى) اسم من التقوى، وهي امتداد المأمورات واجتناب المنهيات.

- ٢ - حَتَّى نَحْتْ قُلُوبِهِم لِنَحْوِهِ فَمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ  
 ٣ - وَأَشْرَبْتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ وَأَغْرَبْتْ فِي الْحَانِ بِالْأَلْحَانِ  
 ٤ - ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعْ سَلَامٍ لَائِقٍ .....

ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله: (حتى نحث) أي قصدت (قلوبهم) أي قلوب خلقه، والقلوب جمع قلب، وهو لحم صنوبري الشكل، وسمى قلباً لتقلبه (لنحوه) أي لجهته، فمن معاني النحو الجهة، وقد نظمها بعضهم في بيت فقال: قصد ومثل جهة مقدار قسم وبعض قاله الأخير والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله: (فِمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ) والإضافة في ذلك من إضافة الصفة للموصوف، والأصل: فمن شأنه العظيم (لم تحوه) أي لم تحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول، وعلم من ذلك أن «من» هنا للتعليل. (و) بسبب توفيقهم للعلم وللتقوى (أشربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب، أي أدخل فيها وتدخلها حب (معنى ضمير الشأن) كما يتدخل الثوب الصبغ وكما يمتزج اللون باللون، يقال: بياض مشرب بحمرة إذا امتزج البياض بها واختلط. وضمير الشأن هو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَاعْمَلْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد ١٩]، فإن الضمير في ذلك ضمير الشأن ومعناه كلمة التوحيد.

(و) بسبب ذلك الإشراب (أغربت) أي يئن ضميرها (في الحان) أي الحانة، وهي حانوت الخمار (بالألحان) وهي نغمات الأوتار. والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة رب التي يسكنى من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سر في الكون مكتوم.

وقد عطف الناظم على جملة الحمدلة، جملة الصلاة والسلام بشـ المفيدة للترتيب والتراخي إشارة إلى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال: (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أي تحيـ وإعظام (لائق) بجنبـ لأن ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لأهل عنـياتـهـ،ـ والصلـاةـ اـسـمـ مـصـدـرـ لـصـلـىـ،ـ والمـصـدـرـ التـصـلـيـةـ،ـ وـلـمـ يـعـبـرـ بـهـ لـإـيـهـامـهـ العـذـابـ.

٤ - ..... على النَّبِيِّ أَفْصَحُ الْخَلَائِقِ  
 ٥ - مُحَمَّدٌ وَالْأَلْ وَالْأَضَحَابِ .....

والسلام اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة، وإنما قرن بينهما لكراهة إفراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرین.

(على النَّبِيِّ) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز وهو فعال إما بمعنى فاعل أو مفعول، وعبر به دون الرسول لأنَّه أكثر وروداً في القرآن. وبعضهم يختار التعبير بالرسول دون النبي لأنَّ الرسالة أفضَل من النبوة خلافاً لمعز بن عبد السلام.

(أَفْصَحُ الْخَلَائِقِ) أي أشدُّهم فصاحة لقوله ﷺ: «أنا أَفْصَحُ مِنْ نَطْقِ الْمُضَادِ».

والفصاحة يوصف بها المتكلِّم والكلام دون الكلمة فيقال: متكلِّم فصيح، وكلام فصيح، وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فإنها يوصف بها المتكلِّم والكلام دون الكلمة فيقال: متكلِّم بليغ، وكلام بليغ، ولا يقال: كلمة بليغة.

ومعنى فصاحة المتكلِّم قدرته على الإتيان بكلام فصيح. ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة: خلوه من التنافر والحسو والتعقيد.

ومعنى بلاغة المتكلِّم قدرته على الإتيان بكلام بليغ. ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحتِه.

(مُحَمَّدٌ) يجوز فيه أوجه الإعراب الثلاثة لكنَّ الرسم لا يساعد التنصيب إلا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع وال مجرور، وأولى ثلاثة الجر بدلاً أو عطف بيان لا نعتاً لأنَّه علم والعلم لا ينعت به. نعم يصح أن يكون نعتاً بالنظر لأصله لأنَّه في الأصل اسم مفعول الفعل المضعف وهو حد تشديد الميم ومحل قولهم: العلم لا ينعت به إذا كان جاماً أو مشتقاً ولم ينظر لأصله.

(وَ) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وأصله أول كجمل بدلليل تصغيره على أويل (وَ) على (الأَضَحَابِ) هو جمع لصاحب بكسر الحاء مخفف صاحب بسكونها أو مخفف صاحب بحذف الألف وليس جمعاً لصاحب بسكون الحاء لأنَّه لم يطرد جمع فعل بسكون العين على أفعال إلا إذا كان متعلِّم العين كثوب وأثواب، وباب وأبواب، ولا لصاحب بالألف لأنَّه لم يطرد جمع فاعل

٥ - ..... مَنْ أَتَقْنُوا الْقُرْآنَ بِالْإِعْرَابِ  
 ٦ - ..... وَبَعْدُ، .....

---

بالألف على أفعال، وقد أبدل الناظم من الآل والأصحاب.

قوله: (مَنْ) أي الذين (أَتَقْنُوا) أي أحکموا (القرآن) من القراء، وهو الجمع.  
 ومعناه الكلام المنزلي على سيدنا محمد ﷺ المتبع بدلالته المتحدي بأقصر سورة  
 منه (بـ) سبب (الإعراب) إذ لو لا الإعراب لم يعلم المراد.

وكذلك حكى أن سبب وضع النحو أن أعرباً قدم في زمن عمر فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد؟ فأقرأه رجل براءة، فقال: «إن الله بريء من المشركين ورسوله» بالجر. فقال الأعرابي: أوقف بريء من رسوله؟! إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه. بلغ عمر مقال الأعرابي فدعاه وقال: يا أعرباً أتبرأ من رسول الله ﷺ؟ فقص عليه القصة، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرباً، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبه: ٣] بالرفع، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما بريء الله ورسوله منه. فأمر عمر أن لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلي بوضع النحو.

ولا يخفى ما في ذكر النحو وضمير الشأن والإعراب من براعة الاستهلال، وهي أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده.

(وَبَعْدُ)، بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه، فإن الأصل: وبعدما تقدم، والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف إليه وإنما سميت معناه مع إنها بينهما لأنها لا تتحقق إلا به وليس المراد بمعناه مدلوله كما وهم فيه بعضهم، ويصبح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه لكن الأول هو المشهور على الألسنة. والواو إما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة، وإما أن تكون نائبة عن أما وهي نائبة عن مهما، فالواو على هذا نائبة النائب وبعد نقىض قبل وتكون ظرف زمان كثير ومكان قليلاً وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم، والعامل فيها على أن الواو عاطفة ممحذوف تقديره.

- ٦ - . . . . فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا افْتَصَرْ جُلُّ الْوَرَى عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصِرْ
- ٧ - وَكَانَ مَظْلُوِيَاً أَشَدَّ الْطَّلَبِ مِنَ الْوَرَى حِفْظُ الْلِّسَانِ الْعَرَبِيِّ
- ٨ - كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِي الْقُرْآنَ وَالسُّنْنَةُ الدَّقِيقَةُ الْمَعَانِي

أقول: أو نحوه، وعلى إنها نائبة عن أما النائبة عن مهما، أما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط، وأما جواب الشرط ف تكون من متعلقات الجزاء. فإن قلت: أيهما أولى، قلت: الثاني لأنه صريح في المقصود ويستحب الإتيان بها في أول الكتب لأنه كتاب الله كان يأتي بها في كتبه ومراسلاتة، وصح أنه خطب فقال: «أما بعد». والتحقيق أنه فضل الخطاب فهي المراد به في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ أَنَّهُمْ أَحَدٌ وَفَصِيلَ الْخَطَابِ﴾ [ص: الآية ٢٠]، وقيل: المراد بالفرق بين الحق والباطل.

(فَاعْلَمْ) بزيادة الفاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما، فيكون قد نزل المتوجه منزلة المحقق، وأما على جعلها نائبة عن النائبة عن مهما، فالفاء للربط (أَنَّهُ) أي الحال والشأن (لَمَّا) سيأتي جوابها بعد ستة أبيات في قوله: نظمتها إلخ.

(افْتَصَرْ) من الاقتصر (جُلُّ الْوَرَى) بضم الجيم أي معظم الخلق (عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصِرْ) دون الكلام المطول لقصور همهم. والمختصر هو ما قل لفظه وإن لم يكثر معناه خلافاً لمن اشترط ذلك (وَكَانَ) معطوف على مدخول لما (مَظْلُوِيَاً) بالنصب على أنه خبر مقدم لكان.

وقوله: (أَشَدَّ الْطَّلَبِ) صفة لمصدر محدود، والتقدير: طلباً أشد الطلب (مِنَ الْوَرَى) أي من الخلق، والجار والمجرور متعلق بقوله مطلوباً (حِفْظُ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف و(اللِّسَان) مضاف إليه.

والمراد باللسان اللغة مجازاً لأن اللسان اسم للجارة المخصوصة وهي آلة الكلام (العَرَبِيِّ) أي المناسب للعرب، وهو صفة للسان.

وإنما طلب منهم ذلك أشد الطلب (كَيْ يَفْهَمُوا) فكي المصدرية بتقدير اللام قبلها. ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها. وعلى الأول فالفعل منصوب بكي نفسها، وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمرة بعدها.

والتقدير: كي أن يفهموا (مَعَانِي الْقُرْآنَ وَ) معاني (السُّنْنَةُ الدَّقِيقَةُ الْمَعَانِي) أي

- ٩- **وَالنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلًا أَنْ يُعْلَمَا**   إِذَا الْكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا
- ١٠- **وَكَانَ خَيْرُ كُتُبِهِ الصَّغِيرَةُ**   كُرَاسَةً لطِيفَةً شَهِيرَةً
- ١١- **فِي عُرْبِهَا وَعُجْمِهَا الْحَبْرُ ابْنُ آجْرُومِ**   أَلْفَهَا الْحَبْرُ ابْنُ آجْرُومِ

خفية المعاني . يقال : دق الشيء إذا خفي . والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من عنى يعني إذا قصد . ويقال له : مفهوم ومدلول .

(**وَالنَّحْوُ**) أي الحال أن النحو (**أَوْلَى**) أي أحق (**أَوَّلًا**) منصوب على أنه ظرف مقدم لقوله : (**أَنْ يُعْلَمَا**) بـالـأـلـفـ الإـشـبـاعـ فـيـنـبـغـيـ تـقـدـيمـهـ عـلـىـ غـيـرـهـ مـنـ الـعـلـومـ .

(**إِذَا الْكَلَامُ**) حال كونه (**دُونَهُ**) أي دون النحو (**لَنْ يُفْهَمَا**) بـالـأـلـفـ الإـشـبـاعـ أي لـنـ يـفـهـمـ مـعـنـاهـ ، وـلـهـذـا اـتـقـقـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ أـنـ عـلـمـ النـحـوـ وـسـيـلـةـ لـسـائـرـ الـعـلـمـ لـأـنـ سـيـماـ عـلـمـ التـفـسـيرـ وـالـحـدـيـثـ فـإـنـهـ لـأـنـ يـحـوزـ لـأـحـدـ أـنـ يـتـكـلـمـ فـيـ كـلـامـ اللهـ وـرـسـوـلـهـ حـتـىـ يـكـوـنـ مـلـمـاـ بـالـعـرـبـيـةـ . فـقـدـ قـالـ الأـصـمـعـيـ : إـنـ أـخـافـ مـاـ أـخـافـ عـلـىـ طـالـبـ الـعـلـمـ إـذـاـ لـمـ يـعـرـفـ النـحـوـ أـنـ يـدـخـلـ فـيـ قـوـلـ النـبـيـ ﷺ : «مـنـ كـذـبـ عـلـيـ مـتـعـمـداـ فـلـيـتـبـوـأـ مـقـعـدـهـ مـنـ النـارـ» لـأـنـهـ لـمـ يـكـنـ يـلـحـنـ فـيـمـاـ روـيـ عـنـهـ فـإـذـاـ لـحـنـ فـيـهـ فـقـدـ كـذـبـ عـلـيـهـ .

(**وَكَانَ**) معطوف على ما تقدم (**خَيْرٌ**) بالرفع على أنه اسم لـكـانـ (**كُتُبِهِ**) بـسـكـونـ التـاءـ ، أي كـتـبـ النـحـوـ (**الصَّغِيرَةُ**) أي صـغـيرـةـ الحـجـمـ (**كُرَاسَةً**) بـالـنـصـبـ عـلـىـ أـنـهـ خـبـرـ لـكـانـ .

والكراسة واحدة الكـرارـيسـ وهو أـجـزـاءـ الصـحـيـفـةـ .

وقوله : (**الطِّيفَةُ**) صـفـةـ لـكـراسـةـ ، وكـذـاـ قولـهـ : (**شَهِيرَةُ**) أي مشـهـورـةـ فـهـيـ فـعـيـلةـ بـمـعـنـىـ مـفـعـوـلـةـ . وـالـمـرـادـ بـكـوـنـهـاـ لـطـيـفـةـ إـنـهـاـ صـغـيرـةـ الحـجـمـ لـأـنـ اللـطـافـةـ رـقـةـ الـقـوـامـ (فـيـ عـرـبـهـاـ) بـضـمـ أـوـلـهـ وـسـكـونـ ثـانـيـهـ (وـ) فـيـ (**عُجْمِهَا**) بـضـمـ أـوـلـهـ وـسـكـونـ ثـانـيـهـ (وـ) فـيـ (**الرُّومِ**) الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ فـيـ ذـلـكـ مـتـعـلـقـ بـقـوـلـهـ شـهـيرـةـ .

(**أَلْفَهَا**) أي جـمـعـهـاـ عـلـىـ وـجـهـ الـأـلـفـ بـضـمـ الـهـمـزةـ .

(**الْحَبْرُ**) بـفـتـحـ الـحـاءـ أيـ الـعـالـمـ ، وـيـجـوزـ كـسـرـهـاـ وـيـكـوـنـ الـمـعـنـىـ عـلـىـ التـشـبـيـهـ : أيـ الـذـيـ كـالـحـبـرـ وـهـوـ الـمـدـادـ فـيـ الـاـنـتـفـاعـ بـهـ (**ابْنُ آجْرُومِ**) بـهـمـزـةـ مـفـتوـحةـ بـعـدـهـاـ أـلـفـ فـجـيـمـ مـضـمـوـنـةـ ثـمـ رـاءـ مـشـدـدـةـ فـوـاـ فـمـيـمـ ، وـمـعـنـاهـ : بـلـسـانـ الـبـرـبرـ الـفـقـيرـ الصـوـفـيـ وـهـوـ

- ١٢ - وَأَنْتَفَعْتُ أَجْلَّهُ بِعِلْمِهَا مَعْ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا
- ١٣ - نَظَمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي بِالْأَصْلِ فِي تَقْرِيرِهِ لِلْمُبْتَدِي
- ١٤ - وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غَنِي وَزِدْتُهُ فَوَائِدًا بِهَا الْغَنِي

أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بال المغرب (و) قد (انتَفَعْتُ أَجْلَّهُ ) جمع جليل كعظيم وزناً ومعنى (بِعِلْمِهَا) أي بالعلم الذي فيها (مع) يسكن العين للضرورة وهو مضارف (ما) مضارف إليه . وجملة (تَرَاهُ ) إما صلة أو صفة . قوله : (مِنْ لَطِيفِ حَجْمِهَا) بيان لما ، وترى هنا بصرية فلذلك تعدد إلى مفعول واحد .

(نَظَمْتُهَا) أي جمعتها على وجه التقافية والوزن . قوله : (نَظْمًا) مفعول مطلق ، قوله : (بَدِيعًا) صفة له والبديع هو الذي ليس على مثال سبق حال كوني (مُقْتَدِي) في هذا النظم (بِالْأَصْلِ) لهذا النظم . والمراد بالأصل الكراهة السابقة (في تَقْرِيرِهِ) لفهم (لِلْمُبْتَدِي) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقدر على تصوير المسألة فإن قدر على تصويرها دون إقامة الدليل عليها فمتوسط فإن قدر على إقامة الدليل عليها أيضاً « فِيمَتِه » .

ثم استأنف الناظم فقال : (وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ) أي من الأصل (ما عنده) بالكسر والقصر والجار وال مجرور خبر مقدم ، وغني : مبتدأ مؤخر والجملة صلة أو صفة (وَزِدْتُهُ ) أي الأصل (فَوَائِدًا) بالتنوين للضرورة (بِهَا) أي بهذه الفوائد (الغنى) بما عندها ، والفوائد جمع فائدة . وهي لغة : ما استفدت من علم أو مال أو غيرهما . واصطلاحاً : المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرة و نتيجته .

وخرج بهذه الحيثية الغاية ، فإنها تلك المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلة الغائية فإنها تلك المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والغرض فإنه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل من الفعل ، فالأربعة متحدة ذاتاً مختلفة اعتباراً .

ولا يخفى أنه لا إبطاء في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الأول وأخر الشطر

- ١٥ - مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الْأَبْوَابِ فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ
- ١٦ - سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ يَفْهَمُ قَوْلِي لِاعْتِقَادِ وَاثِقٍ
- ١٧ - إِذَا الْفَتَى حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعَ وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

الثاني تعريفاً وتنكيراً فإن من شروط الإبطاء أن يتحدا تعريفاً وتنكيراً وما هنا ليس كذلك حال كوني (مُتَمِّمًا لـ) ما ذكره الأصل في (غَالِبِ الْأَبْوَابِ) بذكر ما تركه منها (فـ) بسبب ذلك (جَاءَ) أي تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (مِثْلَ الشَّرْحِ) الموضوع (لِلْكِتَابِ) أي على الكتاب الذي هو الأصل.

ومعنى الشرح لغة: الكشف.

وأصطلاحاً: الفاظ مخصوصة وضعفت على الفاظ مخصوصة على وجه مخصوص.

(سُئِلْتُ) بالبناء للمفعول (فِيهِ) أي في هذا النظم سؤالاً صادراً (من صديقي) بفتح الصاد وتخفيض الدال وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو، والخليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك.

والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك وتفديه بمالك.

وأماصاحب فهو من طالت عشرتك به فهو أعم جميعها.

(صَادِقٍ) في صدقته بحيث تكون عن صميم القلب. وفي نسخة أخرى: حاذق وهو مأخذ من الحاذق وهو قوة الفهم. وجملة (يَفْهَمُ) صفة لصديق فهو من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد (قَوْلِي) أي معناه (لِاعْتِقَادِ) منه أنني أهل لذلك (وَاثِقٍ) أي قوي، فالاعتقاد نافع لا محالة ولو كان في الأحجار كما تشير إليه الآثار والأخبار وبه يحصل الارتفاع والارتفاع.

كما أشار إليه بقوله: (إِذَا الْفَتَى) أي لأن الفتى (حَسْبَ اعْتِقَادِهِ) أي على حسب اعتقاده ويمقداره (رُفِعَ) بالبناء للمفعول أي رفعه الله إلى المرتبة العليا، فكل من اعتقد انتفع (وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ) فإياك وعدم الاعتقاد.

- ١٨ - فَنَسْأَلُ الْمَنَانَ أَنْ يُحِيرَنَا مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا
- ١٩ - وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ مَنِ اغْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

(فَنَسْأَلُ) الكريم (المنان) أي كثير المن وهو الإنعام أو تعداد النعم، وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه تعالى، صفة ذم في حق غيره إلا ما استثنى (أنْ يُحِيرَنَا) أي يحفظنا (منَ الرِّيَا) وهو أن يعمل ليراه الناس حال كونه (مُضَاعِفًا أُجُورَنَا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الأعمال. وأتى الناظم بنون المتكلّم المعظّم نفسه إظهاراً لتعظيم الله بتأهيله للعلم، ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره فتكون للمتكلّم ومعه غيره لا للمتكلّم المعظّم نفسه، ويكون على الأول عاماً بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنَعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدَثُ ﴾ [الضحى: الآية ١١] وعلى الثاني عاماً بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [التجمّع: الآية ٣٢].

ثم عطف على المسؤول الأول قوله: (وَأَنْ يَكُونَ) سبحانه وتعالى (نَافِعًا بِعِلْمِهِ)، أي بالعلم الذي فيه (من) أي الذي (اغْتَنَى بِحِفْظِ) ألفاظ (هُوَ وَفَهْمِهِ) معاني (هِ) وقيد بفهم معانيه لأن مجرد حفظ الألفاظ لا يجدي نفعاً.

\* \* \*

## باب الكلام

٢٠ - كلامهم

### (باب الكلام)

الأصل: هذا باب الكلام بناء على أنه خبر لمبتدأ ممحذوف. أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدأ لخبر ممحذوف. وإذا دار الأمر بين كون الممحذوف المبتدأ وكونه الخبر ففي الأولى خلاف، فقيل: الأولى كونه المبتدأ لأن الخبر محظ الفائدة. وقيل الأولى كونه الخبر لأن المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر. وأيضاً الحذف بالإعجاز أليق منه بالتصور وهذا كله على الرفع وهو الأولى ويليه النصب على أنه مفعول لفعل ممحذوف. والتقدير مثلاً: اقرأ باب الكلام، وأما الجر فضيعيف لأنه على حذف حرف الجر، والتقدير: انظر في باب الكلام. والجار لا يعمل ممحذفاً إلا شذوذًا وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعاً لكثير من النحاة لكن الأصل نظر إلى أن الكلام من المقدمات فلا يحتاج إلى ترجمة بخلاف الإعراب وما بعده على أنه يتحمل أنه حذف الترجمة اختصاراً، وإنما اقتصر الناظم في الترجمة على الكلمة دون الكلمة وما بعدها لأن المقصود بالنسبة لذلك، ومن عادتهم أنهم يقتصرن في الترجمة على المقصود. ويحتمل أن في الترجمة حذفاً على أن الترجمة لشيء والزيادة عليه ليست بمعيبة وإنما العيب الترجمة لشيء والنقص عنه. وبعد أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة وتوابه وهي ظاهرة.

ثم إن الناظم قدّم تعريف الكلمة على تعريف الكلمة وما بعدها، لأن الكلام هو الذي يقع به التفاهم فقال:

(كلامهم) أي النحوين بقرينة السياق، واحترز بذلك عن كلام اللغويين فإنه عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه كما في «القاموس» وليس مراده بالقول اللفظ

..... لفظ ..... ٢٠

الدال على معنى، بل مطلق اللفظ ولو مهماً. ومراده بما كان مكتفياً بنفسه نحو الخط والإشارة ولسان الحال وحديث النفس، فمن الأول قول الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنها وعن أبيها: «ما بين دفتين المصحف كلام الله»، ومن الثاني قول الشاعر:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها  
إشارة محزون ولم تستكلم  
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً  
وأهلأً وسهلاً بالحبيب المتيم  
ومن الثالث قول بعضهم:

امتلاً الحوض وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني  
ومن الرابع قول الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً  
واحتذر بذلك أيضاً عن كلام الفقهاء، فإنه كل ما أبيطل الصلاة وهو حرف  
مفهوم أو حرفان وإن لم يفهمما، وقد اشتمل التعريف على جنس وفصلين.

فالجنس هو قوله: (لفظ) وهو في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقاً. وقيده بعضهم بكونه من الفم: ولا يرد قولهم: لفظت الرحا الدقيق لأن مجاز كما صرّح به في الأساس ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها ألف وأخرها ياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات. ويقال له غفل، ويقال له أيضاً ساذج. ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذٍ مجاز والحدود ت-chan عنه لأنه صار حقيقة عرفية في ذلك على أن حدود النهاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في الرأي والاعتقاد لم يعبر به وإن كان استعماله في ذلك مجازاً مرسلاً وخرج باللفظ ما ليس لفظاً كالخط وما ذكر معه، فإن قيل: شأن الجنس الإدخال لا الإخراج وقد تقرر أن اللفظ جنس فما بالكم أخرجتم به. أجب بما قاله بعضهم: إن الجنس قسمان، أحدهما: جنس أعم من الفصل عموماً مطلقاً وهذا هو الذي لا يخرج به.

٢٠ - ..... مُفِيدٌ مُسْنَدٌ وَالْكَلِمَةُ .....

وثنائيهما: جنس أعم من الفصل عموماً من وجه وهذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل في الفصل من جهة عوممه. واللفظ في هذا المقام مع المقيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به.

والفصل الأول هو قوله: (مُفِيدٌ) وهو من الإفادة بمعنى تحصيل الفائدة إن لم تكن حاصلة والتفات النفس إليها إن كانت حاصلة، فلا يشترط تجدد الفائدة على الصحيح وعليه بما كان معلوماً للمخاطب نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا، من الكلام خلافاً لما جرى عليه بعض شراح الأصل وخرج بالمفید ما ليس مفیداً كجملة الشرط نحو: إن قام زيد، لأن الفائدة لا تتم إلا بالجواب نحو: يقم عمرو، أو فعمرو قائم.

والفصل الثاني هو قوله: (مُسْنَدٌ) وهو من الإسناد، بمعنى ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد كضم الفعل إلى فاعله نحو: قام زيد. وضم الخبر إلى المبتدأ نحو: زيد قائم. وخرج بالمسند ما ليس مسندًا من المفرد كزيد، والمركب الإضافي كعبد الله، والمزجي كبعליך. فتعبير الناظم بالمسند أولى من تعبير الأصل بالمركب لأنه يشمل الإسنادي وهو المراد هنا، والإضافي والمزجي.

وقد أغفل الناظم فصلاً آخر ذكره الأصل وهو أن تكون إفادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون إفادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي أفاد حياة المتكلم من وراء جدار فإنه بالنظر لذلك لا يسمى كلاماً وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع يجعل شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني. وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون إفادته مقصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والساهي والطيور المعلمة، فإن ذلك كله لا يسمى كلاماً على هذه الطريقة.

ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال: (وَالْكَلِمَةُ) بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سدرة كما هو إحدى اللغات الثلاث فيها، ثانيةها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على وزن نبقة، وثالثتها كلمة بفتح الكاف وسكون

٢٠ - ..... الْفَظُ الْمُفِيدُ

٢١ - المُفَرْدُ لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقِسْمٌ .....

اللام على وزن تمرة. وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن فعل نحو: كبد وكتف، فإن كان وسطه حرفاً حلقياً جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع ذاته لعينه في الكسر اسمًا كان نحو: فخذ، أو فعلًا نحو: شهد. وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم في تعريف الكلام، فالجنس هو قوله: (الْفَظُ). وقد تقدم الكلام عليه قريباً. ولما أخذ اللفظ جنساً في التعريف احتاج إلى التقييد (المُفِيدُ) هو الفصل الأول احترازاً من غير المقيد وهو المهمل كدبز مقلوب زبد، فإن اللفظ كما يطلق على المقيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المقيد وهو المهمل كما عرفت. ومن أخذ القول جنساً في التعريف - كابن هشام - لم يحتاج إلى التقييد بالمفید احترازاً من غير المفید لأن القول خاص بالمفید كما يعلم من تعريفه الآتي.

والفصل الثاني هو قوله: (المُفَرْدُ) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة إلا مجازاً مرسلاً كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٠] والضمير راجع لقوله: ﴿رَبِّ أَرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٩] إلخ، وكما في قوله ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة ليدي»:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّ اللَّهُ بِاطِّلْ

وقد عرروا المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه نحو: زيد، فإن جزؤه كالزاي لا يدل على جزء معناه. والمركب: بأنه ما يدل جزؤه على جزء معناه نحو: غلام زيد، فإن جزأه كالغلام يدل على جزء معناه. واعتراض ذلك بأن فيه خلط اصطلاح باصطلاح فإن ما ذكروه هو اصطلاح المناطقة، وأما اصطلاح النها الذي الكلام فيه فهو أن المفرد ما يلفظ به مرة واحدة كزيد، والمركب ما تلفظ به مرتين فأكثر كغلام زيد. وعلى الأول فعبد الله علماً من قبيل المفرد بخلافه على الثاني.

ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم إلى: الاسم، والفعل، والحرف، فقال: (لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقِسْمٌ) أي الكلمة، فهي المقسم وكل من الاسم أو الفعل أو الحرف قسم منها، وكل من الثلاثة قسيم لأخويه، ففرق بين المقسم

والقسم والقسيم، إذ المقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة، والقسم ما كان مندرجًا تحت الشيء وأخص منه، والقسيم ما كان مبيناً للشيء ومندرجًا معه تحت أصل كلي. فإذا قسمت الحيوان إلى إنسان وحمار وفرس مثلاً كان الحيوان مقسماً وكل من هذه الثلاثة قسماً منه وكل منها قسيماً للآخرين.

ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده، وثم في قوله: (ثم حرف)، بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام. لا يقال: بل له معنى وهو الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمه لأننا نقول: يكفي في ذلك ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف. والنحويون مجموعون على انحصر الكلمة في الثلاثة ولا التفات إلى من زاد رابعاً وسماه مخالفه وعنى بذلك اسم الفعل لأن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل.

واعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأقسام من تقسيم الكلي إلى جزئياته إذ يصح الإخبار بالمقسم عن كل من الأقسام كما هو ضابط ذلك، فيصبح أن يقال: الاسم كلمة وهكذا، إلا من تقسيم الكل إلى أجزائه إذ لا يصح تحليل المقسم إلى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما في تقسيم الحصير إلى خيط وسمار، فإنه يصح تحليل المقسم وهو الحصير إلى أقسامه وهو الخيط والسمار.

(تنبيه) الحرف الذي هو قسم الاسم، والفعل إنما هو الحرف الذي جاء لمعنى، كمن، وفي وعن، فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الأصل احترازاً من الحرف الذي لم يجيء لمعنى وهو: أ، ب، ت، ث، إلى آخرها. وهذه تسمى حروف المبني. وأما السابقة فتسمى حروف المعاني. وإنما قلنا: أ، ب، ت، ث، إلى آخرها ولم نقل: ألف، باء، تاء، ثاء إلى آخرها لأن تلك هي حروف التهجي الحقيقة بخلاف هذه فإنها أسماء لتلك، ولهذا لما قال الخليل لأصحابه: كيف تنتظرون بالجيم من جعفر؟ فقال: جيم، قال: إنما نطقتم بالاسم ولم تنتظروا بالمسؤول عنه. والجواب: ج، لأنه المسمى لكن يجب زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال: جه.

- ٢١ - ..... وَهَذِهُ ثَلَاثُهَا هِيَ الْكَلِمُ  
 ٢٢ - وَالقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقاً كَقْمٌ وَقَدْ وَإِنَّ زَيْدًا ارْتَقَى

ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ في الكلام على الكلم فقال: (وَهَذِهُ ) أي التي هي الاسم والفعل والحرف والإضافة في قوله: (ثَلَاثُهَا) من إضافة اسم العدد للمعدود (هيَ الْكَلِمُ ) فهو اسم لمجموع الثلاثة نحو: إن قام زيد، لكن يرد على ذلك أن الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً اتحد نوعها أو لم يتحد، أفادت أو لم تفده. وعلم من ذلك أن الكلم اسم جنس وهو المختار، وعليه فيجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر.

وفي التنزيل: «يُحِرِّقُونَ الْكَلَمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ» [النساء: الآية ٤٦]، «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلَمُ الْطَّيِّبُ» [فاطر: الآية ١٠].

(تنبيه) بين الكلم والكلام عموم وخصوص من وجه فإنهما يجتمعان في نحو قولك: قام أبو زيد، وينفرد الكلام في نحو: زيد قائم، وينفرد الكلم في نحو: إن قام زيد.

وقد أخذ الناظم في تعريف القول فقال: (وَالقَوْلُ) على الصحيح (الْفَظُّ) قد تقدم الكلام عليه قريباً (قَدْ أَفَادَ) بأن كان موضعاً.

واحتذر بذلك بما إذا لم يفدي بأن كان مهماً فلا يسمى قوله.

ومقابل الصحيح إن القول عبارة عن اللفظ المركب المفید خاصة فيكون مرادفاً للكلام بخلافه على الصحيح فإنه يكون أعم مطلقاً من الكلام كالكلام والكلمة. فكل كلام أو كلمة قول ولا عكس حال كونه (مُطْلَقاً) عن التقييد بالتركيب.

وقد مثل له بقوله: (كَقْمٌ) فعل أمر من القيام (وَقَدْ) حرف تحقيق كما في قوله: قد قام زيد. أو تقليل كما في قوله: قد يوجد البخيل، وقد تصدق الكذوب.

أو تقريب كما في قوله: قد قامت الصلاة، أي قرب قيامها (وَإِنَّ زَيْدًا

## ٢٣ - فَالِاسْمُ بِالتَّنْوِينِ وَالْخَفْضِ عُرِفَ .....

ارتفاع) أي علا وارتفع. ولما قسم الناظم الكلمة فيما تقدم إلى اسم و فعل و حرف شرع يبين العلامات التي تميز كلاً منها عن أخيه وبدأ بالاسم لشرفه، فقال: (فَالِاسْمُ) المتقدم في التقسيم، فأل فيه للعهد الذكري، والفاء فاء الفصيحة لأنها أصبحت عن شرط مقدر.

والتقدير: إذا أردت بيان كل من الاسم والفعل والحرف فالاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا.

واعلم أن الاسم له حد وحكم و استدراك وعلامة، فبحده لغة ما دل على مسمى، واصطلاحاً كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعاً. وحكمه الإعراب وما جاء منه مبنياً على خلاف الأصل. و استدراكه من السمو وهو العلو، أو من السمة وهي العلامة.

وعلاماته كثيرة أو صلتها بعضهم إلى خمسين، لكن الناظم اقتصر على أربعة منها حيث قال: (بِالتَّنْوِينِ وَ) بـ(الْخَفْضِ عُرِفَ) أي علم، فنحو زيد من قولك: زيد قائم، اسم لوجود التنوين في آخره. ونحو: رجل من قولك: مررت برجل، اسم لوجود الخفض في آخره.

والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم: نون الطائر إذا صوت.

واصطلاحاً: نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم. وأقسامه عشرة، لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المراد هنا:

الأول: تنوين التمكين وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الأسماء المعرفة المنصرفه كزيد ورجل.

والثاني: تنوين التنکير وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة. ويقع سماعاً في باب اسم الفعل كصه، وقياساً في العلم المختوم بويه كسيبويه.

والثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بآلف وفاء مزيدتين.

والرابع: تنوين العوض، وهو إما عوض عن جملة أو جملة نحو قوله تعالى: **﴿وَأَنْتُمْ جِنِينٌ تُنْظَرُونَ﴾** [الواقعة: الآية ٨٤]، وقوله تعالى: **﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدَّثُ أَخْبَارَهَا﴾** [الزلزلة: الآية ٤]. وإما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا يَعْلَمُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾** [الإسراء: الآية ٨٤]. وإما عوض عن حرف أو حركة نحو: جوار وغواش في حالي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب. وهذه الأربع هي المختصة بالاسم.

والخامس: تنوين الزيادة كما في قوله تعالى: **﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا﴾** [الإنسان: الآية ٤] في قراءة من قرأ سلاسلًا بالتنوين فإنه قد زيد فيه التنوين لمناسبة أغلالًا.

والسادس: تنوين الترميم وهو اللاحق للقوافي المطلقة كما في قول الشاعر:  
**أقل اللوم وعاذل التغابن**    وقولي إن أصبحت لقد أصابن  
 والسابع: تنوين الحكاية، كما في قولهم: قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فإنه أبقى فيه التنوين مع أن حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث حكاية لما كان فيه قبل العلمية.

والثامن: تنوين الضرورة، كما في قول الشاعر:  
**سلام اللَّهُ يا مطر عليها**    وليس عليك يا مطر السلام  
 فإنه قد نَوَّنَ مطر في الشطر الأول مع إن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة.

والحادي عشر: التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة كما في قول الشاعر:  
**قالت بنات الغم يا سلمى وإن**    كان فقيراً معدماً قالت وإن  
 والعشرون: تنوين الشذوذ، سمع من كلامهم: هؤلاء قومك، بتنوين هؤلاء  
 على سبيل الشذوذ، وقد نظم بعضهم الأقسام المذكورة بقوله:

## ٢٣ - ..... وَحَرْفٌ حَفْضٌ وَلَامٌ وَأَلْفٌ

أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابيل وعوض والمنكر زد رنم أو احك اضطرر غال وما همزا والخفض عبارة كوفية، والجر عبارة بصرية. وإنما كان الخفض علامة للاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم. فإن قيل حينئذ كان ينبغي التعريف بمطلق الإخبار عنه لا بخصوص الخفض. أجيبي بأن الإخبار عنه علامة خفيفة فلا يدركها المبتدئ بخلاف الخفض.

(و) عرف أيضاً بقبول دخول (حَرْفٌ حَفْضٌ) عليه في أوله (وِي) قبول دخول (لَامٌ وَأَلْفٌ) عليه في أوله. فزید في قوله: مررت بزید، اسم لدخول حرف الجر عليه. ورجل في قوله: جاء الرجل، اسم لدخول الألف واللام عليه.

ولا فرق في الألف واللام بين المعرفة الزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل تقول: ألم فعلت كذا، بمعنى: هل فعلت كذا. ولا يرد دخول الموصولة على الفعل في قوله:

\* ما أنت بالحكم الترضي حكمته \*

لأنه شاذ على الراجع. ولعل تعبير الناظم بالألف واللام للتوضيح أو لضرورة النظم وإن فكان الأولى أن يعبر بألم لأن القاعدة أن الكلمة إذا كانت على حرفين نطق بلفظها كمن وعن بخلاف ما إذا كانت على حرف واحد فإنه ينطق باسمها كـوا وـعطف وفائه.

(تنبيه): لا يخفى أن الناظم قد تكلم أولاً على ما يدخل في آخر الاسم، وثانياً على ما يدخل في أوله تبعاً للأصل، لكن المناسب عكس ذلك وعذر الأصل طول الكلام على حروف الخفض فناسب تأخيرها وما ناسبها لأن عادتهم تقديم لما يقل الكلام عليه ليترغوا لما يطول الكلام عليه.

ولما أنهى الكلام على علامات الاسم شرع في الكلام على علامات الفعل،

فقال:

## ٤٤ - وَالْفَعْلُ مَعْرُوفٌ بِقَدْ وَالسّيْنِ وَتَاءٌ تَأْنِيْثٌ مَعَ التَّسْكِينِ

(وال فعل) المتقدم في التقسيم فأول فيه للعهد الذكري كما تقدم في الاسم.

واعلم أن الفعل له أيضاً حد وحكم واشتقاق، وعلامة حده لغة الحدث الذي يحده الفاعل: واصطلاحاً: الكلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً. وحكمه: البناء وما جاء منه معرباً وهو الفعل المضارع الخالي من التنوين فعلى خلاف الأصل. واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم خلافاً لمن قال من المصدر، فضرب من الضرب، وقد من القعود، وهكذا لأن ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم والحرف.

وقد ذكر الناظم علامته بقوله: (المعروف) أي معلوم (بـ) صحة دخول (قد) عليه، وهي مشتركة بين الماضي والمضارع. تقول: قد قام، وقد يقدم. والمراد بقد هنا قد الحرفية دون الاسمية لأنها تدخل على الاسم تقول: قد زيد درهم، أي حسبي درهم.

ولا يعرض على الناظم كالأصل في ترك التقييد بالحرفية لأنها هي المفهومية عند الإطلاق (وـ) بصحة دخول (السـينـ) عليه وهي مختصة بالمضارع. تقول: سيقوم، وفي التنزيل: ﴿سَيَقُولُ أَشْفَاهُمْ مِنْ أَنَّاسٍ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢].

ولا يرد على الناظم شمول السين لسين الصيرورة والسين الهجائية وغيرهما مع أنه ليس شيء من ذلك علامة للفعل لأن ألل في السين للعهد والمعهود عند النحاة سين الاستقبال وهي التي معناها التنفيذ.

ومثل السين سوف، تقول: سوف أفعل كذا، وفي التنزيل: ﴿سَوْفَ أَسْتَقْفِرُ لَكُمْ رَبِّ﴾ [يوسف: الآية ٩٨]، ومعناها التنفيذ كالسين إلا أنها أكثر تنفيساً منها. ومذهب الجمهور إن السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما.

وقيل: إن السين منقوصة من سوف و(بصحة) دخول (تاء تأنيث) للمسند إليه فاعلاً كان أو نائباً عنه (مع التسـكـينـ) أصالة ولو عرض تحريكتها نحو: ﴿وَقَالَتِ آخْرُجْ عَلَيْنَ﴾ [يوسف: الآية ٣١]، ونحو: ﴿قَالَا أَنِّيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: الآية ١١]، بخلاف المتحركة أصالة فليست علامة للفعل.

٢٥ - وَتَا فَعَلْتَ مُظْلِقاً كِجْنَتَ لِي وَالنُّونَ وَالْيَاءُ فِي افْعَلَنَّ وَافْعَلِي

٢٦ - وَالْحَرْفُ

واحترزنا بقولنا: للمسند إليه عن تاء ربت وثبت فإنها فيهما لتأنيث اللفظة (وَ) بصحة دخول (تَ) الفاعل وهي التي في (فَعَلْتَ مُظْلِقاً) أي سواء كانت لمتكلم بأن كانت مضمومة أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة.

فالأولى كما في قولك: جئت لك، والثانية (كـ) ما في قولك: (جِئْتَ) يا زيد (لي)، والثالثة كما في قولك: جئت يا هند لي، وكل من تاء التأنيث الساكنة وفاء الفاعل مختص بالماضي (وـ) بقبول (النُون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة مع دلالته على الطلب (وـ) بقبول (الياء) التي للمخاطبة مع الدلالة المذكورة.

فالأول: كما (في) قوله: (أفعَلْنَ) بتشديد النون ومثله: افعلن، بتخفيتها.  
 (و) الثاني: كما في قوله: (أفعَلَيْ) يا هند، وكل من النون مع الدلالة على  
 الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الأمر.

وعلم من اعتبار الدلالة أيضاً أن هذه العلامة مركبة والناظم اقتصر على أحد الجزءين ولعل ترك الأصل لهذه العلامة لعسرها على المبتدئ بسبب تركها من شيئاً كما علمت.

(تبنيه) قد عرفت مما تقدم أن عالمة الفعل أقسام أربعة منها ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع، ومنها ما هو مختص بالماضي، ومنها ما هو مختص بالأمر.

ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال: (والحرف) المتقدم في التقسيم فأل فيه للعهد الذكري كما تقدم في كل من الاسم والفعل.

واعلم أن الحرف له أيضاً حد وحكم واشتقاق.

وعلامة حده لغة: الطرف.

٢٦ - ..... لَمْ يَضُلْعْ لَهُ عَلَامَةٌ إِلَّا اتِّفَاءٌ قَبُولِهِ العَلَامَةُ

وأصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها.

وحكمه: البناء. ولم يجيء منه شيء على خلاف الأصل، واشتقاقه من التحرف وهو التطرف وعلامته عدمية كما أشار إليه بقوله: (لَمْ يَضُلْعْ لَهُ عَلَامَةٌ) تميشه عن قسيمية (إِلَّا اتِّفَاءٌ قَبُولِهِ العَلَامَةُ) التي لكل من الاسم والفعل، فعدم العلامة له علامة.

لا يقال: العدم لا يصح أن يكون علامة لأننا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لأن المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقاً.

فإن قيل: لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا.

أجيب بأن ذلك للتناسب بين كل وعلامته، فإن الاسم والفعل أشرف من الحرف، والعلامة الوجودية أشرف من العدمية، فجعلوا الأشرف للأشرف والأحسن للأحسن.

(تنبيه): نفي الصلاحية إنما هو باعتبار اللغة لأن هذا أمر لغوياً لا مدخل للعقل والشرع فيه، فمتى شهد أهل اللغة بأن دخولها عليه معيب تحقق عدم الصلاحية.

\* \* \*

## باب الإعراب

٢٧ - إِغْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِم

### (باب الإعراب)

و معناه في اللغة: الإبانة. يقال: أعرّبت الشيء أي أبنته. وعدم اللحن في الكلام، يقال: أعرّبت الكلام أي لم أحن فيه. والتحبب إلى الغير، ومنه العروبة أي المتحببة إلى زوجها وغير ذلك.

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان، أحدهما: أنه لفظي وعليه قوله بأنه ما جيء به لبيان مقتضى الفاعل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. وثانيهما: أنه معنوي، وهو الذي مشى عليه الناظم تبعاً للأصل حيث قال:  
(إِغْرَابُهُمْ) أي النحاة (تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِم) ذاتاً أو صفة.

فالأول: بأن يبدل حرف بآخر كما في المثنى والجمع.

والثاني: بأن يبدل حركة بأخرى كما في المفرد.

و شمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد و عمرو، والأخر حكماً كما في يد و دم، فإن قيل: الكلم اسم جنس جمعي فأقل ما يطلق عليه ثلاثة كلمات و حينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين. أجيب: بأن المراد جنس الكلم وبأنه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم. وخرج بالتقيد بآخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد: زيد أو زيود، فلا يسمى إعراباً، وإنما اختص بالآخر لأنه طارئ على الكلمة و حق الطارئ أن يكون في الآخر.

و المراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرف والفعل المضارع الخالي من التنوين لأن الإعراب لا يكون إلا فيما بخلاف الاسم غير المعرف والفعل الماضي

٢٧ - ..... تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا لِعَامِلٍ عُلِّمْ

٢٨ - أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةُ ..... .

والحرف والأمر والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقديرًا) كما في قولك: جاء الفتى (أَوْ لَفْظًا) كما في قولك: جاء زيد. وبقولنا: من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون تارة تقديرًا وتارة لفظاً.

أو في كلامه للتنويع لا للشك، فكأنه قال: وذلك التغيير نوعان تقديرى ولفظي، وترك نوعاً ثالثاً وهو المحلى كما في قولك: جاء سيبويه. وقد يقال: أراد بالتقديرى ما عدا اللفظي فيشمل المحلى وذلك التغيير (الـ)أجل (عَامِلٍ) وهو ما به يقوم المعنى المقتضى للإعراب لفظياً كان وهو ظاهر أو معنويًا كالابتداء ونحوه مقدماً كان وهو ظاهر أيضاً أو مؤخراً كما في قولك: زيد رأيت، كما يدل على ذلك كله تنكير عامل. (عُلِّمْ) فالدليل كما في قولك: زيد، في جواب القائل: من جاء.

وخرج بذلك تغيير آخر الكلم لا لأجل عامل بأن لم يكن لسبب أصلاً كما في حيث إذ أفتحت أو كسرت بعد ضمها أو كان لسبب آخر كالاتباع في نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعاً للام والنقل في نحو: من أمن، بنقل حركة الهمزة إلى النون، والحكاية في نحو: من زيداً بالنصب بعد قول القائل: رأيت زيد. أو التقاء الساكنين في نحو: لم يكن الذين كفروا، فإن ذلك لا يسمى إعراباً.

ولما ذكر حقيقة الإعراب كأن قائلاً قال له: هل هذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام، فأجاب بقوله: (أَقْسَامُهُ) أي الإعراب من حيث هو، أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أَرْبَعَةُ) سواء قلنا بأن الإعراب لفظي كما هو التحقيق أو بأنه معنوي كما جرى عليه الناظم، وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال: جعله أقسام الإعراب أربعة غير صحيح لأنه إن أراد أقسام إعراب الاسم فلا يصلح لأنها ثلاثة: رفع ونصب وخفض.

وإن أراد أقسام إعراب الفعل فكذلك لأنها ثلاثة: رفع ونصب وجذم. ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الإعراب من حيث هو أو بالنظر

- ٢٨ ..... فَلْتَعْتَرِزْ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَكَذَا جَزْمٌ وَجَرْ

لمجموع الاسم والفعل، وتعبيره كالأصل بالأقسام أولى من تعبير بعضهم بالأألقاب لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لأن فيه حمل الأخص على الأعم، فلا يقال: الإعراب رفع مثلاً ولا يخفى أن تقسيم الإعراب إلى هذه الأقسام من تقسيم الكلي إلى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعترز) أي الأقسام المذكورة.

ثم إبدال الناظم من الأربعة قوله: (رَفْعٌ) في اسم و فعل نحو: يقوم زيد، وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، وعلى أنه لفظي نفس الضمة وما ناب عنها، وإنما سمي بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به.

(وَنَصْبٌ) في اسم و فعل أيضاً نحو: لن أضرب زيداً، وهو لغة: الاستقامة. واصطلاحاً: على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها. وإنما سمي بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به (وَكَذَا) أي مثيل ما ذكر في كونه من أقسام الإعراب (جزمٌ) في فعل فقط نحو: لم يقم، وهو لغة: القطع. واصطلاحاً: على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وما ناب عنه. وإنما سمي بذلك لأن الجازم يقطع من المجزوم شيئاً وقد عرفت أن الجزم في اللغة القطع (وَجَرْ) في اسم فقط نحو: زيد، في قوله: مررت بزيد.

وهو لغة: السحب. واصطلاحاً: على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها. وإنما سمي بذلك لأنجرار الشفة السفلية عند النطق به. وقد تقدم أن الجر عيارة بصرية والخض عبارة كوفية. وعلم مما تقدم أن الأقسام الأربعة ترجع في الحقيقة إلى قسمين: مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب. ومحخصوص بأحدهما وهو الجزم والجر. ولعل ذلك نكتة فصلهما في كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لأن المراد التشبيه في كون كل من أقسام الإعراب كما تقدم.

- ٢٩ - **وَالْكُلُّ غَيْرُ الْجَزْمِ فِي الْأَسْمَاءِ يَقْعُدُ وَكُلُّهَا فِي الْفِعْلِ وَالْخَفْضُ امْتَنَعُ**
- ٣٠ - **وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ حَيْثُ لَا شَبَهٌ قَرَبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُغَرَّبَهُ**
- ٣١ - **وَغَيْرُ ذِي الْأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ . . . . .**

ولما ذكر الناظم هذه الأقسام مجملة باعتبار محلها شرع في تفصيلها بذلك الاعتبار فقال: (**وَالْكُلُّ**) من الأقسام المذكورة غير الجزم من الرفع والنصب والجر (**فِي الْأَسْمَاءِ**) المعربة ولو محلة (**يَقْعُدُ**) أي الكل المذكور (**وَكُلُّهَا**) أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع (**فِي الْفِعْلِ**) المعرب وهو الفعل المضارع الحالي من النونين ولذلك أفرده الناظم.

وإنما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الأفعال واحد وهو المضارع نظراً لتنوع الأفراد المعربة (**وَالْخَفْضُ امْتَنَعُ**) وقوعه في الفعل المذكور وإنما أعطى الخفض لاسم والجزم للفعل لأن الاسم خفيف بخلاف الفعل والخوض ثقيل بخلاف الجزم فأعطى الثقيل للخفيف وبالعكس ليتعادلاً.

ولما أنهى الكلام على الإعراب وأقسامه شرع يتكلم على المعرب مستبعاً للكلام على المبني فقال: (**وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ**) بالمد أي جميعها، فسائر بمعنى جميع هنا، وقد يكون بمعنى باق (**حَيْثُ لَا شَبَهٌ**) بها (**قَرَبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ**) لقوله بأن لم يكن بها شبه أصلاً أو كان بها شبه لم يقر بها من الحروف لضعفه وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (**مُغَرَّبَهُ**) من الإعراب، وقد تقدم الكلام عليه.

(**وَغَيْرُ ذِي**) أي هذه (**الْأَسْمَاءِ**) بالمد، ودخل تحت الغير المذكور كل من الأسماء التي قام بها شبه قربها من الحروف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي إجمالاً وفعل الأمر على مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجروم بلام الأمر مقدرة لأنه مقتطع عندهم من المضارع.

قال في «المغني» وبقولهم أقول، والفعل المضارع غير الحالي من النونين كما سيأتي فكل ذلك (**مَبْنِيٌّ**) من البناء، وهو لغة: وضع شيء على شيء بحيث يراد به الثبات.

وأما في الاصطلاح: ففيه مذهبان، كما تقدم في الإعراب، أحدهما: أنه

٣١ - ..... خَلَا مُضَارِعٌ مِنْ كُلّ نُونٍ قَدْ خَلَا

لفظي وعليه فيحد بأنه ما جيء به لا ليبيان مقتضى العامل وليس حكاية ولا اتباعاً ولا نقاً ولا تخلصاً من سكونين. وثانيهما: أنه معنوي وعليه فيحد بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل أو اعتلال.

ثم استثنى الناظم من الغير المذكور المضارع الخالي من التنوين بقوله: (خَلَا) هو هنا حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا إعطاء فعل (مضارع) بالجر بخلاف بشرط أن يكون (من كُلّ نُونٍ) من نون الإناث ولا تكون لا مباشرة، ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظاً وتقديراً (قدْ خَلَا) يتعلق به الجار والمجرور قبله.

والتقدير: قد خلا من كل نون فإن لم يخل من كل نون بأن لحقته نون الإناث ولا تكون إلا مباشرة كما علمتبني على السكون نحو: النسوة يضربن، أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظاً وتقديراً ببني على الفتح نحو: ﴿لَيْسَ جَنَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٢]، ﴿وَلَيَكُونُوا مِنَ الظَّاغِنِينَ﴾ [يوسف: الآية ٣٢].

وقد شمل ذلك المستثنى منه كما تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظاً نحو: ﴿لَتُبْلُوُنَ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٦]، أو تقديراً نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ﴾ [القصص: الآية ٨٧] فإنه لا يبني بل يعرب.

ولما ذكر أقسام الإعراب، وكانت محتاجة إلى علامات تميزها، أعقبها بذكر العلامات فقال:

## باب علامات الإعراب

٣٢ - للرَّفِيعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَوَأُلْفٌ كَذَاكَ .....

### (باب) بيان (علامات أقسام الإعراب)

المتقدمة، وهي أربعة عشر علامة، أربعة للرفع، وخمسة للنصب، وثلاثة للخضن، وأثنان للجذم. والأصل منها أربعة:

الضمة أصل في الرفع، والفتحة أصل في النصب، والكسرة أصل في الخضن، والسكون أصل في الجذم. وما عدا هذه الأربعة على خلاف الأصل كما سيتضح لك إن شاء الله تعالى.

وإنما قدرنا أقسام لأنه مراد الناظم كالأصل بدليل كلامه بعد، وأيضاً هذه العلامات ليست لمطلق الإعراب وإنما دلت الضمة، مثلاً، على خصوص الرفع، وإنما تدل على مطلق الإعراب وإضافة العلامات إلى ما بعدها على معنى اللام بناءً على ما مشى عليه الناظم كالأصل من أن الإعراب معنوي. وببدأ بعلامات الرفع لأنها إعراب العمد فقال:

(للرَّفِيعِ) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أي من تلك العلامات أربعة، وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال إن أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لأن علاماته فيه: الضمة والواو والألف فقط، وإن أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لأن علاماته فيه اثنان: الضمة والنون فقط، والعلامة الأولى (ضَمَّةٌ) على الأصل ولذلك قدمها الناظم العلامة الثانية (وَأُلْفٌ) على النيابة عن الضمة وثنتي بها لأنها تناسب الضمة العلامة الثالثة (أَلْفٌ) على النيابة عن الضمة وثلث بها لأنها أخت الواو في المد واللين.

العلامة الرابعة أشار إليها بقوله: (كَذَاكَ) أي مثل المذكور في أن كل علامة

- ٣٢ - ..... نُونٌ ثَابِتٌ لَا مُنْحَذِفٌ
- ٣٣ - فَالضَّمُّ فِي اسْمٍ مُفْرَدٍ كَأَحْمَدٍ وَجَمْعٌ تَكْسِيرٌ كَجَاءَ الْأَغْبُدُ
- ٣٤ - وَجَمْعٌ تَأْنِيَثٌ كَمُسْلِمَاتٍ وَكُلٌّ فَعْلٌ مُعَرَّبٌ ..... .

للرفع (نُونٌ ثَابِتٌ) في اللفظ (لَا مُنْحَذِفٌ) منه، وفي ذلك إشارة أن قول المعربيين مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف. وإنما ذكر الوصف باعتبار كونه حرفًا لأجل النظم وختم بالنون لأنها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته.

وإذا أردت بيان موضع كل من هذه العلامات (فـ) أقول لك (الضَّمُّ) أي الضمة فمراده بالضم الضمة يكون علامة للرفع (في اسْمٍ مُفْرَدٍ) والمراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الخمسة بخلافه في باب «الخبر»، وباب «لا» وباب «المنادي» كما سيأتي.

ولا فرق بين أن يكون منصرفًا كما في قوله: جاء زيد، وبين أن يكون غير منصرف (كـ) كما في قوله: جاء (أَحْمَدُـ) فكل من زيد وأحمد مرفوع وعلامة رفعه الضمة (وـ) في (جَمْعٌ تَكْسِيرٌـ) وهو ما تكسر فيه بتاء واحدة إما بزيادة فقط كما في صنو وصنوان، أو بنقص فقط كما في تخمة وتخم، أو بتبدل الشكل فقط كما في أسد وأسد، أو بزيادة والنقص وتبدل الشكل كما في غلام وغلمان، أو بزيادة مع تبدل الشكل كما في: رجل ورجال.

ومن هذا القسم مثال المصنف الذي أشار إليه حيث قال: (كـ) قوله (جَاءَ الْأَغْبُدُـ) جمع عبد أو بالنقص مع تبدل الشكل كما في رسول ورسول، أو بزيادة والنقص. ولم يوجد له مثال وإن اقتضته القسمة العقلية (وـ) في (جَمْعٌ تَأْنِيَثٌـ) أسماء كان كهندات، أو صفة (كَمُسْلِمَاتٍـ) والتقييد بالجمع وبالتأنيث جرى على الغالب لأنه قد يكون اسم جمع كأولات ومفرداً كعرفات، وقد يكون مذكراً كحمامات.

وكذا تقييد الأصلي بansonـ لأنـ قد يكون مكسراً كحبليـاتـ. وجعل بعضهم جمع المؤنـث السـالمـ كالـملـقبـ لـكلـ ماـ كانـ فيـ آخـرـهـ أـلـفـ وـنـونـ مـزـيدـتـانـ (وـ) فيـ (كـلـ فـعـلـ مـعـرـبـ)ـ وهوـ الفـعلـ المـضـارـعـ الـخـالـيـ منـ الـنـونـينـ لـكـنـ بـشـرـطـ أـنـ لاـ يـتـصلـ بـهـ

- ٣٤ - ..... كَيَأْتِي
- ٣٥ - وَالوَاوُ فِي جَمْعِ الْذُكُورِ السَّالِمِ كَالصَّالِحُونَ هُمْ أُولُو الْمَكَارِمِ
- ٣٦ - كَمَا أَتَتْ فِي الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ .....

ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة. واحترز الأصل عن ذلك بقوله: الذي لم يتصل بأخره شيء. لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتي ولا فرق بين أن يكون صحيح الآخر كـ: يقوم، أو معتل الآخر (كَيَأْتِي) بتسهيل الهمزة. فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة في الأول مقدرة في الثاني.

ولما بين موضع الأصل شرع يبين موضع النائب فقال: (وَالوَاوُ ) تكون عالمة للرفع (فِي جَمْعِ الْذُكُورِ السَّالِمِ) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدر انفصالها، وإنما كان سالماً لأنـه سلم فيه بناء واحدـه ولا يرد أنه مما تغير بالزيادة لتقدير انفصـالـها هنا كما علمـتـ، ويـشـرـطـ فيـهـ أنـ يـكـونـ مـفـرـدـهـ عـلـمـاـ أوـ صـفـةـ فالـأـوـلـ كـماـ فيـ قولـكـ: جاءـ الزـيدـونـ، وـالـثـانـيـ (كـ) ماـ فيـ قولـكـ: (الصـالـحـونـ هـمـ أـوـلـوـ الـمـكـارـمـ) وـأنـ يـكـونـ لـمـذـكـرـ عـاقـلـ خـالـ منـ تـاءـ التـائـيـ. وـماـ ذـكـرـ جـارـ فيـ كـلـ منـ الـعـلـمـ وـالـصـفـةـ وـيـخـتـصـ الـعـلـمـ بـأـنـ لـاـ يـكـونـ مـرـكـبـاـ تـرـكـيـباـ إـسـنـادـيـاـ وـلـاـ مـزـجـيـاـ وـلـاـ مـعـربـاـ بـحـرـفـينـ، وـتـخـتـصـ الصـفـةـ بـأـنـ لـاـ تـكـوـنـ مـنـ بـابـ اـفـعـلـ فـعـلـ وـلـاـ فـعـلـانـ فـعـلـيـ، وـلـاـ مـاـ يـسـتـوـيـ فـيـ المـذـكـرـ وـالـمـؤـنـثـ.

ويلحق به أربعة، الأول: أسماء جمـوع لا مـفردـ لهاـ كـعشـرونـ. وبـابـهـ الثـانـيـ: جـمـوعـ تـكـسـيـرـ كـسـنـونـ. وبـابـهـ الثـالـثـ: جـمـوعـ تـصـحـيـحـ لـمـ تـسـتـوـفـ الشـرـوـطـ كـأـهـلـونـ وـوـابـلـونـ. الرـابـعـ: ماـ سـمـيـ بهـ مـنـ هـذـاـ جـمـعـ كـزـيـدـونـ مـسـمـيـ بهـ. وبـذـلـكـ يـعـلـمـ أـنـ فيـ عـبـارـةـ النـاظـمـ كـأـصـلـهـ قـصـورـاـ. وـأـجـبـ بـأـنـ التـعـبـيرـ بـالـجـمـعـ السـالـمـ جـرـىـ عـلـىـ الغـالـبـ وـبـأـنـ المرـادـ بـجـمـعـ المـذـكـرـ السـالـمـ كـلـ مـاـ جـمـعـ بـوـاوـ وـنـونـ أـوـ يـاءـ وـنـونـ.

(كـمـاـ أـتـتـ) أيـ الـوـاوـ عـالـمـةـ لـرـفـعـ (فـيـ الـخـمـسـةـ الـأـسـمـاءـ) بـالـمـدـ. وـفـيـ عـبـارـتـهـ تـقـدـيمـ اـسـمـ العـدـدـ عـلـىـ المـعـدـودـ، وـالـأـصـلـ فـيـ الـأـسـمـاءـ الـخـمـسـةـ وـهـوـ الـوـاقـعـ فـيـ أـكـثـرـ نـسـخـ الـأـصـلـ وـرـفـعـ فـيـ بـعـضـ نـسـخـهـ الـأـسـمـاءـ الـسـتـةـ بـزـيـادـهـ الـهـنـ وـهـوـ كـنـيـاهـ عـمـاـ يـقـبـحـ التـصـرـيـحـ بـهـ، وـإـعـرـابـهـ بـالـحـرـوفـ لـغـةـ قـلـيلـةـ وـلـذـاـ سـقـطـ فـيـ أـكـثـرـ نـسـخـ الـأـصـلـ كـمـاـ

- ٣٦ - ..... وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي ..... .
- ٣٧ - عَلَى الْوَلَاءِ أَبْ أَخْ حَمْ وَفُو وَذُو جَرَى كُلُّ مُضَافًا مُفْرَدًا مُكَبِّرًا
- ٣٨ - وَفِي الْمُثَنَّى نَحْوَ زَيْدَانِ الْأَلْفِ ..... .

علمت : (وَهِيَ) أي الأسماء (الَّتِي تَأْتِي) قريباً (عَلَى الْوَلَاءِ) بالمد في قوله : (أَبْ)  
 نحو : جاء أبوك ، و(أَخْ) نحو : جاء أخوك ، و(حَمْ) نحو : جاء حموك ، بكسر الكاف ، لأن الحم اسم لأقارب الزوج على المشهور ، وقيل : اسم لأقارب الزوجة ، وقيل : مشترك بينهما . فيه ثلاثة أقوال . (وَفُو) وهو لغة في الفم نحو : هذا فوك (وَذُو) نحو : جاء ذو مال ، والحال أنه قد (جَرَى كُلُّ) من الأسماء الخمسة (مُضَافًا)  
 لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف ، أو معناها إلى ياء المتكلم فإنه يرتفع بالضمة الظاهرة في الأول نحو : جاء أب ، والمقدرة في الثاني نحو : جاء أبي (مُفْرَدًا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعاً جمع تصحيح أو تكسير فإنه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو : جاء أبوك ، ونحو : جاء أبوان ،  
 نحو : جاء آباءك (مُكَبِّرًا) بخلاف ما لو كان مصغراً فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو : هذا أخي زيد . فهذه أربعة شروط بزيادة قولنا : لغير ياء المتكلم . ويزاد أيضاً أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوباً فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو : جاء أبيك : وأن يكون الفم خالياً من الميم كما أشار إليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خالياً منها فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو : هذا فمك ، وأن تكون ذو مضافة إلى اسم جنس ظاهرة غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب ، فلو كانت موصلة بنيت على المشهور وقد تعرب حملأ على التي بمعنى صاحب ، وقد روي بالوجهين . قوله :

\* فحسبِي من ذُو عندهم ما كفانيا \*

(وَفِي الْمُثَنَّى) وهو كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره وصلاح للتجريد وعطف مثله عليه وذلك (نَحْوَ زَيْدَانِ) في قوله : جاء الزيدان (الْأَلْفِ) فهي علامة للرفع فيه وتعبيره بالمثنى أولى من تعبير الأصل بالثنية لأن الألف إنما هي علامة للرفع في المثنى لا في الثنوية لكن أجيبي عن الأصل بأنه أراد بالمصدر اسم المفعول . ويشترط له ثمانية شروط أشار إليها بعضهم بقوله :

- ٣٨ - ..... والثُّنُونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفَ
- ٣٩ - بِيَفْعَلَانَ تَفْعَلَانَ أَنْتُمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَغْهُمَا
- ٤٠ - وَتَفْعَلِينَ تَرْحِمِينَ حَالِي وَاشْتَهَرْتُ بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ

شرط المثنى أن يكون معرباً ومفرداً منكراً ما ركباً موافقاً في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره ويتحقق به اثنان واثنتان، وما سمي به مطلقاً، وكلا وكلتا إن أضيفا إلى الضمير فإن أضيفا إلى ظاهر أعراباً بحركات مقدرة كالفتى ونحوه (والثُّنُونُ الثابتة تكون علامة للرفع (في) الفعل (المضارع) المتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة، وهو (الَّذِي عُرِفَ) عندهم بموازينه وهي (بِيَفْعَلَانَ) بالياء التحتانية وهي للغائبين المذكرين اسماءً كانت الألف فيه كما في قوله: الزيدان يضربان، أو حرفاً كما في قوله: يضربان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث. ففيه صورتان. (تَفْعَلَانَ) بالباء الفوquانية وهو للمخاطبين المذكرين كما في قوله: تضربان (أَنْتُمَا) يا زيدان وللمخاطبتي المؤنثتين كما في قوله: تضربان أنتما يا هندان، وللغائبيتين المؤنثتين اسماءً كانت الألف فيه كما في قوله: الهندان تقومان، أو حرفاً على اللغة المذكورة كما في قوله: تقومان الهندان، فيه أربع صور (وَيَفْعَلُونَ) بالياء التحتانية وهو لجمع الذكور الغائبين اسماءً كانت الواو فيه كما في قوله: الزيدون يضربون، أو حرفاً على تلك اللغة كما في قوله: يضربون الزيدون، فيه صورتان (تَفْعَلُونَ) بالباء الفوquانية وهو لجمع الذكور المخاطبين كما في قوله: تضربون يا زيدون، ولا تكون الواو فيه إلا اسماءً. فيه صورة واحدة حال كونها (مَغْهُمَا) بسكون العين، أي مع يفعلان وتفعلان (وَتَفْعَلِينَ) ولا يكون إلا بالياء الفوquانية وهو للمخاطبة المؤنثة كما في قوله (تَرْحِمِينَ) يا هند (حالياً) القائم بي ولا تكون الياء فيه إلا اسماءً، فيه صورة واحدة (وَ) هذه الموازين (اشْتَهَرْتُ) عندهم (بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ) لكنها باعتبار ما تقدم ترجع إلى عشرة بل قد تزيد على ذلك. وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعدد والأصل بالأفعال الخمسة.

ولما أنهى الكلام على علامات الرفع شرع في الكلام على علامات النصب  
وعقد لها باباً فقال:

## باب علامات النصب

- ٤١ - لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهِيَ فَتْحَةُ الْأَلْفِ كَسْرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحِذِفُ  
٤٢ - فَإِنْصِبْ بِفَتْحٍ مَا بِضْمٍ قَدْ رُفِعَ إِلَّا كَهِنْدَاتِ فَفَتْحُهُ مُنْعِ

### (باب) بيان (علامات النصب)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لدخولها في الترجمة السابقة، وقد بينها قوله: (لنصب) من حيث هو، أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل كما تقدم في الرفع (خمس) من العلامات وإذا أردت بيانها (وهي فتحة) على الأصل فلذلك قدمها الناظم و(اللف) على النيابة عن الفتحة، وثني بها لأنها تناسب الفتحة و(كسير) على النيابة عن الفتحة. والمراد به الكسرة فعبر به عنها تسمحاً وثلث بها لأنها أخت الفتحة (وياء) على النيابة عن الفتحة، وقدمها على النون لأنها أخت ألف (ثم نون تناحدف) في اللفظ، وفي ذلك إشارة إلى أن قول المعربين منصوب وعلامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف. وختم بالنون لأنها علامة للنصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته كما تقدم في الرفع.

وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله: (فإنصبت بفتح) أي فتحة، فعبر بالفتح عنها تسمحاً (ما) أي الذي أو شيئاً (بضم) أي ضمة، وفيه التسمح السابق (قد رفع) يتعلق به الجار وال مجرور قبله. وبالجملة صلة أو صفة. والمعنى أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (إلا) جمع التأنيث (كهندات) ومسلمات (فتتحه منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتي.

ولما بين موضع الأصل شرع يبين موضع النائب فقال:

- ٤٣ - وَاجْعَلْ لِنَصْبِ الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ أَلْفَ وَأَنْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيَثٍ عُرِفَ
- ٤٤ - وَالنَّصْبُ فِي الْإِسْمِ الَّذِي قَدْ ثُنِيَ وَجَمْعُ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ بِيَا
- ٤٥ - وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تَنْتَصِبْ فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مُظْلَقاً يَحِبْ

(وَاجْعَلْ) علامة (لنصب الخمسة) أو الستة (الأسماء) المتقدمة (ألف)

بسكون الفاء للضرورة وإلا فكان عليه أن يقول: ألفاً، لأنه مفعول لإجعل. ويحمل أنه جرى على لغة من يقف على المنسوب بصورة المرفوع والمنجور. والمعنى أن ألف تكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة أو الستة نحو: رأيت أباك وأخاك إلى آخرها. (وَأَنْصِبْ بِكَسْرٍ) أي بكسرة، فيه التسمح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم بتمثيله له، وفي التنزيل: «خَلَقَ اللَّهُ الْأَسْمَاءَ» [العنكبوت: الآية ٤٤].

(وَالنَّصْبُ فِي الْإِسْمِ الَّذِي قَدْ ثُنِيَ) كالزيدين في قوله: رأيت الزيدين (و) في (جَمْعٍ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ) لا مكسر كمسلمين في قوله: رأيت مسلمين (يَا) مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها في المثنى وبالعكس في جمع المذكر المصحح.

والمعنى أن الياء تكون علامة للنصب في المثنى وجمع المذكر السالم. وإنما أطلق الأصل الجمع حيث لم يقيده بما ذكره الناظم أن مراده الجمع الذي على حد المثنى بقرينة ذكره معه والذي على حد المثنى إنما هو جمع المذكر السالم (وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ) أي والأفعال الخمسة المتقدمة وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين. (حَيْثُ تَنْتَصِبْ) بأن دخل عليها عامل النصب لأن (فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ) أي التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال (مُظْلَقاً) أي من غير تفصيل (يَحِبْ) حينئذ فنقول: لن يفعل، ولن تفعل، ولن يفعلوا، ولن تفعلوا، ولن تفعلي. فهذه كلها منصوبة وعلامة نصبيها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَعْقُوبُ» [البقرة: الآية ٢٣٧]، لأن النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل.

ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها باباً فقال:

## باب علامات الخفـض

٤٦ - عَلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَطَ كَسْرُ وَيَاءُ ثُمَّ فَتْحَةُ فَقَطْ

٤٧ - فَالْخَفْضُ بِكَسْرٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ عُرْفٌ فِي رَفِيعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفُ

## (باب) بيان (علامات الخفظ)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لما مر في علامات النصب. وقد بينها بقوله: (**علامةُ الْخَفْضِ**) أي علاماته، فاندفع ما قد يقال: كيف يخبر عن المفرد بجمع مع أنه يتشرط تطابق المبتدأ والخبر.

ووجه الاندفاع إن التطابق حاصل معنى لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم فكانه قال : علامات الخفض (الّتِي بِهَا انْضَبَطْ) وتميز عن غيره ثلاثة ، العالمة الأولى : (كُسْرٌ) على الأصل ، ولذلك قدمه الناظم . وقد عرفت أن المراد به الكسرة فيه التسمح السابق (و) العالمة الثانية (ياءً) بالمد على النيابة عن الكسرة ، وتنى بها لأنها تناسب الكسرة . والعالمة الثالثة ذكرها بقوله : (ثُمَّ فَتْحَةٌ) على النيابة عن الكسرة وثلث بها لأنها أخت الكسرة وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا . وهذه المذكورات هي علامات الخفض (فقط) أي فحسب بزيادة الفاء لتزويين اللفظ .

وقد بينَ موضع كل من هذه العلامات في قوله: (فَاحْفِظْ بِكَسْرٍ) أي بكسرة، ففيه التسمح المار (ما) أي الذي أو شيئاً (من الأسماء) لا من الأفعال (عُرف في) حال (رفعه بالضم) أي بالضمة فيه التسمح السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخوض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أي بنون تنوين الصرف وهو تنوين التمكين، ويسمى الاسم حينئذ متمكناً أمكن واحتزز بذلك عما إذا لم ينصرف ذلك فإنه يخوض بالفتحة كما سيأتي لكن

- ٤٨ - وَأَخْفِضْ بِيَاءً كُلَّ مَا بِهَا نُصِبْ وَالخَمْسَةَ الْأَسْمَاءِ بِشَرْطِهَا تُصِبْ
- ٤٩ - وَأَخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مِمَّا بِوَضِفِ الفِعْلِ . . . . .

الأصل إنما قيد كلاً من الأولين، أعني الاسم المفرد وجمع التكسير بالمنصرف.

ولم يقيد الأخير، أعني جمع التأنيث بذلك لأنه لا يكون إلا منصرفًا فلا حاجة إلى التقيد به إلا أنه إذا سمى به نحو: عرفات وأذرعات جاز فيه الصرف وعدمه لأن العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق، فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية، وهذه هي اللغة المشهورة، وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظراً لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظراً لما بعد التسمية، وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث. ولعل الناظم راعى ذلك فقيد في الكل بالقييد المذكور.

ولما بينَ موضع الأصل شرع يبين موضع النائب فقال: (وَأَخْفِضْ بِيَاءً) بالمد (كُلَّ مَا) أي الذي أو شيء (بِهَا) أي بالياء (نُصِبْ) بالبناء للمفعول وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثنى وجمع المذكر السالم (و) أخفض بها أيضاً (الخَمْسَةَ) أو الستة (الْأَسْمَاءِ) المتقدمة (بِشَرْطِهَا) أي بشروطها لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم كما مر. وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافاً لغير الياء مفرداً مكيراً غير منسوب، إلى آخر ما سبق. فتلخص أن الياء تكون علامة للخض في المثنى كما في قوله: مررت بالزیدین، وفي جمع المذكر السالم كما في قوله: مررت بمسلمین، وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم.

إذا فعلت ذلك (تُصِبْ) أي توافق الحق (وَأَخْفِضْ بِفَتْحٍ) أي فتحة ففيه التسمح المار (كُلَّ مَا) أي الذي أو اسم (لَمْ يَنْصَرِفْ) أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التمكين كما مر.

ثم بينَ ما لم ينصرف بقوله: (مِمَّا) أي من الذي، أو من اسم (بِوَضِفِ الفِعْلِ) من العلتين الفرعيتين واحدة منها ترجع إلى اللفظ وهي استقاقه من المصدر عند البصريين، وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة.

- ٤٩ - ..... صَارَ يَتَصِّفُ
- ٥٠ - بِأَنْ يَحُوزَ الْاسْمُ عَلَيْتَيْنِ أَوْ عَلَةً تُغْنِي عَنِ اثْنَتَيْنِ
- ٥١ - فَأَلْفُ التَّأْنِيْثِ أَغْنَتْ وَحْدَهَا وَصِيَغَةُ الْجَمْعِ الَّذِي قَدِ انتَهَى

والآخرى ترجع إلى المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل في الإفاده.

وقوله : (صارَ يَتَصِّفُ) يتعلق به الجار وال مجرور قبله ، والأصل مما صار يتتصف بوصف الفعل . ولما اتصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين و اتصافه بوصف الفعل .

(بِأَنْ يَحُوزُ ) بالحاء المهملة والزايى المعجمة من الحيازة وهي الجمع (الاسمُ ) سواء كان مفرداً أو جمعاً، ظاهر الإعراب أو مقدرها (عَلَيْتَيْنِ ) فرعىتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كما في نحو: أجيمال بالجيم تصغير أجمال، أو إلى المعنى كما في نحو حائض (أوْ ) يحوز الاسم (عَلَةً ) واحدة (تُغْنِي عَنِ اثْنَتَيْنِ ) من العلل، فلا بد من علتين معاً أو علة تقوم مقام العلتين . وإنما لم يكتفى بعلة واحدة إلا إذا ألغت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت إلا بعتنين أو بعلة تقوم مقام العلتين .

وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشوش بقوله: (فَأَلْفُ التَّأْنِيْثِ ) مقصورة كانت وهي ألف لينة كما في حبلى ، أو ممدودة وهي ألف قبلها ألف قلبت هي همزة كما في صحراء (أَغْنَتْ ) عن علتين حال كونها (وَحْدَهَا ) وإنما ألغت عن علتين لأنها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه ، فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى واللزوم ، وبمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ . وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو: حبلى ، جراً كما تقدر في ذلك نصباً ، وهذا مذهب الجمهور . وذهب ابن فلاح اليمني إلى أن المقدر في ذلك جراً إنما هو الكسرة لأنه لا نقل مع التقدير (وَ) كذلك ألغت وحدتها (صِيَغَةُ الْجَمْعِ الَّذِي قَدِ انتَهَى ) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة ، وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد ، أو ثلاثة أو سطتها ساكن كمضابيح ، والتقييد بالتنكير لجواز جمعه سلامه كما في صواحب ، فإنه يجوز جمعه على

## ٥٢ - وَالْعِلْتَانُ الْوَضْفُ مَعْ عَدْلٍ عُرِفَ أَوْ وَزْنٌ فِعْلٌ أَوْ بِنُونٌ وَأَلْفٌ

صواحبات. ووجهه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضم في نهاية الجمعية وإنما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى. وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ. وخرج بقولنا: أوسطها ساكن نحو: ملائكة، لأن أوسط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التائيث.

ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع يبين العلتين فقال: (وَالْعِلْتَانُ إِمَا (الْوَضْفُ)) أي الوصفية ولو عبر بها لكان أولى لأن الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية فإنها كون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة نقىض الجور ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك. وفي الاستطلاع: تحويل الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير إعلال ولا إلحاد مع اتحاد المعنى.

وأشار بقوله: (عُرف) إلى أنه لا بد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كما في مثنى وثلاثة ورباع، ومحل اشتراط ذلك في العدل الذي مع الوصفية بخلاف الذي مع العلمية فإنه لا يتشرط فيه ذلك ولذلك اكتفوا بها بالعدل التقديرى وهو الذي لا يدل عليه دليل إلا منع الصرف كما في عمر، فإنهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معلوم عن عامر لثلا يلزم خرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعاً من الصرف إلا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين.

(أو) الوصف مع (وَزْنٌ فِعْلٌ) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كما في أحمر وأفضل (أو) الوصف الملتبس (بِنُونٌ وَأَلْفٌ) زائدتين كما في سكران وعطشان. وقد اختلف النحاة فعند الأكثر أنه يتشرط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلاة.

وقيل: الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلي ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلاً كرحمٌ. فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني.

(تنبيه): يتشرط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية

### ٥٣ - وَهَذِهِ الْثَّلَاثُ تَمْنَعُ الْعَلْمَ وَزَادَ تَرْكِيَّاً وَأَسْمَاءَ الْعَجَمْ

بحيث يكون اللفظ موضوعاً للمعنى الوصفي وإن غلت عليه الاسمية فلا نظر إلى الاسمية العارضة كما لا نظر إلى الوصفية العارضة، ولذلك قال ابن مالك :

وألفين عارض الوصفية كأربع وعارض الاسمية  
 (وهذه الثالث) التي هي العدل وزن الفعل والألف والنون الزائدتان كما  
 تمنع مع الوصفية (تمنع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كما في عمر لأنه  
 معدول عن عامر كما تقدم.

وقد نقل عن السعد التفتازاني أن رجب وصفر إذا لم يرد بهما معين صرفاً،  
 وإن أريد بهما معين منعاً من الصرف. فيكون المانع لهما حينئذ العلمية والعدل  
 لأنهما معدولان عن الرجب والصفر. وعلى هذا فرجب في حديث «من صام يوماً  
 من رجب» منصرف لأن المراد به غير معين وزن الفعل مع العلمية كما في: أحمد  
 ويزيد وشمر أعلاماً، والألف والنون الزائدتان مع العلمية كما في عمران وعثمان  
 وحمдан.

وخرج بقولنا: الزائدتان الألف والنون الأصليتان واللتان إحداهما أصلية كما  
 في مستعان وإن تجاوزبه أصلان فالصرف وعدمه سيان وذلك نحو: شيطان، فإنه إن  
 أخذ من شيطان بمعنى بعد كان منصرفًا لأصالة النون حينئذ، وإن أخذ من شاط بمعنى  
 احترق كان ممنوعاً من الصرف وذلك لما قيل لبعضهم: هل عفان مصروف أو  
 ممنوع من الصرف، أجاب بقوله: إن هجوته صرفته لأنه حينئذ من العفونة وإن  
 مدحته منعته من الصرف لأنه حينئذ من العفة (وزاد) أي العلم عن الوصف (تركيبياً)  
 وهو جعل اسمين بمنزلة اسم.

والمراد تركيباً مزجياً ليس عددياً ولا مختوماً بويه كما في مundi كرب فهو  
 ممنوع من الصرف للعلمية. والتركيب بخلاف الإضافي والإسنادي والتقييدي  
 والعددي والمختوم بويه (و) زاد أيضاً (أسماء العجم) كإبراهيم وإسحق ويعقوب  
 وكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة العجم أو لا. ذهب قوم إلى الأول  
 قال أبو حيان: هو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحوين على الثاني وبه جزم

## ٤- كذاك تأنيث بـما عـدا الألـف .....

الرضي، قال: ألا ترى إن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب إلى العلم فصار غير منصرف. واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربعة، وكذلك أسماء الملائكة فكلها أعجمية إلا أربعة، ولذلك قال بعضهم:

هود شعيب صالح محمد أوضاعها في العجم ليست توجد  
رضوان مالك نكير منكر أمثالها في حكم ما قد ذكروا  
لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية  
الأربعة فإنها مصروفة، وكذلك الأربعة الأولى فهي مصروفة ومثلها نوح ولوط  
وشيـث. وقد جمعها بعضهم في قوله:

تذكرة شعيباً ثم نوهاً وصالحاً ولوطاً وشيـثاً ثم هوداً محمداً  
(كذاك) أي مثل ذاك (تأنيث) معنوي أو لفظي (بـما عـدا الألـف) المقصورة أو  
الممدودة. فأما التأنيث اللفظي بما عـدا الألـف فلا شـرط إلا انضمـامـه إلى العـالـمية  
نـحوـ طـلـحةـ وـفـاطـمـةـ. وأما التأنيث المعنـويـ فيـشـترـطـ فـيهـ زـيـادـةـ عـلـىـ انضمـامـهـ إـلـىـ  
الـعـلـمـيـةـ إـمـاـ زـيـادـةـ الـاسـمـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ نـحوـ زـينـبـ وـسـعـادـ، إـمـاـ كـوـنـهـ اـسـمـاـ  
أـعـجـمـيـاـ نـحوـ جـورـ.

وأما تحرك الوسط نحو: سفر، وإما كونه منقولاً من مذكر نحو: زيد، مسمى به  
امرأة، فإن لم يوجد فيه واحد من هذه الأربعة نحو: هند ودعد، جاز فيه وجهان،  
والمنع أجود وأكثر عند سيبويه. وقد جمع بينهما الشاعر في قوله:

لم تتلفع بفضل مئزـرـها دـعـدـ وـلـمـ تـسـقـ دـعـدـ فـيـ الـعـلـبـ  
وقد أشار ابن مالك إلى ذلك كله بقوله:

كـذاـ مـؤـنـثـ بـهـاءـ مـطـلـقاـ وـشـرـطـ منـعـ العـارـ كـوـنـهـ اـرـتـقـىـ  
فـوقـ الـثـلـاثـ أوـ كـجـورـ أوـ سـقـرـ أوـ زـيـدـ اـسـمـ اـمـرـأـةـ لاـ اـسـمـ ذـكـرـ  
وـجـهـانـ فـيـ الـعـادـمـ تـذـكـيرـ أـسـبـقـ وـعـجـمـةـ كـهـنـدـ وـالـمنعـ أـحـقـ  
فـتـلـخـصـ أـمـاـ مـوـانـعـ الـصـرـفـ تـسـعـ، نـظـمـهـاـ بـعـضـهـمـ فـيـ قـوـلـهـ:

موـانـعـ الـصـرـفـ تـسـعـ كـلـمـاـ اـجـتـمـعـتـ ثـنـتـانـ مـنـهـاـ فـمـاـ لـلـصـرـفـ تصـوـيـبـ

..... فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرْفٍ - ٥٤

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ..... وعجمة ثم جمع ثم تركيب  
والنون زائدة من قبلها ألف ..... وزن فعل وهذا القول تقرير  
وأخص منه قول بعضهم:

اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ..... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا  
وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين،  
وبعضهما الآخر لا يستقل بذلك، فال الأول علة وبعض علة أما البعض فهو ألف  
التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة. وأما العلة فهي صيغة منتهى الجموع، والثاني  
السبعة الباقيه وبعض الثامنة وهذه على قسمين: ما يمنع منها مع كل من الوصفية  
والعلمية، وما يمنع منها مع خصوص العلمية. وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان  
لتنافيهما لأن العلمية تقتضي التخصيص، والوصفية تقتضي الاشتراك. ولذلك أشار  
بعضهم بقوله:

. عدل وزن نون قبلها ألف ..... كل مع الوصف صرف الاسم قد منعا  
وزد عليها مع التعريف عجمة أو ..... تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا  
وامنع بجمع تناهى حسب أو ..... ألف التأنيث مداً وقصرًا كيما وقعا  
ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامهما من الصرف ما  
لم يضاف أو يأتي بعد أل (فَإِنْ يُضَفْ) كما في قوله تعالى: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾  
[العنكبوت: الآية ٤] (أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلْ) للأعمى والأصم (صُرْفٌ) أي جر بالكسرة  
وإن لم ينون. وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بأن الاسم حينئذ غير باق  
على منع الصرف ولو لم تزل إحدى علتيه بالإضافة أو بأل. والتحقيق أنه إن زالت  
إحدى علتيه بذلك لم يبق على منع الصرف نحو: بأحمدكم وباليزيد، فإن العلمية  
لا تبقى مع الإضافة أو أل وإن لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو: بأحسنكم  
والأعمى والأصم.

ولما أنهى الكلام على علامات الخضر أخذ في الكلام على علامات الجزم  
وعقد لذلك باباً، فقال:

## باب علامات الجزم

- ٥٥ - وَالْجَرْمُ فِي الْأَفْعَالِ بِالسُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلْلَةٍ أَوْ نُونٍ
- ٥٦ - فَحَذْفُ نُونِ الرَّفِيعِ قَطْعاً يَلْزَمُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تُجَزِّمُ
- ٥٧ - وَبِالسُّكُونِ اجْزِمْ مُضَارِعاً سَلِيمٌ مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلْلَةٍ خُتِّمْ

### (باب) بيان (علامات الجزم)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لما مر في «علامات النصب».

وقد بيّنها بقوله: (وَالْجَرْمُ فِي الْأَفْعَالِ) لا في الأسماء، ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع إن المعرب من الأفعال واحد وهو الفعل المضارع نظراً للأفراد المغربية كما تقدم (بِالسُّكُونِ) على الأصل. ولذلك قدمه الناظم وهو لغة: ضد الحركة. وأصطلاحاً: حذف الحركة (أو) بـ(حَذْفِ حَرْفِ عِلْلَةٍ) على النيابة عن السكون، وحرف العلة إما الواو أو الياء أو الألف كما سيأتي. وإنما سمي كل منها بذلك لأنه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض. ولما كان حرف العلة ضعيفاً كان شبيهاً بالحركة ولذلك تسلط عليه الجازم فحذفه (أو) بحذف (نُون) الرفع على النيابة عن السكون.

وقد بيّن موضع كل من هذه العلامات لا على اللف والنشر المرتب ولا على اللف والنشر المشوش، بل على اللف والنشر المختلط فقال: (فَحَذْفُ نُونِ الرَّفِيعِ) أي في الأفعال الخمسة المتقدمة (حَيْثُ تُجَزِّمُ) أي في حالة جزمها نحو: لم يضرّوا، ولم يتضرّروا، ولم يتضرّبوا، ولم يتضرّبوا، ولم تضرّبوا. فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وَبِالسُّكُونِ اجْزِمْ) فعلاً (مُضَارِعاً) بشرط أن يكون قد (سَلِيمٌ مِنْ كَوْنِهِ) أي المضارع (بِحَرْفِ عِلْلَةٍ خُتِّمْ) به يتعلق الجار والمجرور قبله، والأصل ختم بحرف علة.

## ٥٨ - إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ أَوْ أَلْفٍ   وَجَرْمُ مُعْتَلٌ بِهَا أَنْ تَنْحَذِفْ

وقد فصل ذلك بقوله : (إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ أَوْ أَلْفٍ) وبشرط أن لا يتصل باخره شيء يوجب بناءه أو ينقل إعرابه . فالأول نون التوكيد بقسميها ، ونون الإناث . والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة . ولم يتبه على ذلك اتكالاً على علمه مما سبق ، ولا يخفى أن مثال الفعل المذكور نحو : لم يضرب ، وفي التنزيل : **﴿لَمْ يَكِلْدَ وَلَمْ يُولَدْ﴾** [الإخلاص : الآية ٣] فكل من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وَجَرْمُ مُعْتَلٌ بِهَا) أي بالواو نحو : يغزو ، أو بالياء نحو : يهتدى ، أو بالألف نحو : يخشى : بـ(أَنْ تَنْحَذِفْ) أي بحذفها فتقول : لم يغز ولم يهتد ولم يخش ، فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة . وعلى هذا فحرف العلة حذف بالجازم لا عند الجازم . وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم لا بالجازم والممحذوف به إنما هو الحركة المقدرة ، وأما حرف العلة فإنما حذف للتباس المجزوم بالمرفوع . وعدم حذف حرف العلة في قول الشاعر :

هجوت زيان ثم جئت معتذراً   من هجو زيان لم نهجو ولم ندع  
للضرورة . وقيل : الحرف الأصلي ممحذوف والمذكور إنما هو حرف إشباع .  
وكذلك يقال في قول الآخر :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءِ تَنْمَى   بِمَا لَاقْتَ لَبُونَ بْنِي زِيَادَ  
وَمَحْلُّ تَعْيِينٍ حَذْفُ حَرْفِ الْعُلَةِ لِلْجَازِمِ إِذَا كَانَ أَصْلِيًّا إِلَّا بَأْنَ كَانَ بَدْلًا  
مِنْ هَمْزَةٍ كَمَا فِي : يَوْضُوا ، وَيَقُوا ، جَازَ الْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفُ بِنَاءٌ عَلَى دَعْمِ الْأَعْتَدَادِ  
بِالْعَارِضِ وَالْأَعْتَدَادِ بِهِ . وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَكْثَرُ وَهَذَا إِذَا كَانَ الإِبْدَالُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ  
وَهُوَ حِينَئِذٍ شَازٌ لِكُونِ الْهَمْزَةِ مُتَحَركَةً وَالْحَرْفُ مُتَحَرِّكٌ مُتَعَاصِرٌ بِالْحَرْكَةِ عَنِ الإِبْدَالِ  
فَإِنْ كَانَ بَعْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ امْتَنَعَ الْحَذْفُ لِاسْتِيَاءِ الْجَازِمِ مُقْتَضَاهُ وَالْإِبْدَالُ حِينَئِذٍ  
قِيَاسِيٌّ لِكُونِ الْهَمْزَةِ حِينَئِذٍ سَاكِنَةً وَإِبْدَالُ الْهَمْزَةِ السَاكِنَةَ مِنْ جَنْسِ حَرْكَةِ مَا قَبْلَهَا  
قِيَاسِيٌّ .

ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل بأحد الأحرف الثلاثة تكلم على  
نصبه وغيره تتميماً للفائدة فقال :

- ٥٩ - وَنَضْبُ ذِي وَأِوْ يَأْيَ ظَهَرُ وَمَا سِوَاهُ فِي الْثَلَاثِ قَدَّرُوا  
 ٦٠ - فَنَحْوُ يَغْزُو يَهْتَدِي يَخْشَى خُتْمٌ بِعِلَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْهَا سَلِيمٌ  
 ٦١ - وَعِلَّةُ الْأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلْفٌ فَنَحْوُ قَاضٍ وَالْفَتَى بِهَا عُرِفَ

(ونَضْبُ) فعل (ذِي وَأِوْ) نحو يغزوا (وَ) فعل ذي (يَأْيَ) نحو يهتدي (يَظْهَرُ)  
 فتقول: لن يغزو، وأحب أن يهتدي لخفة الفتحة على كل من الواو والياء. وأما  
 قول الشاعر:

\* أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَأْمَ وَلَا أَبَ \*

فضرورة، وخرج ذو الألف نحو: يخشى، فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر  
 لأن الألف لا تقبل الحركة أصلاً (وَمَا سِوَاهُ) أي وما سوى النصب من الرفع فقط إذ  
 الجزم قد تقدم الكلام عليه. وأما الخفض فلا يدخل الأفعال كما سبق (في الْثَلَاثِ)  
 التي هي ذو الواو نحو: يغزو، وذو الياء نحو: يهتدي، وذو الألف: نحو يخشى  
 (قَدَّرُوا) أي النحاة أو العرب، وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه في  
 الحقيقة. والأصل: وقدروا ما سواه في الثالث لكن في الأولين للتشلل لأن الحرف  
 يقبل الحركة إلا أنها عليه ثقيلة، وفي الأخير للتغدر لأن الحرف لا يقبل الحركة  
 أصلاً.

وقد ذكر ضابط المعتل والسائل بقوله: (فَنَحْوُ يَغْزُو) من كل ما كان آخره واو  
 أو نحو (يَهْتَدِي) من كل ما كان آخره ياء و نحو (يَخْشَى) من كل ما كان آخره ألفاً  
 (خُتْمٌ) بالبناء للمجهول (بـ) حرف (عِلَّةٍ) وهو الواو في الأول والياء في الثاني  
 والألف في الثالث (وَغَيْرُهُ) أي وغير ذلك وهو الذي لم يختتم بأحد الأحرف الثلاثة  
 بل ختم بحرف صحيح نحو: يضرب (مِنْهَا) أي من العلة (سَلِيمٌ) به يتعلق الجار  
 والمجرور قبله.

لما ذكر الناظم المعتل من الأفعال جره ذلك إلى ذكر المعتل من الأسماء  
 بقوله: (وَعِلَّةُ الْأَسْمَاءِ) أي العلة التي تكون في الأسماء (يَأْيَ) كما في القاضي  
 (وَأَلْفٌ) كما في الفتى (فَنَحْوُ قَاضٍ) كداع (وَ) نحو (الفَتَى) كالعصا (بِهَا) أي بالعلة  
 (عُرِفَ) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأول: يسمى منقوصاً وضابطه كل اسم

- ٦٢ - إِعْرَابُ كُلٌّ مِنْهُمَا مُقَدَّرٌ فِيهَا وَلَكِنْ نَصْبٌ قَاضٍ يَظْهَرُ  
 ٦٣ - وَقَدَّرُوا ثَلَاثَةَ الأَقْسَامِ فِي الْمِيمِ قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ غُلَامِي  
 ٦٤ - وَالْوَاوُ فِي كَمْسُلِمِي أَضْمِرَتْ .....

عرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف المبني نحو: الذي، وما آخره ألف نحو: الفتى، وما آخره ياء غير لازمة كالمثنى في حالة النصب نحو: رأيت غلاميك، وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو: ظبي.

والثاني: المقصور وضابطه كل اسم معرف آخره بآلف لازمة لينة بخلاف المبني نحو: متى، والذي آخره ياء نحو: القاضي، والذي آخره ألف غير لازمة في حالة الرفع نحو: جاء الزيدان، والذي آخره ألف غير لينة كصحراء.

و(إِعْرَابُ كُلٌّ مِنْهُمَا مُقَدَّرٌ) بالإشباع لكن تقديره على الأول للنقل وعلى الثاني للتعذر (فِيهَا) أي في العلة، أي حرفها وهو إما الياء أو الآلف. وفي بمعنى على، فتقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. وتقول أيضاً: جاء القاضي، ولا تقل رأيت القاضي بإسكان الياء بل بفتحها كما أشار إليه بقوله: (وَلَكِنْ نَصْبٌ) نحو (قَاضٍ يَظْهَرُ ) لخفة الفتحة. ومن العرب من سكن الياء في النصب أيضاً جملأً لحالة النصب على حالة الرفع والجر، وعليه قول الشاعر:

ولو أن واش باليمامنة داره      وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا  
 ولما ذكر الناظم الإعراب التقديرية الأصلية أخذ يذكر العارض فقال:  
 (وَقَدَّرُوا) أي النحة أو العرب (ثَلَاثَةَ الأَقْسَامِ) أي التي هي: الرفع والنصب والجر، لكن هذا على رأي الجمهور. وذهب ابن مالك إلى أنه إنما يقدر الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة إلى التقدير مع وجود الكسرة، والجمهور يجعلونها للمناسبة، وحركة الإعراب مقدرة (في الميم) أي على الميم الكائنة (قَبْلَ الْيَاءِ) التي للمتكلم (مِنْ غُلَامِي) وكذلك في الدال قبل الياء من عبدي ونحو ذلك، فتقول: جاء غلامي وعبدي، ورأيت غلامي وعبدي، ومررت بغلامي وعبدي.

ولما ذكر الناظم الإعراب التقديرية في الحركات ذكر التقديرية في الحروف بقوله: (وَالْوَاوُ فِي كَ) قوله: جاء (مُسْلِمِي) ومؤمني (أَضْمِرَتْ) والأصل مسلمون

..... والنُّونُ فِي لَتْبِلُونَ قُدْرَתْ ٦٤ -

---

لي ومؤمنون لي فحذفت النون للإضافة واللام للتخفيف فصار مسلموي ومؤمني، اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة، وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار: مسلمي ومؤمني.

(و) كذلك (النُّونُ فِي) نحو (لَتْبِلُونَ) بالبناء للمفعول (قُدْرَتْ) لأنها حذفت لتوالي النونات، والأصل نبلون بواوين قلبت الواو الأولى ألفاً لتحرکها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت ألف لالتقاء الساکنین وأدخلت عليه لام القسم ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ولما حذفت التقى ساکنان فحرکت الواو بحركة تناسبها وهي الضمة. وإنما لم تتحذف الواو كما في: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: الآية ٨٧] لعدم ما يدل عليها، فإن قيل: قد اجتمعت النونات في قولهم: النساء جنن ويجنن، أجيب بأن النونات في ذلك ليست كلها زوائد بل منها نونان من الفعل بخلافها في لتبلون فإنها زوائد كلها والثقل إنما يحصل بالزوائد. وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينًا للمبتدئ على عادة المتقدمين وعقد لذلك فصلاً فقال:

## فصل

- ٦٥ - المُعَرِّيَاتُ كُلُّهَا قَدْ تُعَرِّبُ بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفِ تَقْرُبٍ  
٦٦ - فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا أَرْبَعٌ وَهُنَّ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍ تُرْفَعُ

### (فصل)

أي هذا فصلي، أو فصل هذا موضعه. فهو إما خبر لمبتدأ ممحوظ أو مبتدأ والخبر ممحوظ. ويجوز فيه النصب وإن كان لا يساعد له الرسم وكذا الجر وإن كان ضعيفاً، وقد بين ذلك بقوله:

(المُعَرِّيَاتُ ) جمع معرب وهو مفرد مذكر لكن لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالألف والتاء لا بالواو والنون (كُلُّهَا) قسمان: قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف، كما أشار إليه بقوله: (قَدْ تُعَرِّبُ بِالْحَرَكَاتِ) وجوداً أو عدماً فدخل فيه المعرب بالسكون فإنه عدم الحركة وبذلك يندفع ما يقال: إن المعرب بالسكون ليس داخلاً في المعرب بالحركات (أَوْ تَعْرِبُ بِ(حُرُوفِ تَقْرُبٍ) من الحركات وجوداً أو عدماً، فدخل فيه المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون. وبذلك يندفع ما يقال: المعرب بحذف حرف العلة والم العرب بحذف النون كل منهما لا يدخل في المعرب بالحروف. وإذا أردت بيان ذلك: (فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ) المذكورين (منْهَا) أي من المعربات (أَرْبَعٌ) بالإشارة، والمراد أربع أنواع لا أفراد لأنها لا تنحصر.

وقد بين تلك الأربع بقوله: (وَهُنَّ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍ) أي ضمة (ترفع) به يتعلق الجار وال مجرور قبله والأصل ترفع بضم وهي الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بأخره

شيء.

- ٦٧ - وَكُلُّ مَا بِضَمَّةٍ قَدِ ارْتَفَعَ فَنَصِبُهُ بِالْفَتْحِ مُظْلَقاً يَقْعُ  
 ٦٨ - وَخَفْضُ الْاِسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ التُّزِّمُ وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مُنْجَزِمٌ  
 ٦٩ - لَكِنْ كَهِنْدَاتٍ لِنَصِبِهِ انْكَسَرٌ وَغَيْرُ مَضْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ يُجَرِّ  
 ٧٠ - وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُغْتَلًا جُزِمٌ بِحَذْفِ حَرْفِ عِلْلَةٍ كَمَا عُلِمَ  
 ٧١ - وَالْمُغَرِّبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعٌ وَهِيَ الْمُثَنَّى ..... . . . . .

(وَكُلُّ مَا بِضَمَّةٍ قَدِ ارْتَفَعَ) من الأربعة المذكورة إلا جمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتي (فَنَصِبُهُ بِالْفَتْحِ) أي الفتحة (مُظْلَقاً) أي في الاسم والفعل (يَقْعُ) أي النصب.

(وَخَفْضُ الْاِسْمِ) دون الفعل (مِنْهُ) أي مما بضمها قد ارتفع (بِالْكَسْرِ) أي بالكسرة (التُّزِّمُ) بالبناء للمفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من الاستدراك الآتي (وَالْفِعْلُ) دون الاسم (مِنْهُ) أي مما بضمها قد ارتفع (بِالسُّكُونِ) متعلق بقوله (مُنْجَزِمٌ). ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتي، وما ذكر هو الأصل.

وخرج عن ذلك الأصل بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء ولذلك استدرك الناظم على الأصل المذكور بقوله: (لَكِنْ كَهِنْدَاتٍ) أي مثل هنادات من كل ما كان مجموعاً بآلف وباء مزيدتين (لِنَصِبِهِ انْكَسَرٌ) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة (و) لكن (غَيْرُ مَضْرُوفٍ) وهو الاسم الذي لا ينصرف (بِفَتْحَةٍ) متعلق بقوله (يُجَرِّ) نيابة عن الكسرة فقد تقارضاً كما تقدم.

(و) لكن (كُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُغْتَلًا) بأن كان آخره حرف علة (بِحَذْفِ حَرْفِ عِلْلَةٍ) وهو إما الواو وإما الياء وإما الآلف (كَمَا عُلِمَ) مما تقدم. وقد أشار الأصل إلى هذا الاستدراك بقوله: وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة، والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره.

ثم بين الناظم ثاني القسمين بقوله: (وَالْمُغَرِّبَاتُ بِالْحُرُوفِ) وجوداً أو عدماً كما مر (أَرْبَعٌ) بالإشباع. والمراد أربع أنواع لا أفراد لما مر (وَهِيَ الْمُثَنَّى) نحو

- ..... وَذُكُورٌ تُجْمِعُ ..... ٧١ - .....
- وَخَمْسَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ..... ٧٢ - جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الْخَالِي
- وَنَضْبُهُ وَجَرْهُ بِالْيَاءِ عُرِفَ ..... ٧٣ - أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِرَفْعِهِ الْأَلْفُ
- وَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ مَرَّ وَاسْتَقَرَ ..... ٧٤ - وَكَالْمُثَنَّى الجَمْعُ فِي نَصْبٍ وَجَرٍ
- رَفْعٌ وَحْفَضٌ وَانْصِبَنْ بِالْأَلْفِ ..... ٧٥ - وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءُ كَهَذَا الجَمْعِ فِي
- بِنُونَهَا ..... ٧٦ - وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ رَفْعُهَا عُرِفَ .....

الزيدان (وَذُكُورُهُ) أي ذكور (تُجْمِعُهُ) أي يجمع مفردها (جَمْعًا صَحِيحًا) لا جمعًا مكسرًا وذلك (كَالْمِثَالِ الْخَالِي) أي الماضي في قوله:

\* كالصالحون هم أولو المكارم \*

(وَخَمْسَةُ الْأَسْمَاءِ) أو الستة نحو: أبوك وأخوك، إلى آخرها (وَ) خمسة (الْأَفْعَالِ) وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين.

ثم فصل ذلك بقوله: (أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِرَفْعِهِ الْأَلْفُ ) كما في قوله: جاء الزيدان (وَنَضْبُهُ وَجَرْهُ ) كل منهما (بِالْيَاءِ عُرِفَ ) كما في قوله: رأيت الزيدانين، ومررت بالزيدانين.

(وَكَالْمُثَنَّى الجَمْعُ ) أي جمع الذكور وجمع تصحيح، فأول للعهد والمعهود ما ذكر (في نَصْبٍ) فينصب بالياء كما في قوله: رأيت مسلمين (وَ) كذا في (جَرٌ ) فيجر بالياء كما في قوله: مررت ب المسلمين (وَ) أما (رَفْعُهُ ) فهو (بِالْوَاوِ ) كما (مَرَّ وَاسْتَقَرَ ) كما في قوله: جاء مسلمون.

(وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءِ) بالقصر (كَهَذَا الجَمْعِ فِي رَفْعٍ) فترفع بالواو كما في قوله: جاء أبوك وأخوك، إلى آخره. (وَ) كذا في (خَفْضٍ) فتخفض بالياء كما في قوله: مررت بأبيك وأخيك، إلى آخرها. وأما النصب فليست فيه كالجمع كما أشار إليه بقوله: (وَانْصِبَنْ ) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول ممحظ، والتقدير: انصبن الأسماء الخمسة (بِالْأَلْفِ) بالإشباع كما في قوله: رأيت أباك وأخاك، إلى آخرها.

(وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالِ) وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (رَفْعُهَا

٧٦ ..... وَفِي سِوَاهُ تَنْحِذْفُ

عُرْفٌ \* بِنُونَهَا) الثابتة كما في قولك: الزيدان يضربان، وتضربان يا زيدان إلى آخرها (وَفِي سِوَاهُ أَيْ سُوَاهُ الرفع من النصب والجزم، وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (تَنْحِذْفُ) أَيْ تلك النون، فتنصب وتجزء بحذفها كما في قولك: لن يضربا، ولم يضربا، ولن تضربا، ولم تضربا إلى آخرها.

ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة، فقال:

## باب المعرفة والنكرة

٧٧ - وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ الِاسْمِ النَّكِرَةِ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤْثِرَةً

### (باب) بيان (المعرفة والنكرة)

وقدّم هنا المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على التعريف، وقدّم فيما يأتي النكرة لقلة الكلام عليها ولأنها الأصل إذ الشيء أول وجوده يلزمها الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة. وأنكر النكرات: مذكور، ثم موجود، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم.

وقد بيّن حد النكرة بقوله: (وَإِنْ تُرِدْ) أيها المخاطب (تَعْرِيفَ الِاسْمِ) بدرج الهمزة للضرورة<sup>(١)</sup> (النَّكِرَةِ فـ) أقول: (هُوَ) الاسم (الَّذِي يَقْبَلُ) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أَلْ) بحيث إذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة. وزاد على الأصل التقييد بقوله: (مُؤْثِرَةً) فيه التصريف احترازاً من ألل الزائدة فإنها تدخل على المعرفة كما في العباس والفضل. وعلى النكرة كما في قولك: ادخلوا الأول فال الأول، وطبت النفس.

(تنبيه): لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك لأنها وإن لم تقبل ألل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها، والمراد في التعريف ما يقبلها إما بنفسه أو بمرادفه. ولذلك لم يحتاج النظام إلى زيادة ذلك في التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤْثِرًا أو واقعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَ

(١) لا داعي لدعوى الضرورة، فإن همزة الاسم همزة وصل. اهـ مصححه.

- ٧٨ - وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتُخَصِّرُ فِي سَتَّةِ فَالْأَوَّلِ اسْمٌ مُضْمَرٌ
- ٧٩ - يُكَنِّي بِهِ عَنْ ظَاهِرِ فَيَنْتَهِي لِلْغَيْبِ وَالْحُضُورِ وَالتَّكَلُّمِ
- ٨٠ - وَقَسَّمُوهُ ثَانِيًّا لِمُتَّصِّلٍ مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ . . . . .

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لأن كل ما غير النكرة فهو معرفة كما أشار إليه بقوله:

(وَغَيْرُهُ) أي غير الذي يقبل ألل مؤثرة (معارف) بالتنوين للضرورة. وقد حدتها ابن الحاجب حيث قال: المعرفة ما وضع لشيء بعينه. لكن قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه (وتُخَصِّرُ ) بالبناء للمفعول (في ستة) من الأنواع، وإن جعلها الأصل خمسة لأنه أغفل الكلام على الموصول، ولعله أدرجه في المبهم. وبعضهم يجعل المعرف سبعة، فزاد النكرة المقصودة في النداء كقولك: يا رجل، إذا أردت به شخصاً بعينه بناء على أن تعريفه يقصد الإقبال. وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقيني وجمعها في قوله:

\* أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل \*

وإذا أردت بيان الستة المذكورة (ف) أقول:

(الْأَوَّلُ ) منها (اسْمٌ مُضْمَرٌ ) يقال له ضمير، ويسميه الكوفيون الكنية والمكني لأنه (يُكَنِّي بِهِ عَنْ ) اسم (ظَاهِرٍ ) وقد قسموه أولاً إلى ضمير المتكلّم ومخاطب وغائب كما أشار إليه بقوله: (فَيَنْتَهِي لِلْغَيْبِ ) بأن دل على غائب كهو (وَالْحُضُورِ ) بأن دل على مخاطب كانت (وَالتَّكَلُّمِ ) بأن دل على متكلّم كأنا وهي في التعريف على عكس هذا الترتيب كما أشرنا إليه. فأعرّفها ضمير المتكلّم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب، ولعل الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم.

(وَقَسَّمُوهُ ثَانِيًّا ) بعد أن قسموه أولاً إلى ما ذكر (المُتَّصِّلُ ) بعامله وهو ما لا يبدأ به ولا يلي إلا في الاختيار وإن وليتها في الاضطرار، كما في قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

وأشار بقوله: (مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ ) إلى أن المتصل قسمان: مستتر وهو ما لا

- ٨٠ ..... أو مُنْفَصِلٌ
- ٨١ ثانٍي المَعَارِف الشَّهِيرِ بِالْعِلْمِ كَجَعْفَرِ وَمَكَّةِ وَكَالْحَرَمِ
- ٨٢ وَأُمَّ عَمْرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَنَحْوِ كَهْفِ الظُّلْمِ وَالرَّشِيدِ
- ٨٣ فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأَمْ أَوْ بَأْبٍ فَكُنْيَةٌ وَغَيْرُهُ اسْمٌ أَوْ لَقْبٌ

صورة له في اللفظ. وباز: وهو ما له صورة فيه. والمستتر أيضاً قسمان: وجوباً وهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل. ومستتر جوازاً: وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل. هذا تقسيم الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن الاستثار واجب دائماً. غاية الأمر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر.

(أو مُنْفَصِلٌ) عن عامله وهو ما يبدأ به أو يقع بعد إلا في الاختيار، وهذا القسم لا يكون إلا بازراً فلذلك خص التقسيم إلى مستتر وباز بالقسم الأول.

(ثانٍي المَعَارِفِ) أي الثاني منها (الشَّهِيرِ) أي المشهور (بِالْعِلْمِ) شخصياً كان أو جنسياً.

وال الأول: ما وضع لمعين في الخارج كزيد وعمرو.

والثاني: ما وضع لمعين في الذهن كأسامة.

وقد قسموا العلم إلى ثلاثة أقسام وهي: اسم وكنية ولقب.

ومثل للأول بقوله: (كَجَعْفَرِ) هو في الأصل اسم لنهر الصغير ثم سمي به (وَمَكَّةِ) بالتنوين للضرورة وهي اسم للبلدة المشرفة (وَكَالْحَرَمِ) هو اسم الموضع المحدود حوالي مكة بحدود معلومة (وَ) مثل الثاني بقوله: ك(Aُمَّ عَمْرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ) وابن زيد وبنت خالد (وَ) مثل للثالث بقوله: (نَحْوِ كَهْفِ الظُّلْمِ) أي مأوى الظلم ومحله (وَالرَّشِيدِ) هو الذي يضع الشيء في محله.

وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله: (فَمَا أَتَى مِنْهُ) بالإشارة، أي من العلم حال كونه مصدراً (بِأَمْ أَوْ بَأْبٍ) أو باب أو بنت (فَكُنْيَةٌ) ضابطها كل ما صدر بآب

- ٨٤- فَمَا يَمْدُحُ أَوْ بِذَمٍّ مُشْعِرٌ فَلَقْبٌ وَالاسْمُ مَا لَا يُشْعِرُ  
 ٨٥- ثَالِثُهَا إِشَارَةً كَذَا وَذِي رَأِيْعُهَا مَوْصُولُ الاسمِ كَالَّذِي

أو أم أو ابن أو بنت (وَغَيْرُهُ) أي غير ما أتى إلخ، (اسْمُ أَوْ لَقْبُ).

وإذا أردت الفرق بينهما (فَمَا يَمْدُحُ أَوْ بِذَمٍّ مُشْعِرٌ) أي فما هو مشعر بمدح أو بذم (فَلَقْبُ) فضابطه كل ما لم يصدر بما ذكر وأشار بمدح أو ذم (وَالاسْمُ مَا لَا يُشْعِرُ) بذلك فضابطه كل ما لم يصدر بما ذكر ولم يشعر بمدح أو ذم.

(ثَالِثُهَا) أي الثالث من المعارف (إِشَارَةً) أي اسم إشارة (كَذَا) للمفرد المذكر ولو حكماً لصحة قوله ذا الجمع وهذا الفريق (وَذِي) رذه بالإسكان وذه بالكسر مع الاختلاس، وذهبي بالكسر مع الإشاع، وذات للمفردة المؤنثة. ولو حكماً لصحة قوله: ذي الجماعة، وذي الفرقة، وذان للمثنى المذكر، وتان للمثنى المؤنث، وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقاً فالمشار إليه إما أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، وإما أن يكون مثنى مذكراً أو مؤنثاً، وإما أن يكون جمعاً مذكراً أو مؤنثاً.

فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث في الجمع واحدة وكل من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدتها أو متوسطها على رأي الجمهور، وهذه ثمانية عشر فإذا ضربت في أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية لأن أحوال المخاطب ستة فإنه إما أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، وإما أن يكون مثنى مذكراً أو مؤنثاً، وإما أن يكون جمعاً مذكراً أو مؤنثاً. فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذكراً كان أو مؤنثاً.

(تنبيه): تعبير الناظم بهذا أو ذي أولى من تعبير الأصل بهذا وهذه، لأن اسم الإشارة ليس لفظ هذا أو هذه بتمامها إذها التنبيه كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيراً وتصحب المقوون بالكاف قليلاً ولا تجامع اللام فلا يقال: هذا لك، لكترة الزوائد.

(رَأِيْعُهَا) أي الرابع من المعارف (مَوْصُولُ الاسمِ) بدرج الهمزة للضرورة وخرج بالإضافة إلى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان: موصول اسمي وهو ما احتاج إلى صلة وعائد، وموصول حRFي: وهو ما احتاج إلى صلة فقط. فال الأول

- ٨٦ - خَامِسُهَا مُعْرَفٌ بِحَرْفِ أَلْ كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلٍ الْمَحَلٌ
- ٨٧ - سَادِسُهَا مَا كَانَ مِنْ مُضَافٍ إِسْوَاجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ

(كَالَّذِي) للمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر، والذين للجمع المذكر، والتي للمفردة المؤنثة، واللذين للمثنى المؤنث، واللات للجمع المؤنث، واللائي للجمع مطلقاً، ومن للعاقل وما لغير العاقل، وأي للجميع، وأل نحو الضارب والمضروب. وكذلك ذو عند طيء، وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين إذا لم تلغ بأن تجعل مع ما أو من كلمة واحدة.

(خَامِسُهَا) أي الخامس من المعارف (مُعْرَفٌ بِحَرْفِ أَلْ) أي بحرف هو أل، فالإضافة للبيان وهل المعرف أل بتمامها أو الهمزة وحدها. وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعرفة والاستفهامية أو اللام وحدها، وزيدت الهمزة للتوصيل بها إلى الابتداء بالساكن وحقها الكسر لكن فتحت تخفيفاً لكثرة الاستعمال. وهي إما عهدية أو جنسية وكل منها ثلاثة أقسام لأن الأولى إما للعهد الذهني وضابطه أن يعلم مصحوبها ذهناً (كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلٍ) معهود بينك وبين مخاطبك (المَحَلٌ) ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَار﴾ [التوبه: الآية ٤٠].

وإما للعهد الذكري وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول: جاءني رجل فأكرمت الرجل. ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ المزمل: الآيات ١٥ - ١٦.

وإما للعهد الحضوري وضابطها أن يكون مصحوبها حاضراً كما تقول: بحضورة رجل أكرمت الرجل، ومنه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيَنَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٣]. والثانية إما لاستغراق الإفراد نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: الآية ٢] بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محلها حقيقة. وإما لاستغراق الصفات نحو: أنت الرجل عاماً، وضابطها أن يصح حلول كل محلها مجازاً. وإما للحقيقة من حيث هي نحو قولك: الرجل خير من المرأة.

قال المولى التفتازاني: ومنه أل الواقعة في التعريف لأن المقصود منها بيان الحقيقة.

٨٨ - كَقَوْلَكَ ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي وَابْنُ الْبَذِي

(سادسها) أي السادس من المعاراتف (ما كان من مضاف) بزيادة من، والأصل ما كان مضافاً (لوَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ) التي هي الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بـأَلـ، فالمضاف للضمير (كَقَوْلَكَ ابْنِي وَ) المضاف للعلم كقولك (ابْنُ زَيْدٍ وَ) المضاف لاسم الإشارة كقولك (ابْنُ ذِي) المرأة (وَ) المضاف للموصول كقولك (ابْنُ الْبَذِي ضَرَبَتُهُ وَ) المضاف المعرف بـأَلـ كقولك (ابْنُ الْبَذِي) من البداء بالمد.

(تنبيه): هذه الأقسام في التعريف على الترتيب الذي ذكره الناظم لكن المضاف لواحد منها في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه ليس في رتبة الضمير بل في رتبة العلم على الصحيح. وهذا كله بعد لفظ الجلالة لأنه أعرف المعرف على الإطلاق.

ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة أخذ في الكلام على الأفعال وعقد لها باباً فقال :

## باب الأفعال

٨٩ - أَفْعَالُهُمْ ثَلَاثَةُ فِي الْوَاقِعِ مَاضٍ .....

### (باب) بيان (الأفعال)

أي أقسامها وأحكامها. وأول للعهد والمعهود الأفعال الاصطلاحية لا اللغوية. كما أشار إلى ذلك بالإضافة في قوله: (أَفْعَالُهُمْ) أي النها، لكن الأصل لم يقييد بذلك لأن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم والأفعال جمع فعل بكسر الفاء، وقد تقدم تعريفه، وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان التعبير به أخص لكون الناظم كأصله أراد مزيد البيان للمبتدئ ولذلك أظهر في مقام الإضمار وإلا فكان مقتضى الظاهر أن يقول: وهي (ثلاثة) لا رابع لها (في الواقع) إجماعاً، وهي فعل (ماضٍ) كفاض، فأصله ماضي فعل به ما فعل بقاض وهو ما دل على حدث وزمان وضعاً، وبقولنا: وضعاً خرج نحو: يضرب، إذا افترن بلم أو لما فإنه وإن دل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لأنه موضوع للحدث والزمن المستقبل، وإنما عرض له ذلك ودخل نحو: بعت واشترىت، ونحو: «أَنْ أَمْرُ اللَّهِ» [النحل: الآية ١] فإنه وإن لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لأنه موضوع للحدث والزمن الماضي وإنما عرض له ذلك.

والمراد من الوضع ما يشمل التقدير لأن المفهوم من شرح «المفصل» لابن الحاجب أنه لم يثبت في عيسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل، وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل، قدر ذلك إدراجاً له في نظم أخواته. فإن قيل في التعريف المذكور دور لأخذ المعرف فيه، أجيب بأن المراد بالماضي المأخوذ في التعريف اللغوي بخلاف المعرف فإن المراد به الاصطلاحي وحيثئذ فلا دور. لا يقال: يتৎضى التعريف بما لا يتتصور معه زمان نحو: أراد الله في الأزل كذا، وخلق

## وَفَعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعٍ

الله الزمان إذ لا زمان حينئذ، لأننا نقول: يكفي في ذلك الزمان المتوهם كما قاله بعضهم.

(وَفَعْلُ الْأَمْرِ) وهو ما دل بصيغته وضعاً على حدث مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل أو الحال. وبقولنا: بصيغته خرج نحو: لتضرب، فإنه وإن دل على ذلك لكن لا بصيغته بل باللام. وبقولنا: وضعاً، خرج نحو: تؤمنوا بالله ورسوله، وتجاهدون في سبيل الله فإنه وإن دل على ذلك لأنه بمعنى ﴿ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: الآية ١٥٢]، ﴿وَجَاهُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٨] بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع. ودخل ما إذا استعمل فعل الأمر في الإباحة أو التهديد أو نحوهما فإنه وإن لم يدل على ذلك لكن بطريق العرض وليس من فعل الأمر أفعل في التعجب نحو: ﴿أَسْمَعُ يَوْمَ وَأَبْصِرُ﴾ [مريم: الآية ٣٨] لأنه لا يدل على ما ذكر، وإنما هو من الفعل الماضي لكن أتى به على صورة فعل أمر كما هو مقرر في محله.

(تنبيه) المقصود من فعل الأمر حصول ما لم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى: ﴿يَتَائِبُهَا النَّقْ أَتَقْ اللَّهُ﴾ [الأحزاب: الآية ١]، ﴿يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامَنُوا﴾ [النساء: الآية ١٣٦].

(و) فعل (المضارع) أي فعل هو المضارع وهو ما دل على حدث و زمن حال أو مستقبل وضعاً فهو مشترك بين زمني الحال والاستقبال اشتراكاً لفظياً على الصحيح عند كثريين منهم ابن الحاجب، فيكون موضوعاً لكل منهما بوضع كما هو ضابط المشترك اللغطي. وبقولنا: وضعاً، خرج نحو: ﴿أَتَأَمُّ اللَّهِ﴾ [النحل: الآية ١]، فإنه دل على ذلك لكن لا بالوضع كما تقدم ودخل نحو: يضرب، إذا اقترن بـ لم أو لما فإنه وإن لم يدل على ذلك لكن بطريق العرض كما تقدم أيضاً. وإنما سمي هذا القسم مضارعاً لأنه مشابه للاسم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذه من الضرع لأن المتشابهين كأنهما ارتفعا من ضرع واحد.

- ٩٠ - فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ إِنْ قُطِعْ عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفْعٌ  
 ٩١ - فَإِنْ أَتَى مَعْ ذَا الضَّمِيرِ سُكْنًا وَضَمِّنَهُ مَعْ وَاوْ جَمْعٍ عُيِّنًا

(تنبيه) قدم الناظم الفعل الماضي لتقدمه في الوجود، وثني بالأمر لأنه كالماضي في البناء، وختم بالمضارع لتعيينه للتأخير حينئذ لكن الأصل قدم المضارع على الأمر بحيث قال: ماض ومضارع وأمر، اقتداء بالقرآن العزيز. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِتَقْوِيَ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَفُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: الآية ٤٠] فرتبتها كذلك.

وإذا أردت بيان أحكام هذه الأقسام (فـ)أقول لك: (الماضي مفتوح الأخير) أي مبني على فتح الحرف الأخير منه (إن قُطِعْ عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفْعٌ) وعن واو جمع أخذًا من كلامه الآتي بأن اتصل به اسم ظاهر نحو: ضرب زيداً، وضمير مسكن نحو: ضرباً، بناء على أن هذه الفتحة الأصلية، وهو الصحيح لو اتصل به ضمير محرك به نصب نحو ضربك.

(فـإن) لم يقطع عن المضمر المذكور عن واو الجمع بل (أتى مع ذا) أي مع هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك الذي رفع به نحو ضربت، أو مع واو الجمع نحو ضربوا (سُكْنَا) ب Alf الإشباع في الأول لثلا يتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت، وطرداً للباب في نحو استخرجت.

وضم في الثاني لمناسبة الواو كما أشار إليه بقوله: (وَضَمُّهُ) أي الحرف الأخير من الماضي (مع) بسكون العين للضرورة (واو جمع) أي الواو التي هي ضمير الجمع (عُيِّنَا) ب Alf الإشباع ولا يرد على ذلك نحو غزواً، ورموا، لأن الضم فيه مقدر على الواو والياء الممحوظتين إذ الأصل: غزووا ورمياً، استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين. أو يقال: تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قبلتا ألفين ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

(تنبيه) لا خلاف في بناء الماضي وإنما الخلاف فيما يبني عليه، فقيل: يبني على الفتح ما لم يتصل به ضمير متحرك أو واو جمع وإلا بني على السكون في الأول وعلى الضم في الثاني كما يصرح به كلام ابن هشام في «شرح الشذور». وقيل: يبني على الفتح مطلقاً لكن إذا اتصل به الضمير المذكور أو واو الجمع يكون

## ٩٢ - والأمر مبنيٌ على السكون أَوْ حَذْفٌ حَرْفٌ عِلْمٌ أَوْ نُونٌ

الفتح مقدراً وهذا هو الراجح . وكلام الأصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وإن كان المبادر منه الأول إذ يحتمل أن كلاً من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار .

(**والأمر مبنيٌ على السكون**) إن كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو: اضرب، ومحل بناء ذلك على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظاً وتقديراً فإن باشرته كذلك ببني على الفتح نحو: اضربن (أو) على (**حَذْفٌ حَرْفٌ عِلْمٌ**) إن كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو: اخش، وارم، واغز . ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة إذا لم تدخل عليه نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد فإن دخلت عليه الأولى ببني على السكون فتقول: اخشين، وارمين، واغزون . أو الثانية ببني على الفتح فتقول: اخشين، وارمين، واغزون (أو) على حذف (نون) إن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو: اضربا واضربوا واضربى . فتلخص من ذلك أن الأمر يبني على ما يجزم به مضارعه فإن جزم مضارعه بالسكون ببني على السكون وإن جزم مضارعه بحذف حرف العلة ببني على حذف حرف العلة، وإن جزم مضارعه بحذف النون ببني على حذف النون .

(تنبيه) اختلف البصريون والkovيون في بناء الأمر ، فقال البصريون بأنه مبني ، وقال الكوفيون: بأنه غير مبني بل مجزوم بلام الأمر مقدرة . لأنه مقتطع عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم لتضرب ، حذفت اللام تخفيفاً ثم التاء لخوف التباس الأمر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتى بهمزة الوصل فصار: اضرب . وقد صرخ الناظم بالأول وهو مراد الأصل وإن كان المبادر من كلامه الثاني حيث قال: والأمر مجزوم أبداً، إذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الأداة والأصل والأمر كمزوم ، أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل حال فيكون قد أشار إلى أنه يبني على ما يجزم مضارعه كما فعله الناظم .

- ٩٣ - وَافْتَتْحُوا مُضَارِعاً بِوَاحِدٍ      مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعِ الرَّزَوَائِدِ  
 ٩٤ - هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَاءٌ      يَجْمِعُهَا قَوْلِي أَنَّيْتُ يَا فَتَى

وبذلك تعلم أنه لا يتسع حمل كلام الأصل على مذهب الكوفيين وإن حمله بعض الشارحين عليه أخذ بظاهره لجواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الأولى.

(وَافْتَتْحُوا) أي النها أو العرب فعلاً (مُضَارِعاً بـ) حرف (وَاحِدٍ) بالإشباع (مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعِ) لم يقل: الأربعة، لأن الحروف تذكر وتؤنث كما صرحت به المرادي على أن زيادة التاء في عدد الذكور وتركها في عدد المؤنث إنما يجب كل منهما إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد، وأما إذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النها فاحفظها فإنها عزيزة الوجود.

وقوله: (الرَّزَوَائِدِ) بالإشباع صفة للحروف الأربع وهي جمع زائد، وإن اقتضى كلام الأصل أنها جمع زائدة حيث قال: إحدى الزوائد، وإنما سميت زوائد لأنها زيدت في المضارع دون الماضي وسميت أيضاً بأحرف المضارعة وهي (هَمْزٌ) بشرط أن تكون للتalking مع الانفراد كما في قولك: أقوم، بخلاف ما إذا لم تكن كذلك كما في أكرم (وَنُونٌ) بشرط أن تكون للتalking مع التعدد أو تعظيم النفس كما في قولك: تقوم، إذا كنت مع غيرك أو كنت معظم نفسك بخلاف ما إذا لم تكن لذلك كما في نرجس (وَكَذَا يَاءٌ) بشرط أن تكون للغيبة مع التذكير مطلقاً أو التأنيث جمعاً كما في قولك: يقوم زيد والهنود يقمن، بخلاف ما إذا لم تكن لذلك كما في يرنا (وتاء) بشرط أن تكون للخطاب مطلقاً أو للغيبة مع التأنيث إفراداً أو ثنائية كما في قولك: نقوم يا زيد، وتقوم هند، والهنود تقومان. بخلاف ما إذا لم تكن لذلك كما في تعلم.

وهذه الأحرف (يَجْمِعُهَا) أي تلك الأحرف (قَوْلِي أَنَّيْتُ) أي قربت وأدركت (يَا فَتَى) فإن قيل: كما يجمعها أنيت يجمعها نأيت ونأتي وأتين، فما وجه اختيار أنيت، أجيب بأن أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت، ففيه تفاؤل بإدراك

٩٥ - وَحِينْ كَانَتْ فِي رُبَاعِيٍّ تُضْمَنْ وَفَتْحُهَا فِيمَا سِوَاهُ مُلْتَرَمْ

المطلوب وأيضاً كل حرف من حروف أنيت يضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافاً مضاعفة.

(و) هذه الأحرف (حِينْ كَانَتْ فِي) فعل (رُبَاعِيٌّ) أي ذي أربعة أحرف سواء كان ماضياً ثلاثياً مزيداً بحرف نحو: أكرم، أو رباعيناً مجرداً نحو: دحرج (تُضْمَنْ) فتقول: أكرم وأدحرج وتكرم وتدحرج ويكرم ويدحرج وتكرم وتدحرج بضم حروف المضارعة في جميع ذلك (وَفَتْحُهَا) أي تلك الأحرف (فِيمَا سِوَاهُ) أي فيما سوى الرباعي من الثلاثي والخمساني والساداسي (مُلْتَرَمْ) فتقول: اضرب وانطلق وأستخرج، ونضرب وننطلق ونستخرج، ويضرب وينطلق ويستخرج، وتضرب وتنطلق وتسنطخ، بفتح حروف المضارعة في جميع ذلك.

ولما تكلم الناظم على حكم المضارع في أوله من ضمة وفتحة، أخذ يتكلم على حكم المضارع في آخره وعقد لذلك باباً فقال:

## باب إعراب الفعل

٩٦ - رَفْعُ الْمُضَارِعِ الَّذِي تَجَرَّدَأَعْنَ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ تَأَبَّدَا

### (باب) بيان (إعراب الفعل المضارع)

من رفع أو نصب أو جزم.

وقد بيّن ذلك بقوله: (رَفْعُ) الفعل (المضارع الَّذِي تَجَرَّدَ) بألف الإشارة أي عرى (عَنْ نَاصِبٍ) من النواصِب التي سيدركها (وَ) عن (جَازِم) من الجوازِم التي سيدركها (تَأَبَّدَا) بألف الإشارة أي ثبت أبداً. ولذلك قال: الأصل هو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصِب أو جازِم.

(تنبيهان): الأول: لا خلاف في رفع المضارع بالشرط المذكور وإنما الخلاف في رافعه فقيل حلوله محل الاسم، وال الصحيح أنه التجرد من الناصِب والجازِم كما جرى على ألسنة المعربين. فإن قيل: التجرد عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يصح أن يكون مؤثراً في الوجودي. أجيب بمنع أن التجرد عدمي لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عدمي على أن هذا السؤال إنما يتوجه بناء على أن عوامل الإعراب مؤثرات لا علامات كما صرَح به الرضي بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات.

الثاني: يرد على إطلاق الناظم كالأصل ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون الإناث أو باشرته نون التوكيد لأنه مبني مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم: لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث أو باشرته نون التوكيد وإن كان مبنياً لفظاً لكنه مرفوع محلاً. ورد بأننا لا نسلم ذلك بل لاحظ له حينئذ في الإعراب أصلاً لأنه إنما أعرَب لشبيهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبيه

٩٧ - فَإِنْصِبْ بِعَشْرٍ وَهِيَ أُنْ وَلَنْ وَكَيْ .....

ياحدى النونين لأنها لا تتصل إلا بالفعل فرجع إلى أصله وهو البناء فالحق أنه لا بد من التقييد المذكور.

ولما ذكر حالة الرفع أخذ في ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال: (فَإِنْصِبْ) الفعل المضارع (بـ) واحد من (عَشْرٍ) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلاً من العشر التي سيدرها الناظم ينصب المضارع بنفسه. والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه أن اتفاقاً ولن وإنذن وكني المصدرية على الصحيح وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه أن مضمرة بعده. فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام، قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقاً وهو أن فقط، وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن وإنذن وكني المصدرية، وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقي من العشر. ومن قال من شراح الأصل أنهمان قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا.

وقد بين الناظم تلك العشرة تتميماً للفائدة فقال: (وَهِيَ) أي العشر التي ينصب بها (أُنْ) المصدرية، وإنما لم يقيد بها الناظم كالأصل لأنها المبادرة عند الإطلاق وخرج بها المخففة من الثقلة وهي الواقعة بعد فعل يقين نحو: «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِي» [المزمول: الآية ٢٠]. وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو: «وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً» [المائدة: الآية ٧١]، قرئ برفع تكون ونصبه والأكثر النصب والمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: «فَأَوْجَحَنَا إِلَيْهِ أَنْ أَصْبَعَ الْفَلَكَ» [المؤمنون: الآية ٢٧] والزائد والأكثر أن تقع بعد لما كما في قوله تعالى: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ» [يوسف: الآية ٩٦]، فإذا وقع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو: آتيك لما أَنْ يقدم زيد.

(ولن). وهي حرف نفي ونصب واستقبال، فتنفي الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال نحو: «لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنِّكِفِينَ» [طه: الآية ٩١].

(وكني) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن

..... كَذَا إِذْنَ إِنْ صُدْرَتْ ..... - ٩٧

التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وإنما الناصب أن مضمرة بعدها.

(تنبيه) كي تتعين للمصدرية في صورة واحدة وهي ما إذا تقدمت عليها اللام نحو قوله تعالى: ﴿لَكُيَّلَا تَأْسُوا﴾ [الحديد: الآية ٣٢] وللتعميل في صورتين وهما: ما إذا تقدمت هي على اللام أو أن نحو قوله: جئتكم كي لاقرأ. وقولك: جئتكم كي أن تكرمني. وتحتملهما في صورتين وهما ما إذا توسيطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قوله: جئتكم لكي أن تكرمني، وقولك: جئتكم كي تكرمني. ومن هذه الصورة قوله تعالى: ﴿كَنَ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُم﴾ [الحشر: الآية ٧].

(كَذَا إِذْنْ) وهي حرف جواب وجاء كذا. قال سيبويه: وهل هي كذلك في كل موضع أو في الأكثر. وقد تمحض للجواب، قال بالأول: الشلوبيين، وقال بالثاني: الفارسي، واستدل بأنه إذا قال لك شخص أحبك قلت: إذن أظنك صادقاً. قال إذ لا مجازاة هنا لأن المراد أظنك حالاً ولا مدخل للجزاء في الحال وتتكلف الشلوبيين في جعلها هنا للجزاء بجعل المراد إن ثبت ذلك أظنك صادقاً وإنما تنصب إذن. (إِنْ صُدْرَتْ) أي إن أتي بها في صدر الجواب كما إذا قلت: إذن أكرمك، جواباً لمن قال: أزورك غداً، فإن لم تصدر بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما إذا قلت: أكرمك إذاً، أو قلت: أنا لذا أكرمك. وأما قوله:

لا تتركني فيهم شطيراً      إني إذاً أهلك أو أطيرا  
فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر. والتقدير: إني لا أقدر على ذلك. ثم استأنف وقال: إذاً أهلك أو أطيرا.

(تنبيهان): الأول: ذكر الناظم لإعمال إذاً شرطاً وترك شرطين، أحدهما: أن يكون الفعل مستقبلاً فلو كان حالاً لم تعمل كما في قوله لمن يحدثك: إذن تصدق، والآخر أن يكون متصلةً لكن يغتفر الفصل بالقسم لأنة للتأكيد بلا لأنها لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في إذن، واغتفر بعضهم الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار وال مجرور وإن اقترنت إذن بحرف عطف لم تعمل إلا على قلة. وقد أشار بعضهم لذلك بقوله:

٩٧ - ..... وَلَامُ گَيْ .....  
 ٩٨ - ..... وَلَامُ جَحْدٍ .....

اعمل إذن إذا أتتك أولاً  
 وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً  
 واحدر إذا أعملتها أن تفصل  
 إلا بحرف أو نداء أو بلا  
 وافصل بظرف أو بمجرور على رأي ابن عصفور رئيس النباء  
 وإن تجىء بحرف عطف أولاً فأحسن الوجهين أن لا تعملا  
 الثاني: نقل أن للنحوين في رسم إذا ثلاثة مذاهب، الأول: أنها تكتب  
 بالألف مطلقاً. قيل: وهو الأكثر. والثاني: أن تكتب بالنون مطلقاً. والثالث: إن  
 ألغيت كتبت بالألف وإن أعملت كتبت بالنون. ونقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه  
 ابن خروف.

(وَلَامُ گَيْ) وهي اللام الم موضوعة للتعليق وإن استعملت في غيره كالعاقبة  
 والصيرونة وسميت بلام كي لأنها تختلف في إفاده التعليق. وظاهر كلام الناظم أنها  
 ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين. والحق أن الناصب أن مضمرة جوازاً بعدها  
 كما هو مذهب البصريين فتقول: أسلمت لأدخل الجنة، أو لأن أدخل الجنة.  
 ومحل كونها مضمرة جوازاً بعدها ما لم تقترن بلا، والأوجب إظهارها نحو قوله  
 تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: الآية ١٦٥]. وقوله:  
 ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابَ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: الآية ٢٩] فلها  
 حالتان بعد لام كي وأما بعد غير لام كي مما سيأتي فهي واجبة الإضمار. فتحصل  
 أن لها ثلاثة أحوال: جواز الإضمار والإظهار، وذلك بعد لام كي إذا لم تقترن بلا،  
 ووجوب الإظهار وذلك بعد لام كي إذا اقترنت بلا، ووجوب الإضمار وذلك بعد  
 غير لام كي مما سيأتي.

(وَلَامُ جَحْدٍ) وهي اللام المسبوقة بكان المنفية بما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا  
 كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنَّ رِبِّهِمْ﴾ [الأنفال: الآية ٣٢] أو يكن المنفي بلم نحو قوله  
 تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٣٧]. والمراد بالجحد هنا كالجحود  
 هنا مطلق النفي وإن كان كل منهما في الأصل موضوعاً لنفي ما علم. قال تعالى:

٩٨ - ..... وَكَذَا حَتَّى وَأُوْ .....

﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَأَسْتَيْقَنْتَهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: الآية ١٤]. وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة وجوباً بعدها كما هو مذهب البصريين.

(تنبيه): اختلف في خبر كان أو يكن، فذهب البصريون إلى إنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف. وذهب الكوفيون إلى أنه الفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتأكيد النفي. وجرى عليه ابن مالك في «متن التسهيل» وصرح به ولده لكن الذي في «شرح التسهيل» موافقة البصريين.

(وَكَذَا حَتَّى) الجارة، وإنما لم يقييد بها الناظم كالأصل لأنها المراداة حيث أطلقت في هذا الباب وخرج بها العاطفة وهي التي تعطف بعضاً على كل نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وجاء الحجاج حتى المشاة. والابتدائية وهي التي تبدأ بعدها الجمل نحو قوله:

فما زالت القتلى تموج دماءها      بدرجلة حتى ماء درجة أشكال  
وظهر كلام الناظم أنها ناصبة نفسها كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة وجوباً بعدها كما هو مذهب البصريين. وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلاً فإن كان حالاً رفع كقولك: سرت حتى أدخل البلد، في حالة دخولها.

(تنبيه): معنى حتى غالباً الغاية فيكون ما بعدها غاية لما قبلها، وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها إلى، كما في قوله تعالى حكاية عن قوم موسى: ﴿لَن تَرَجِعَ عَلَيْهِ عَذَّابُهُنَّ حَتَّى يَرَجِعَ إِلَيْنَا﴾ [طه: الآية ٩١] وقد تكون للتعديل فيكون ما قبلها علة لما بعدها، وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كي التعليلية كما في قوله: أسلم حتى تدخل الجنة.

(وَأُوْ) التي بمعنى إلى، وهي التي ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً كما في قوله: لألزمك أو تقضيني حقي. والتي بمعنى إلا، وهي التي ينقضي ما قبلها دفعه واحدة كما في قوله: لأقتلن الكافر أو يسلم. والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما

- ٩٨ - ..... والواو والفاء في جواب قد عنوا  
 ٩٩ - به جواباً بعده نفي أو طلب كلاماً ترجم علماً وترك التعب

قبلها علة فيما بعدها كما في قولك: لأطين الله أو يغفر لي، بخلاف التي للعطف. وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوباً بعدها كما هو مذهب البصريين.

(والواو) التي للمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفاء) التي للسيبية بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط في الواو أن تكون للمعية، وفي الفاء أن تكون للسيبية، ويشترط في كل منهما أن يكون (في جواب) للنفي أو الطلب.

وصنيع الناظم، أعني قوله: والواو والفاء في جواب أولى من قول الأصل والجواب بالفاء والواو لأن الكلام في النواصب والجواب منصوب لا ناصب. وإن أجاب بعضهم عن الأصل بأن في عبارته قلباً والأصل: الفاء والواو، في الجواب (قد عنوا) أي النها.

(به) أي الجواب (جواباً) واقعاً (بعد نفي) محض، أي خالص من شائبة الإثبات بأن لم ينتقض ب إلا أو غيرها بخلاف غير المحض كقولك: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا برفع الفعل. (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو: صه فتستريح، برفع الفعل. وأقسام الطلب ثمانية، فالجملة مع النفي تسعة، وقد نظمها بعضهم في بيت فقال:

مر وانه وادع وسل واعرض لحضرهم تمن وارج كذلك النفي قد كمالا  
 فمثال الأمر قولك: أقبل فأحسن إليك، أو وأحسن إليك. ومثال النهي ما أشار إليه بقوله: (كلا ترم) أي ترد (علماً) فتركت التعب أو (وتترك التعب) وفي التنزيل:  
 ﴿لَا تَقْرُأُ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْجِّلُكُمْ﴾ [طه: الآية ٦١]. وقال الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم  
 ومثال الدعاء قولك: رب وفقني فأعمل صالحاً أو أعمل صالحاً. قال  
 الشاعر:

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

١٠٠ - وَجَزْمُهُ بِلْمٌ وَلَمَّا .. . . . .

وفي التنزيل: «رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيْ أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا» [يونس: ٨٨].

ومثال السؤال، أي الاستفهام، قوله تعالى: «فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُونَا لَنَا» [الأعراف: الآية ٥٣].

ومثال العرض قوله: لولا تنزل عندنا فتصيب خيراً أو وتصيب خيراً، قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَخْرَجْنَا إِلَيْكُمْ أَجْلَ فَرِيقٍ فَأَصَدَّقُ﴾ [المنافقون: الآية ١٠].

ومثال التحضيض: هلا تكرم زيداً فيحسن إليك، أو ويحسن إليك. قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْتَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: الآية ٧].

ومثال التمني قوله: لَيْتَ لِي مَالًاً فَأَنفَقَ مِنْهُ، أَوْ وَأَنْفَقَ مِنْهُ. قَالَ تَعَالَى:  
يَنْهَاكُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ فَوْزًا عَظِيمًا» [النساء: الآية ٧٣].

ومثال الترجي قوله: لعل الحبيب قادم فأزوره، أو أزوره. قال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: الآية ٣٦] أسباب السماوات ﴿فَأَطْلَعَ إِلَيْهِ مُوسَى﴾ [غافر: الآية ٣٧].

ومثال النفي قوله: لا يقضى على زيد فيموت، أو ويموت. وقال تعالى: ﴿لَا يُفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُونَ﴾ [فاطر: الآية ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الْصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]. وظاهر كلام الناظم أن كلاً من الواو والفاء في ذلك كله ناصب بنفسه كما هو مذهب الكوفيين، والحق أن الناصب أن مضمرة وجوباً بعده كما هو مذهب البصريين.

ولما ذكر كلاً من حالتي الرفع والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجوازم  
 فقال: (وَجَرْمُهُ) أي الفعل المضارع (يُلْمُ) نحو ﴿لَمْ يَكُلْدَ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: الآية ٣] (و) بـ(لَمَّا) أخذت لم، نحو: ﴿لَمَّا يَذْوَفُوا عَذَاب﴾ [ص: الآية ٨]  
 بخلاف لما الحينية وهي التي بمعنى حين كما في قولك: عرضت عليك لما فعلت كذا. والإيحابية وهي التي بمعنى إلا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافَظَ﴾ [الطارق: الآية ٤]، في قراءة من شدد الميم. كذا قيل. والحق أنه لا حاجة إلى

## ١٠٠ - ..... قَدْ وَجَبْ ..... وَلَا وَلَامِ دَلَّتَا عَلَى الْطَّلَبِ

هذا الاحتراز لأنه لم يحفظ دخول كل من الحينية والإيجابية على المضارع. واختلف هل لما بسيطة أو مركبة من لم وما، والحق أنها بسيطة كما هو مذهب الجمهور.

(تنبيه) ذكر الأصل بعد لم ولما ألم وألم وظاهر ذلك أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما: لم ولما، زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما الناظم. (قد وجَبْ) صناعة، وأما رفعه بعد لم في قوله:

\* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار \*

ضرورة، وقيل: لغة. وزعم البحياني أن بعض العرب ينصب بها كما في قراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشَرَّ لَكَ صَدَرَكَ﴾ [الشرح: الآية ١] بفتح الحاء وخرجت على أن الأصل: ألم تشرحن، بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت وبقيت الفتحة لتدل عليها وفي هذا شدوذان، أحدهما: توكيد المنفي، والآخر: حذف النون لغير وقف ولا ساكنين (و) كذا (لَا وَلَامِ دَلَّتَا) وضعا (عَلَى الْطَّلَبِ) للتترك في الأولى والفعل في الثانية نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] ونحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبِّنَا﴾ [الزخرف: الآية ٧٧].

وأشرت بقولي: وضعا، إلى أنهما قد يدلان على التهديد كما في قولك لولدك: لا تطعني، وكما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلَيَؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلَيَكُفُرْ﴾ [الكهف: الآية ٢٩]. وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي في نحو: جئته لا يكن له على حجة، ويجوز حذف اللام في الشعر دون غيره على الصحيح كما في قوله:

محمد تفدى نفسك كل نفس    إذا ما خفت من أمر تبلا

(تنبيه): الحق أن لا النافية والدعائية بمعنى غاية الأمر أن التعبير بالدعائية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للأدب، وكذلك لام الأمر ولام الدعاء وإن تبادر من قول الأصل، ولام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم إلى ما عبر به.

- ١٠١ - كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِدْمَا أَيْ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا  
 ١٠٢ - وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَنَّى كَإِنْ يَقُومْ زَيْدُ وَعَمْرُو قُمْنَا

(كَذَاكَ إِنْ) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمحففة من الثقيلة وتقترب إن الشرطية بلا النافية نحو: ﴿إِلَّا تَصْرُوْه فَقَدْ نَصَرَه اللَّهُ﴾ [التوبه: الآية ٤٠]، ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [هود: الآية ٤٧]. فإياك أن تتوهّم أن إلا استثنائية كما غلط فيه بعض من يدعى الفضل. (وَمَا) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية (وَمَنْ) الشرطية بخلاف الاستفهامية (وَإِدْمَا) وهي حرف على الأصح.

و(أَيْ) بتشديد الياء وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف زماناً أو مكاناً وإن أضيفت إلى ما يعقل فهي لما يعقل ، وإن أضيفت إلى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل وهكذا. و(مَتَى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الأزمان و(أَيَّانَ) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة، وهي للعموم في الأزمان كمتى ، وقد تستعمل في الأزمان التي يقع فيها الأمور العظام . وزعم بعضهم أنها للعموم في الأحوال و(أَيْنَ) وهي للعموم في المكان و(مَهْمَا) وهي لما يعقل غير الزمان وهي بسيطة .

(وَحَيْثُمَا) وهي للعموم في المكان كأين (وَكَيْفَمَا) وهي للعموم في الأحوال . وقد جرى الناظم في عدها من الجوازم على ما ذهب إليه الكوفيون من العجز بها، والحق ما ذهب إليه البصريون من عدم العجز بها وإن كانت تستعمل في المجازاة فيجازى بها معنى لا عملاً (وَأَنَّى) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيثما .

فمثال إن، ما أشار إليه بقوله: (ك) قولك (إِنْ يَقُومْ زَيْدُ وَعَمْرُو قُمْنَا) ومثال ما، قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧]، ومثال من، قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾ [النساء: الآية ١٢٣]، ومثال إدما، قول الشاعر:

وإنك إذ ما تأبَ ما أنت آمرٌ به تلف من إيه تأمر آتيا

١٠٣ - وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أَلْحِقَ فَعْلَيْنِ ..... .

ويروى :

وإنك إذ ما تأب ما أنت أمر به تلف من إيه تأمر أبيا  
ومثال أي، قوله تعالى: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]،  
ومثال متى، قول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلع الثنيا متى أضع العمامة تعرفوني  
ومثال أيان قوله:

\* أيان ما تعدل به الريح تنزل \*

ومثال أين، قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: الآية ٧٨]،  
ومثال مهما، قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْنِي بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا تَحْنُنَ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾  
[الأعراف: الآية ١٣٢]. ومثال حيثما، قوله:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأzman  
ومثال كيفما قوله: كيفما تجلس أجلس. ولم يوجد لها شاهد من كلام  
العرب بعد الفحص. ومثال آتى، قول الشاعر:

فأصبحت آتى تأتها تستجر بها تجد حطباً جزاً وناراً تأججا  
ثم أن هذه الأدوات منها ما يجزم فعلاً واحداً بطريق الأصالة وهو: لم ولما  
وكذا لا واللام الطليبتان. وإنما قلت: بطريق الأصالة لأن ما ذكر قد يجزم أكثر من  
فعل بطريق التبع كالعاطف.

ومنها ما يجزم فعلين غالباً وهو: إن وما بعدها، كما أشار إليه بقوله:  
(وَاجْزِمْ) أيها المتكلم (بِإِنْ) الشرطية (و) بـ(مَا بِهَا) أي بأن (قَدْ أَلْحِقَ) من باقي  
الأدوات المذكورة بعدها.

(فَعْلَيْنِ) ويسمى الأول منها: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاءه. وشرط  
الأول أن لا يكون ماضي المعنى وأن لا يكون طليبياً وأن لا يكون جامداً وأن لا  
يكون مقويناً بقد أو حرف تنفيض أو حرف نفي غير لا ولم، وشرط الثاني أن يكون

١٠٣ - ..... لفظاً أو مَحَلًّا مُظْلَقاً

١٠٤ - ولِيَقْتَرِنُ<sup>(١)</sup> بالفَاءِ جواباً لَوَقَعَ بَعْدَ الأَدَاءِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعَ

صالحاً لأن يكون شرطاً وإلا وجب قرنه بالفاء فإذا وجدت هذه الشروط جزمت الفعلين إما (لفظاً) فيهما أو أحدهما (أو مَحَلًّا) كذلك.

وأشار بقوله: (مُظْلَقاً) إلى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعاً نحو: وإن تعودوا نعد، أو ماضياً نحو: وإن عدتم عدنا، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نَزَدُ لَهُ فِي حَرَثِهِ﴾ [الشورى: الآية ٢٠] أو عكس ذلك وهو قليل. وال الصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه». وقول الشاعر:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائمو أنفس الأعداء إرهابا  
فالصور أربع إجمالاً وتسع تفصيلاً، لأن الأولى تحتها أربع باعتبار كون كل منها مصحوباً بلم أو غير مصحوب بها. فأما أن يكونا مصحوبين بها وأما أن يكونا غير مصحوبين بها، وأما أن يكون الأول مصحوباً بها دون الثاني أو بالعكس. والثانية تحتها صورة واحدة والأخيرتان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوباً بلم أو غير مصحوب فالجملة تسع وكلها جائزة حتى في صورة الاختلاف على  
الراجح.

وإنما قلت: غالباً فيما تقدم لأن ما ذكر قد يجزم فعلاً وجملة نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْنِي بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا تَحْنُنَ لَكَ يُمُّؤِنِّينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢]. بل قد يجزما فعلاً واحداً نحو: زيد وإن كثر مائه بخيل، وعمرو وإن أعطي مالاً ثيم. فقد صرحت بأن مثل ذلك لا يحتاج إلى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختار بعضهم أن الجواب ممحوظ دل عليه خبر المبتدأ.

ولما قدم الكلام على الأفعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول، شرع في الكلام على الأسماء مبتدئاً بالمرفوعات منها لأنها العمدة، فقال:

(١) قول الناظم: ولِيَقْتَرِنُ إلى آخر البيت، موجود في بعض النسخ في هذا المثل ولم يشرحه الشارح.

## باب مرفوعات الأسماء

- ١٠٥ - مَرْفُوعُ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةُ نَأْتِي بِهَا مَعْلُومَةُ الْأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيهِا  
١٠٦ - فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُظْلَقاً قَدِ ارْتَفَعَ .....

### (باب) بيان (مرفووعات الأسماء)

أي الأسماء المرفوعة أو المرفووعات من الأسماء أو مرفوعات هي الأسماء.

فالإضافة في كلامه إما من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة على معنى من، أو من الإضافة البيانية.

والمرفووعات جمع مرفع بمعنى لفظ مرفع لا جمع مرفعه كما يقتضيه قوله: (مَرْفُوعُ الْأَسْمَاءِ) بالقصر، وفي الإضافة ما تقدم. وقوله: (سَبْعَةُ) خبر عن قوله: مرفع الأسماء، المقصود به الجنس فلذلك صح الإخبار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال: كيف يصح الإخبار في كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (نَأْتِي بِهَا) إن شاء الله تعالى مبوبة. وقد اعتذر الناظم عن ذكر أسمائها كما صنع الأصل بقوله: (مَعْلُومَةُ الْأَسْمَاءِ) بالمد (مِنْ تَبْوِيهِا) أي فلا حاجة إلى ذكرها هنا.

وببدأ بالفاعل لأنه أصل المرفووعات فقال: (فَالْفَاعِلُ) لغة: من أوجد الفعل.  
وأصطلاحاً: (اسْمٌ مُظْلَقاً) أي سواء كان صريحاً نحو قام زيد، ومؤولاً نحو:  
يعجبني أن تقوم. وخرج الحرف والفعل والجملة ما لم يقصد لفظها كما إذا قلت:  
صدر عنني لا حول ولا قوة إلا بالله، أي صدر عنني هذا اللفظ وهذا الاسم (قدِ

- ١٠٦ - ..... بِفَعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعْ
- ١٠٧ - وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدًا إِذَا لِجَمْعٍ أَوْ مُثَنَّى أُسْنِدًا
- ١٠٨ - فَقُلْ أَتَى الرَّزِيدَانُ وَالرَّزِيدُونَ .....

ارتفاع) لفظاً نحو: قال الله، أو تقديرأ نحو: جاء الفتى، أو محلاً نحو: **﴿قَالَ الَّذِي عِنْدُهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَب﴾** [النمل: الآية ٤٠].

وقد يجر بمن أو الباء الزائدتين نحو: **﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾** [المائدة: الآية ١٩]، نحو: **﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾** [الرعد: الآية ٤٣].

ورفعه قيل بالإسناد وال الصحيح أنه (بِفَعْلِهِ) أو ما في تأويله كاسم الفاعل نحو: مختلف ألوانه.

وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد.

والصفة المشبهة نحو: حسن وجهه.

وأ فعل التفضيل نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد.

والمصدر نحو: **﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾** [البقرة: الآية ٢٥١].  
واسم الفعل نحو: هيئات العقيق. والظرف نحو: **﴿وَمَنْ عِنْدُهُ عِلْمٌ الْكِتَب﴾** [الرعد: الآية ٤٣].

والجار وال مجرور نحو: **﴿أَفَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ شَكُّ﴾** [إبراهيم: الآية ١٤].

وإنما اقتصر الناظم على الفعل لأنه الأصل (**وَالْفِعْلُ**) أي والحال أن الفعل أو ما في تأويله (**قَبْلَهُ وَقَعْ**) إما لفظاً وهو ظاهر أو تقدير نحو: **﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾** [التوبه: الآية ٦]، أو حكمأ نحو: قم واستقم.

(وَوَاجِبٌ) صناعة (**فِي الْفِعْلِ**) ماضياً كان أو مضارعاً (**أَنْ يُجَرَّدًا**) من علامه التشنيه والجمع (**إِذَا لِجَمْعٍ**) مذكراً كان (**أَوْ**) مؤناً أو ال(**مُثَنَّى**) كذلك (**أُسْنِدَا**) به يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرع على ذلك لكن على اللف والنشر المشوش.

- ١٠٨ - ..... كَجَاءَ زَيْدٌ وَيَجِيءُ أَخْوَنَا  
 ١٠٩ - وَقَسَّمُوهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا فَالظَّاهِرُ الْلَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَ

(فَقُلْ أَتَى الرَّيْدَان) والهندان ويأتي الزيدان والهندان (و) قل أتي (الزيـدـونـا) والهنـدـاتـ ويـأـتـيـ الـزـيـدـونـ والـهـنـدـاتـ كـمـاـ إـذـاـ أـسـنـدـ لـلـمـفـرـدـ مـاـضـيـاـ كـانـ أوـ مـضـارـعـاـ (كـ)ـ قولـكـ (جـاءـ زـيـدـ)ـ وجـاءـتـ هـنـدـ (وـ)ـ قولـكـ (يـحـيـءـ)ـ بلاـ هـمـزـ (أـخـوـنـاـ)ـ وـتـجـيـءـ هـنـدـ وـهـذـاـ كـلـهـ عـلـىـ الـلـغـةـ الـفـصـحـىـ،ـ وـهـنـاكـ لـغـةـ قـلـيلـةـ تـلـحـقـهـ عـلـامـةـ التـشـيـةـ وـالـجـمـعـ وـيـعـبـرـ عـنـ هـذـهـ الـلـغـةـ بـلـغـةـ:ـ أـكـلـونـيـ الـبـرـاغـيـثــ.ـ وـحـكـىـ بـعـضـ النـحـوـيـنـ أـنـهـ لـغـةـ طـيـءـ،ـ وـبعـضـهـمـ أـنـهـ لـغـةـ أـزـدـشـنـوـأـةــ.ـ وـمـنـ هـذـهـ الـلـغـةـ قـولـهـ:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم  
وقوله:

نصروك قومي فاعتزرت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا  
وعلى هذه اللغة حمل قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة  
بالنهار» لكن الصواب حمله على اللغة الفصحى لأن هذا الحديث مختصر من  
حديث مطول وهو: إن الله ملائكة يتعاقبون، إلى آخره، فالواو ضمير لا علامه كما  
عليه ابن مالك.

(وَقَسَّمُوهُ) أي الفاعل (ظَاهِرًا) سواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً جمع تصحيح أو تكسير، وعلى كل مذكراً كان أو مؤنثاً فهذه ثمانية، فمثالي: المفرد بقسميه: جاء زيد، وجاءت هند. ومثال المثنى بقسميه: جاء الزيدان، وجاءت الهنـدـاتـ.ـ ومثال جمع التصحيح بقسميه: جاءـ الـزـيـدـونـ،ـ وجـاءـ الـهـنـدـاتــ.ـ ومثال جمع التكسير بقسميه: جاءـ الـزـيـوـدـ،ـ وجـاءـ الـهـنـودــ.

(وَمُضْمَرًا) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصاراً لأن الأصل في نحو قولـكـ: زـيـدـ ذـهـبـ،ـ وـذـهـبـ زـيـدــ.ـ فـلـمـاـ كـنـىـ بـالـضـمـيرـ عـلـىـ الـظـاهـرـ وـقـيـلـ: زـيـدـ ذـهـبـ،ـ كـانـ أـخـصـ.

(تنبيهان): الأول: كان التعبير بالواو أولى لأنها أجود في التقسيم. الثاني:  
لعل النصب في كلامه على نزع الخافض أي إلى ظاهر أو ضمر (فَالظَّاهِرُـ)ـ هوـ

- ١١٠ - وَالْمُضْمِرُ اثْنَا عَشْرَ نَوْعًا قُسْمًا كَقُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتَ قُمْتُمَا  
 ١١١ - قُمْتُنَّ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ قَامَا قَامُوا.....

(اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَ) في قوله: فقل أتي الزيدان إلخ.  
 (وَالْمُضْمِرُ اثْنَا عَشْرَ) بسكون الشين (نَوْعًا قُسْمًا) منها اثنان للمتكلم:  
 الأول: التاء المضمومة للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً.  
 والثاني: نا للمتكلم ومعه غيره مذكراً كان أو مؤنثاً.  
 وجعلوا ذلك (كَمَا فِي قَوْلِكَ) بضم التاء، وقولك: (قُمْنَا) ومنها خمسة للمخاطب:  
 الأول: التاء المفتوحة للمفرد المذكر وذلك كقولك: (قُمْتَ) يا زيد.  
 والثاني: التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك: (قُمْتِ) يا هند.  
 والثالث: التاء المضمومة مع الميم والألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً وذلك نحو قولك: (قُمْتُمَا) يا زيدان أو أيا هندان.  
 والرابع: التاء المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك: (قُمْتُنَّ) يا هندات.  
 والخامس: التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكر وذلك كقولك: (قُمْتُمْ) يا زيدون.  
 ومنها خمسة للغائب: الأول: هو للمفرد المذكر نحو قولك: زيد (قام) فإن الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو.  
 والثاني: هي للمفردة المؤنثة نحو قولك: هند (قَامَتْ) فإن الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هي.  
 والثالث: ألف للمثنى المذكر نحو قولك: الزيدان (قاماً) فإن ألف فيه هي الفاعل. وأخل الناظم بالأصل بـ: قامتا للمثنى المؤنث ولا بد منه، ومنه: ﴿قَاتَأَنَّا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: الآية ١١].  
 والرابع: الواو للجمع المذكر نحو قولك: الزيدون (قاموا) فإن الفاعل فيه هو

- ١١١ - ..... وَقُمْنَ نَحْوُ صُمْتُمْ عَامًا
- ١١٢ - وَهَذِهِ ضَمَائِرُ مُتَّضِلَةٌ وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَةُ
- ١١٣ - كَلَمٌ يَقُولُ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمْ وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

. الواو.

(و) الخامس: النون للجمع المؤنث نحو قوله: الهندات (قُمن) فإن الفاعل فيه هو النون.

وقد مثل أيضاً لضمير جمع الذكور المخاطبين لزيادة التوضيح وتميم البيت بقوله: (نَحْوُ صُمْتُمْ) يا زيدون (عاماً) أي حولاً.

واعلم أن الضمير قسمان: متصل بعامله وهو ما لا يبدأ به ولا يلي إلا في الاختيار. ومنفصل عن عامله وهو ما لا يبدأ به ويلي إلا في الاختيار.

فال الأول: تقدم ذكره في الأمثلة المذكورة كما أشار إليه بقوله:- (وَهَذِهِ ضَمَائِرُ  
بالتثنين للضرورة (مُتَّضِلَةٌ) بعواملها لأنه لا يبدأ بها ولا تلي إلا في الاختيار.

والثاني: أشار إليه بقوله: (وَمِثْلُهَا) أي مثل الضمائر المتصلة (الضَّمَائِرُ  
الْمُنْفَصِلَةُ) عن عواملها، فهي اثنا عشر نوعاً أيضاً منها اثنان للمتكلم وخمسة  
للمخاطبات، ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتصلة وذلك (ك) قوله: (لَمْ يَقُولُ  
إِلَّا أَنَا أَوْ) قوله لم يقم إلا (أَنْتُمْ) يا زيدون. فال الأول للمتكلم وحده والثاني للجمع  
المذكر المخاطب.

(وَغَيْرُ ذَيْنِ) من بقية أنواع المنفصلة (بِالْقِيَاسِ) على المتصلة (يُعْلَمُ) وذلك  
كقولك: لم يقم إلا نحن، ولم يقم إلا أنت يا زيد، ولم يقم إلا أنت يا هند، ولم  
يقم إلا أنتما يا زيدان أو يا هندان، ولم يقم إلا أنتن يا هندات، وزيد لم يقم إلا  
هو، وهند لم يقم إلا هي، والزيدان أو الهندان لم يقم إلا هما، والزيدون لم يقم  
إلا هم، والهندات لم يقم إلا هن، ومثل إلا مع لم في هذه الأمثلة إنما، فتقول:  
إنما يقوم أنا، وإنما يقوم نحن، وإنما يقوم أنت يا زيد، وإنما يقوم أنت يا هند،  
 وإنما يقوم أنتم يا زيدان أو يا هندان، وإنما يقوم أنتم يا زيدون، وإنما يقوم أنتن يا

هنداً، وزيد إنما يقوم هو، وهند إنما يقوم هي والزيдан، أو الهنداً إنما يقوم هما والزيدون، إنما يقوم هم، والهنداً إنما يقوم هن.

والحاصل: أن الضمير إما للمتكلّم أو للمخاطب أو للغائب، وكل من هذه الثلاثة إنما مفرد أو مثنى أو مجموع. فهذه تسعه قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها، وكل من هذه التسعة إنما مذكر أو مؤنث. فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر إنما متصل أو منفصل. فالجملة ستة وثلاثون لكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثنا عشر فقط وكذلك المنفصلة لأن المتكلّم بأقسامه الستة وضع له لفظان فقط، واحد للمفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، والأخر للأربعة الباقيه. والمخاطب بأقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ وللغايب كذلك لأن المثنى من كل منها اكتفى بلفظ واحد في المذكر والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثنا عشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة. وعلم من الكلام الناظم أن الضمائر المستترّة من قسم المتصلة.

ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل، فقال:

## باب نائب الفاعل

١١٤ - أَقِمْ مُقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ مَفْعُولُهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرِفَ

١١٥ - أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا إِنْ لَمْ تَحِدْ مَفْعُولُهُ الْمَذْكُورَا

### (باب) بيان (نائب الفاعل)

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبير الأصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لأنَّه يشمل درهماً من نحو قوله: أعطى زيد درهماً. ولا يشمل كلاً من الظرف والجار والمجرور. والمصدر إذا أنيب عن الفاعل لكن أجيب عن الأصل بأنَّ الكلام في المرفوعات فلا يرد درهماً من نحو قوله: أعطى زيد درهماً لأنَّه منصوب وبأنَّه اقتصر على المفعول لأنَّه الأصل في النية. وأجيب أيضاً بأنَّ المفعول الذي لم يسم فاعله صار علماً على النائب عن الفاعل. وقد بين ذلك بقوله:

(أَقِمْ) أيها المتكلِّم (مُقَامَ) بضم أوله لأنَّه من أقام بخلاف ما لو كان من قام، فإنه يكون بفتح أوله، ومقام مضاف و(الْفَاعِلِ) مضاف إليه وقد وصفه بقوله: (الَّذِي حُذِفَ) لغرض من الأغراض كالخوف منه أو عليه والإبهام على السامع ونحو ذلك (مَفْعُولُهُ) إنْ وجدته نحو: ضرب عمرو، ويضرب عمرو. فتقسيم مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (في كُلِّ مَا لَهُ عُرِفَ) من الرفع وغيره مما تقدم.

(أَوْ مَصْدَرًا) نحو قوله تعالى: «إِنَّمَا يُفْخَى فِي الصُّورِ نَفَخَةً وَيَحْدَهُ» [الحاقة: الآية ١٣] (أَوْ ظَرْفًا) زمانياً أو مكانياً. فال الأول نحو: صيم رمضان، والثاني نحو: جلس أمام الأمير (أَوْ) جاراً و(مَجْرُورًا) نحو: سير بزيد، ومحل جواز إقامة كل من هذه الثلاثة (إِنْ لَمْ تَحِدْ مَفْعُولُهُ الْمَذْكُورَا) وإلا فلا تجوز إقامة كل منها على الصحيح. ثم أنك إذا أقمت مقام الفاعل الذي حذف مفعوله كأن قلت: ضرب عمرو ويضرب عمرو، التبس الإسناد للمفعول بالإسناد للفاعل وحينئذٍ فلا بد من تغيير الفعل

- ١١٦ - وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمْ وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ مُلْتَزِمٌ
- ١١٧ - فِي كُلِّ مَاضٍ وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ مُنْفَتِحٌ كَيْدَعِي وَكَادِعِي
- ١١٨ - وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَ مُنْكِسٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَ

المسند لأحدهما تميزاً بينهما والأولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لأنه الذي حصل به اللبس كما أشار إليه الناظم بقوله: (وَأَوَّلُ الْفِعْلِ) سواء كان ماضياً أو مضارعاً بخلاف فعل الأمر فإنه لا يصح بناؤه للمفعول. واحترز بقوله: (الَّذِي هُنَا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الأولى بالتغيير إنما هو الفعل المسند للمفعول. وجملة قوله: (يُضَمْ) خبر عن الأول.

ثم إن كان ماضياً كسر ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله: (وَكَسْرُ مَا) أي حرف أو الحرف الذي (قبل) الحرف (الْأَخِيرِ مُلْتَزِمٌ) بفتح الزاي أي التزمته العرب (في كُلِّ) فعل (مَاضٍ) وإن كان مضارعاً فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله: (وَهُوَ) أي ما قبل الحرف الأخير (في) الفعل (الْمُضَارِعِ مُنْفَتِحٌ) وقد مثل لكل من الماضي والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله: (كـ) قول (يُدَعِّي) بتشديد الدال، وأصله: يدعى زيد كذا، فإذا بنيته للمفعول تقول: يدعى كذا، و(كـ) قولك (ادْعِي) بتشديد الدال وأصله: ادعى زيد كذا، فإذا بنيته للمفعول تقول: ادعى، وكذا وهذا كله في صحيح العين.

وأما معتل العين فإن كان ماضياً كفاع وقال كسر أوله كما أشار إليه بقوله: (وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَ) من كل فعل ماض معتل العين (مُنْكِسٌ) لفظاً وإن كان منضمأً تقديرأً فتقول: بيع، وقيل: وأصله بيع، وقول نقلت حركة العين فيهما إلى ما قبلها بعد سلب حركته وقلبت الواو في الثاني ياء لسكنها وانكسار ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار بيع. وقيل: ولعل الناظم اعتذر عن الأصل في عدم ذكره لذلك بقوله: (وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَ) أي اشتهر، فلذلك تركه الأصل وإن كان مضارعاً ضم أوله على الأصل. ولذلك لم يبنبه عليه الناظم فتقول: يقال وبياع وأصله يقول وبياع، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً لتحرركها بحسب الأصل وافتتاح ما قبلها الآن فصار يقال: وبياع.

- ١١٩ - وَذَكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظَهَّرٌ ثَانِيَهُمَا كَيْكُرَمُ الْمُبَشِّرُ  
 ١٢٠ - أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلَنَا دُعِيْتُ أَدْعَى مَا دُعِيَ إِلَّا أَنَا

واعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار إليه بقوله : (وَذَكَ) أي نائب الفاعل (إِمَّا مُضْمَرٌ) سواء كان متصلةً أو منفصلًا (أَوْ مُظَهَّرٌ) بأقسامه السابقة في باب «الفاعل» (ثَانِيَهُمَا) وهو الظاهر (كـ) ما في قوله (يُكْرَمُ الْمُبَشِّرُ ) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل .

(أَمَّا الضَّمِيرُ ) متصلةً كان أو منفصلًا (فَهُوَ نَحْوُ الضَّمِيرِ ) في قوله (قَوْلَنَا دُعِيْتُ ) فالتباء نائب الفاعل ، وقولنا : (أَدْعَى ) فالضمير المستتر نائب الفاعل ، وهذا في المتصل بارزاً كان أو مستتر . وأما المنفصل فهو نحو الضمير في قوله (مَا دُعِيَ إِلَّا أنا ) وهذا في الماضي ومثله المضارع . وبالجملة فجميع ما تقدم في باب «الفاعل» يأتي في باب «النائب عن الفاعل» .

ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل شرع في الكلام على المبتدأ والخبر ،

فقال :

## باب المبتدأ والخبر

١٢١ - المبتدأ اسم رفعه مؤيد

### (باب) بيان (المبتدأ والخبر)

وإنما جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالباً، وخرج بقولنا: غالباً نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران، لأن المبتدأ في ذلك لا خبر له لكن له مرفوع سد مسد الخبر. وقد عرف الناظم كلاً من المبتدأ والخبر مبتدئاً بالأول فقال: **(المبتدأ)** هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُم﴾ [البقرة: الآية ١٨٤]، وتسمى بالمعيدي خير من أن تراه. ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المستق وجامد ويشمل أيضاً العلم المنقول كشعر. والجملة التي أريد لفظها نحو قوله ﴿لَا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِّنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ﴾. ولا يشمل الفعل والحرف. فإن قيل: قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم: ضرب فعل ماض، ووقع الحرف مبتدأ في قولهم: من حرف جر. أجيب بأن ضرب ومن في ذلك ونحوه مما يذكر على ألسنة المعربين اسمان لأن المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرافية بالنظر لمعناهما وهو ضرب ومن في تركيب آخر وإلا لكان كذباً فإن الاسم لا يكون فعلاً ولا حرفاً.

وقوله: (رفعه مؤيد) أي أبده النهاة، أي أثبتوه أبداً، فصل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان واسم إن والمجزور وخرج به أيضاً الاسم الذي لا إعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الإعراب. واختلف في الرافع للمبتدأ وال الصحيح أنه الابتداء. واختلف أيضاً في الرافع للخبر وال الصحيح أنه المبتدأ. قال ابن مالك:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ

- ١٢١ - ..... عن كُلّ لفظِ عَامِلٍ مُجَرَّدٌ
- ١٢٢ - وَالخَبَرُ اسْمٌ دُو ارْتِفَاعٌ أُسْنِدَا

وقيل: إنهم ترافعا، فكل منهما رفع الآخر. وقيل: إن الابتداء رفعهما معاً.  
وقيل: إن الابتداء رفع المبتدأ وهم رفعا الخبر. فالأقوال أربعة.

وقوله: (عَنْ كُلّ لفظِ عَامِلٍ) غير زائد، وشبهه (مُجَرَّدٌ) فصل ثان خرج به الفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إن، ومن الفاعل نحو: زيد، في جواب: من قام، لأنـ وإنـ كانـ مجرداً عنـ لفظـ عـاملـ لـفـظـاً لمـ يـكـنـ مجرـداً عنـهـ تقـديرـاًـ فإنـ التقـديرـ: قـامـ زـيدـ. ولاـ يـخـفـيـ أنـ الجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـمـاـ بـعـدـهـ وـقـيـدـ بـالـلـفـظـ لـأنـ المـبـتـدـأـ لـيـسـ مـجـرـداًـ عـنـ غـيرـ الـلـفـظـ إـنـهـ مـرـفـوعـ بـالـابـتـدـاءـ عـلـىـ الصـحـيـحـ كـمـاـ عـلـمـتـ. وإنـماـ قـلـتـ: غـيرـ زـائـدـ وـشـبـهـ لـيـدـخـلـ الـمـجـرـورـ بـحـرـفـ زـائـدـ أوـ شـبـهـ بـهـ. فـالـأـوـلـ كـمـاـ فيـ قولـكـ: بـحـسـبـكـ درـهـمـ. وـمـنـهـ قولـهـمـ: نـاهـيـكـ بـزـيـدـ. وـقـوـلـهـمـ: كـيـفـ بـكـ إـذـاـ كـانـ كـذـاـ. وـالـثـانـيـ: كـمـاـ فـيـ قولـهـ:

### \* لعل أبي المغوار منك قريب \*

ومنه مجرور، وبنحو قوله: رب رجل كريم لقيته. ومنه أيضاً الواقع بعد لولا في نحو: لولاي ولو لاك ولو لاه، على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة للضمير مختصة به. فإن قيل: حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالأصل. أجيب بأن العامل متى أطلق إنما ينصرف إلى ما ليس زائداً ولا شبيهاً به وتعبيره بالعامل بصيغة الإفراد أولى من تعبيير الأصل بالعوامل بصيغة الجمع لأنـهـ لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان، وإنـ أجـبـ عنـهـ بـأـنـ أـلـ جـنـسـيـةـ.

ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف الخبر فقال: (وَالخَبَرُ ) هو (اسْمٌ) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو: شأن زيد أن يفعل كذا. وإنـماـ اقتـصـرـ عـلـىـ الـاسـمـ لـأـنـهـ الأـصـلـ فـيـ الـأـخـبـارـ إـلـاـ فـالـخـبـرـ قدـ يـكـونـ جـمـلـةـ أوـ ظـرـفـاًـ أوـ جـارـاًـ وـمـجـرـورـاًـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ. ويـحـتـمـلـ أـنـ المرـادـ بـالـاسـمـ مـاـ يـشـمـلـ الـاسـمـ حـقـيـقـةـ وـهـوـ ظـاهـرـ أوـ حـكـمـاـ وـهـوـ الـجـمـلـةـ وـالـظـرـفـ وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ. وـقـوـلـهـ: (دـوـ ارـتـفـاعـ) فـصـلـ أـوـلـ خـرـجـ بـهـ الـاسـمـ الـمـنـصـوبـ وـالـمـجـرـورـ بـلـ وـالـاسـمـ الـذـيـ لـاـ إـعـزـابـ مـلـهـ أـصـلـاًـ كـمـاـ تـقـدـمـ نـظـيرـهـ.

- ١٢٢ - ..... مُطَابِقاً فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَأ
- ١٢٣ - كَقَوْلَنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانْ وَقَوْلَنَا الرَّزِيدَانْ قَائِمَانْ
- ١٢٤ - وَمِثْلُهُ الرَّزِيدُونَ قَائِمُونَ وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمُ أَخْوَنَا
- ١٢٥ - وَالْمُبْتَدَأ اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضِيَ أَوْ مُضْمِرٌ كَأَنْتَ أَهْلُ لِلْقَضَا
- ١٢٦ - وَلَا يَجُوزُ الْاِبْتِدَاء بِمَا اتَّصَلْ مِنَ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انْفَصَلْ

وقوله : (أُسْنَدَا) بالبناء للمفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن ، فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذي أسندا حال كونه (مُطَابِقاً فِي لَفْظِهِ) من حيث التذكير وضده من حيث الإفراد وضده (لِلْمُبْتَدَأ) فإن كان المبتدأ مفرداً يكون الخبر كذلك .

(كَقَوْلَنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانْ) أي عظيم القدر (وَ) إن كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك كـ(قَوْلَنَا الرَّزِيدَانْ قَائِمَانْ).

وإن كان المبتدأ جمعاً كان الخبر كذلك كما أشار إليه بقوله : (وَمِثْلُهُ) قولنا (الرَّزِيدُونَ قَائِمُونَ) . ثم إن الخبر حقه التأخر عن المبتدأ .

وقد يكون متقدماً عليه كما أشار إليه بقوله : (وَمِنْهُ) أي من المبتدأ والخبر (أَيْضًا) أي كما منه ما تقدم قولنا : (قَائِمُ أَخْوَنَا) فإن أصله : أخوانا قائم . فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح أن يكون قائم مبتدأ وأخوانا فاعلاً سد مسد الخبر لأن شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وما هنا ليس كذلك .

ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع في أقسام كل منها مبتدأً بأقسام المبتدأ فقال : (وَالْمُبْتَدَأ) قسمان كما أشار إليه بقوله : (اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضِيَ) في الأمثلة السابقة (أَوْ مُضْمِرٌ) منفصل أخذناً مما يأتي (كـ)ـما في قولنا : (أَنْتَ أَهْلُ لِلْقَضَا) أي أنت أهل للحكم بين الناس .

(وَلَا يَجُوزُ الْاِبْتِدَاء بِمَا اتَّصَلْ \* مِنَ الضَّمِيرِ) إلا في نحو : لولاي ولو لاك ولو لاه بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء . وقيل : إنه في محل جر بـ: لولا (بَلْ بِكُلِّ مَا انْفَصَلْ) منه .

وهو ثلاثة أقسام :

- ١٢٧ - أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِمَا أَنْتُنَّ أَنْتُمْ وَهُوَ وَهِيَ هُمْ هُمَا
- ١٢٨ - وَهُنَّ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ اثْنَا عَشَرْ وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالُ مُعْتَبِرٍ
- ١٢٩ - وَمُفْرَدًا وَغَيْرُهُ يَأْتِي الْخَبَرْ فَالْأَوَّلُ الْلَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظَمِ مَرْ
- ١٣٠ - وَغَيْرُهُ فِي أَرْبَعِ مَحْصُورٍ لَا غَيْرُ .....

قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد المذكر و(أنتِ) للمخاطبة المفردة المؤنثة و(أنتما) للمخاطب المثنى مذكراً كان أو مؤنثاً و(أنتنَّ) لجمع النسوة المخاطبات و(أنتُمْ) لجمع الذكور المخاطبين (و) قسم يختص بالغائب و(هو) للغائب المفرد (وهي) للغائبة المفردة و(هم) لجمع الذكور الغائبين و(همَا) للغائب المثنى مذكراً كان أو مؤنثاً.

(وَهُنَّ أَيْضًا) لجمع النسوة الغائبات. فللمتكلم اثنان، وللمخاطب خمسة، وللغائب كذلك (فَالْجَمِيعُ اثْنَا عَشَرْ) ضميرًا (وَقَدْ مَضَى مِنْهَا) في قوله: كانت أهل للقضاء (مِثَالُ مُعْتَبِرٍ) ولم يأت ببقية الأمثلة لعلمها بالمقاييس.

ولما فرغ من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال: (وَمُفْرَدًا) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبه الجملة. وهو قسمان: مشتق وجامد. فالمشتق: هو ما دل على متصرف مصوغاً من مصدر. والجامد بخلافه. والأول متحمل لضمير المبتدأ ما لم يرفع الظاهر نحو: زيد قائم أبوه، بخلاف الثاني إلا إذا أول بالمشتق نحو: زيد أسد. وإنما كان الأول مفرداً لأن الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو: أقائم الزيدان. (وَغَيْرُهُ) وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلاً من قوله: مفرداً، قوله: غيره حال مقدم من فاعل. قوله: (يَأْتِي الْخَبَرْ) والتقدير: ويأتي الخبر حال كونه مفرداً أو حال كونه غيره. وإذا أردنا بيان كل منهما (فَالْأَوَّلُ) وهو (الْلَّفْظُ) المفرد هو (الَّذِي فِي النَّظَمِ مَرْ) في قوله كقولنا: زيد عظيم الشأن إلخ.

ولا يخفى أن الجار وال مجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وَغَيْرُهُ) أي غير المفرد (في أَرْبَعِ مَحْصُورٍ) أي لا يخرج عنها وأكده ذلك بقوله: (لَا غَيْرُ

- ١٣٠ - ..... وَهِيَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ
- ١٣١ - وَقَاعِلٌ مَعْ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ وَالْمُبْتَدَأ مَعْ مَا لَهُ مِنَ الْخَبَرِ
- ١٣٢ - كَانَتْ عِنْدِي وَالْفَتَى بِدَارِي وَابْنِي قَرَأً وَذَا أَبْوَهُ قَارِي

بالبناء على الضم. وإنما كان أربعة لأن شبه الجملة شيئاً والجملة كذلك كما يعلم من قوله: (وَهِيَ) أي تلك الأربع (الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ) التامان والتام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة بخلاف الناقصين، والناقص هو الذي لا تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة نحو: زيد اليوم، أو زيد بك، أو فيك، أو عنك.

(وَقَاعِلٌ مَعْ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ) منه أي من مدلوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وصدور الفعل إنما هو من الفاعل الحقيقي. وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية وهي ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكماً نحو: لن يقوم زيد. وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية فقضيته أنه يجوز نحو: زيد اضربه، من غير حاجة إلى تقدم القول، وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال في «التسهيل»: لا يمتنع كونه طلبية خلافاً لابن الإنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافاً لابن السراج اهـ.

(وَالْمُبْتَدَأ مَعْ مَا لَهُ مِنَ الْخَبَرِ) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكماً نحو: إن زيداً قائماً، فالظرف (كـ) ما في قوله: (أَنْتَ عِنْدِي وَ) الجار والمجرور كما في قوله: (الْفَتَى بِدَارِي) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بممحض ولا خلاف في جواز تقديره اسمـاً نحو كائن، أو مستقر أو فعلـاً نحو: كان أو استقر. وإنما الخلاف في الترجيح، فبعضهم رجح تقديره اسمـاً لقلة التقدير عليه وبعضهم رجح تقديره فعلـاً لأن الأصل في العمل فللأفعال الحق كما قاله الموضح في «المغني» أنه لا يترجح تقديره اسمـاً ولا فعلـاً بل بحسب المعنى.

(وَ) الجملة الفعلية كما في قوله: (ابْنِي قَرَأً) فجعله قرأً من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في محل رفع خبر عن المبتدأ (وَ) الجملة الاسمية كما في قوله (ذَا أَبْوَهُ قَارِي) فجملة أبوه قاريء من المبتدأ وخبره خبر عن المبتدأ الأول

الذي هو اسم الإشارة. وجملة الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى، وأما الجملة بتمامها فتسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبراً عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة. ومن ذلك تعلم أن قوله: زيد قائم، لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق في قوله: زيد أبوه غلامه منطلق. فباعتبار كونها وقعت خبراً عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها تسمى جملة كبرى. وأما جملة: زيد أبوه إلخ، فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط.

(تنبيه) يشترط لصحة وقوع الجملة خبراً أن تكون مشتملة على الربط ما لم تكن عين المبتدأ في المعنى نحو: نطق الله حسيبي. والرابط في الجملة الأولى من كلام الناظم الضمير المستتر، وفي الثانية الضمير من أبوه.

ولما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في الكلام على العوامل الدالة عليهما، وهي ثلاثة أقسام.

القسم الأول: ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها.

والقسم الثاني: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها.

والقسم الثالث: ما ينصلبهما معاً وهو ظن وأخواتها.

## كان وأخواتها

١٣٣ - ارفع بـ**كَانَ** المبتدأ اسمًا والخبر بـ**هَا** انصبْ كـ**كَانَ زَيْدُ** ذا بـ**صَرْ**

١٣٤ - كـ**ذَاكَ** أصلحى ظلـ**بَاتَ** أمسى وهـ**كَذَا** أصبح صار لـ**يَسَا**

### (كان وأخواتها)

وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال: (كان وأخواتها) أي نظائرها في العمل، فهو استعارة تصريحية وبدأ بـ**كَانَ** لأنها أم الباب فقال: (ارفع بـ**كَانَ** المبتدأ) حال كونه (اسمًا) لها في اصطلاحهم ويسمى أيضاً فاعلاً مجازاً. والأصح أنها أحدثت فيه رفعاً غير الذي كان به (والخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم.

(بـ**هَا**) أي بـ**كَانَ** (انصبـن) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبراً لها في اصطلاحهم. ويسمى مفعولاً لها مجازاً وذلك (كـ)ـما في قوله: (كـانَ زَيْدُ ذا بـصـرْ) أي صاحب بصر.

(كـ**ذَاكَ**) أي مثل **كان** (أصلحـى) فارفع بها المبتدأ اسمـاً لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قوله: أصلحـى الفقيه ورعاً، وكذلك (ظلـ) فارفع بها المبتدأ اسمـاً لها وانصب بها الخبر وذلك كما في: ظلـ زيدـ صائـماً. وكذلك (باتـ) فارفع بها المبتدأ اسمـاً لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قوله: بـاتـ زـيدـ قـائـماً. وكذلك (أمسـى) فارفع بها المبتدأ اسمـاً لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قوله: أمسـى زـيدـ غـنيـاً.

(وهـ**كَذَا** أصبحـ) فارفع بها المبتدأ اسمـاً لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قوله: أصبحـ البرـ شـديـداً وهـكـذا (صارـ) فارفع بها المبتدأ اسمـاً لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قوله: صـارـ زـيدـ غـنيـاً، وهـكـذا (ليـسـا) فارفع بها المبتدأ اسمـاً لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قوله: ليـسـ زـيدـ قـائـماً. ولا يخفى أن ما تقدم

- ١٣٥ - فَتِيَّةَ وَانْفَكَّ وَزَالَ مَعْ بَرْخٍ أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ تَتَضَعُّ  
 ١٣٦ - كَذَاكَ دَامَ بَعْدَمَا الظَّرْفِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مَصْدَرِيَّةَ  
 ١٣٧ - وَكُلُّ مَا صَرَّفَتُهُ مِمَّا سَبَقَ مِنْ مَصْدَرٍ وَغَيْرِهِ بِهِ التَّحَقَّ  
 ١٣٨ - كَجُنْ صَدِيقًا لَا تَكُنْ مُجَافِيًّا مُضِيًّا مُوَافِيًّا

يعمل بلا قيد، وأما ما سيأتي فيعمل بقيد وهو قسمان: قسم يعمل بقيد أن يكون من بعد نفي أو ما ألحق به وهو (فتىء وانفك وزال) ماضي يزال (مع برح) وهذه (أربعها) أي أربع هي (من بعده نفي) أو ما ألحق به من النهي والدعاء (تضعن) وذلك كما في قوله: ما فتىء زيد عالماً وما انفك عمرو مستقيماً، وما زال بكر صالحًا، وما برح خالد مطيناً. وإنما شرط فيها ذلك لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي أو شبهه انقلبت إثباتاً فيستفاد منها الاستمرار المقصود حينئذ.

وقسم يعمل بقيد أن يكون بعد ما الظرفية المصدرية وهو ما أشار إليه بقوله: (كذاك دام) بشرط أن تكون (بعد ما الظرفية) وإنما سميت ظرفية لنيابتها عن الظرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها آلة في تأويل الفعل الذي بعدها بمصدر، وذلك كما في قوله: ألا أصحابك ما دام زيد متربداً إليك، أي مدة دوام تردد زيد إليك. فلو لم تكن دام بعدها المذكورة لم تعمل العمل المذكور بل يكون المنصوب بها حالاً. ثم إن هذه الأفعال منها ما لا يتصرف أصلاً وهو ليس اتفاقاً ودام على الصحيح، ومنها ما يتصرف تصرفًا باقصاً وهو زال وأخواتها، ومنها ما يتصرف تصرفًا تماماً وهو الباقي.

وحكم المتصرف منها حكمياً كما أشار إليه بقوله: (وَكُلُّ مَا صَرَّفَتُهُ مِمَّا سَبَقَ) من الأفعال (من مصادر وغيرو) بالأمر والمضارع (به التحقق) أي إتحقق به في المذكور ثم مثل لذلك على اللف والنشر غير المرتب لأنه مثل للثاني بقوله: (ك) قوله (كُنْ صَدِيقًا) و(لَا تَكُنْ مُجَافِيًّا و) للأول بقوله: (انْظُرْ لِكَوْنِي مُضِيًّا مُوَافِيًّا) وفي نسخة: مصافياً.

ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على إن وأخواتها

حيث قال:

## إن وأخواتها

- ١٣٩ - تَنْصِبُ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَرْفَعُهُ كَإِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَرٍ
- ١٤٠ - وَمِثْلُ أَنَّ: إِنَّ لَيْتَ فِي الْعَمَلِ وَهَكَذَا كَأَنَّ لَكِنَّ لَعَلَّ
- ١٤١ - وَأَكَدُوا الْمُعَنْى بِإِنَّ أَنَّا .....

## (إن وأخواتها)

أي نظائرها كما مر. وبدأ بإن لأنها أم الباب فقال:

(تنصِبُ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ) حال كونه (اسْمًا) لها في اصطلاحهم (والْخَبَرُ تَرْفَعُهُ)  
حال كونه خبراً لها في اصطلاحهم أيضاً، وذلك (كـ) قوله (إِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَرٍ) أي  
صاحب نظر.

(ومِثْلُ أَنَّ: ) المكسورة الهمزة (إِنَّ) المفتوحة الهمزة وذلك قوله: بلغني  
(أن زيداً قائم) ومثلها أيضاً (لَيْتَ) وذلك قوله: ليت لي مالاً فأحاج منه. والمثلية  
إنما هي (فِي الْعَمَلِ) لا في غيره إذ إن المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها كلام تام  
بخلاف المفتوحة الهمزة فإنها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد. ومعنى إن  
التوكيد، وأما ليت فمعناها التمني كما سيدركه الناظم.

(وَهَكَذَا كَأَنَّ) بالهمزة وتشديد النون وذلك قوله: كان زيداً أسد وكذلك  
(لَكِنَّ) بتشديد النون وذلك قوله: زيد شجاع لكنه بخيل، وكذلك (لَعَلَّ) وذلك  
قولك: لعل الحبيب قادم. وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقتربن بما الكافية وإلا  
بطل عملها إلا ليت، ففيها وجهان.

ثم إن معنى إن بكسر الهمزة وأن بفتحها التوكيد كما أشار إليه بقوله:  
(وَأَكَدُوا الْمُعَنْى) وجوباً إن كان المخاطب منكراً واستحساناً إن كان متربداً،  
فإن كان خالي الذهن لم يؤكد (بِإِنَّ) بكسر الهمزة (أَنَّا) بفتحها والمراد بالتوكيد

- ١٤١ - وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظٍ مَنْ تَمَنَّى . . . . .
- ١٤٢ - كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي وَاسْتَعْمَلُوا لَكِنَّ فِي اسْتِدْرَاكٍ
- ١٤٣ - وَلِتَرَجِّ وَتَوَقُّعَ لَعَلَّ كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلْ

تقوية الحكم عند المخاطب إيجاباً كان نحو: إن زيداً قائم، أو سلباً نحو: إن زيداً ليس بقائم. ومعنى ليت التمني كما أشار إليه بقوله: (وليت من ألفاظ من) أي شخص أو الذي (تمنني) فهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه بأن كان مستحيلاً نحو قول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب  
أو ما فيه عسر نحو قوله: ليت لي قنطاراً من الذهب.

ومعنى كان التشبيه كما أشار إليه بقوله: (كأن) موضوعة (لتتشبيه) وهو إلحاد ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة. فال الأول نحو قوله: كان زيداً أسد. والثاني قوله: كان زيداً حمار. وذلك إنما يكون (في المحاكى) أي في المشابه لغير هو معنى لكن الاستدراك كما أشار إليه بقوله: (واسْتَعْمَلُوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهם ثبوته أو بإثبات ما يتوهם نفيه. فال الأول كما في قوله: زيد شجاع لكنه ليس بكريم، والثاني كما في قوله: زيد جبان لكنه كريم.

ومعنى لعل، الترجي والتوقع كما أشار إليه بقوله: (ولترج) وهو طلب الأمر المحبوب المستقرب الحصول (و) لـ (تتوقع) وهو الإشفاق من المكره أي الخوف منه. وعلى هذا فالتوقع قسم للترجي. وقيل: هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجياً وتوقع المكره يسمى إشفاقاً. ولا يخفى أن الجار وال مجرور خبر مقدم و (اللعل) مبتدأ مؤخر الأول (كَقَوْلِهِمْ لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلْ) إلى مقصدته، والثاني قولهم: لعل زيداً هالك.

ولما فرغ من الكلام على إن وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها، حيث قال:

## ظن وأخواتها

- ١٤٤ - انصِبْ بِظَنَّ الْمُبْتَدَأْ مَعَ الْخَبَرِ وَكُلُّ فِعْلٍ بَعْدَهَا عَلَى الْأَثَرِ  
..... ١٤٥ - كَخِلْتُهُ حَسِيبَتُهُ زَعْمَتُهُ

### (ظن وأخواتها)

أي نظائرها. وببدأ بظن لأنها أم الباب، فقال:

(انصِبْ بِظَنَّ الْمُبْتَدَأْ) على أنها مفعولان لها على الصحيح، وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبهما أيضاً بـ(كُلُّ فِعْلٍ) يذكر (بعدَهَا) أي بعد ظن (على الأثر) بفتحتين، ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة ومحل ذلك ما لم تعلق أو تلغ، والتعليق هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً بسبب توسط ما له الصدارية بينها وبين معموليها نحو: علمت لزيد قائم. والإلغاء هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه والإعمال والإلغاء حينئذ على السواء أو تأخره والإعمال حينئذ أرجح. فال الأول نحو: زيد ظنت قائم، والثاني نحو: زيد قائم ظنت. ويمتنع الإهمال مع تقدمه نحو: ظنت زيداً قائماً.

وذلك الفعل (كـ) الفعل في (خِلْتُهُ) أي ظنته، وقد ترد للبيتين كما في قوله:

دعاني الغوانبي عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول وأصل خلت: خيلت، بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء إلى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنيين و(حَسِيبَتُهُ) أي ظنته، وقد ترد للبيتين كما في قوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً  
و(زَعْمَتُهُ) أي ظنته، وأما بمعنى كفلته فليس مما نحن فيه لأنها تتعدى إلى  
مفعول واحد تقول: زعمت زيداً أي كفلته.

٤٥ - رَأَيْتُهُ وَجَدْتُهُ عَلِمْتُهُ .. . . . .

٤٦ - جَعَلْتُهُ اتَّخَذْتُهُ وَكُلَّ مَا مِنْ هَذِهِ صَرْفَتُهُ فَلِيَعْلَمَا

٤٧ - كَقَوْلِهِمْ ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْحِدًا وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا

و(رأيته) أي علمته، وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لأنها تتعدي إلى مفعول واحد، تقول: رأيت زيداً، أي أبصرته و(وجدته) أي علمته، وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لأنها تتعدي إلى مفعول واحد تقول: وجدت زيداً أي أصبته و(علمته) لا بمعنى عرفته، وإنما تعدد حينئذ لمفعول واحد تقول: علمت المسألة أي عرفتها.

و(جعلته) أي صيرته ونقلته من حالة إلى حالة و(اتخذته) أي صيرته ونقلته من حالة إلى حالة (وكل ما من هذه) الأفعال (صرفته) كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول فهو مثلها (فليعلم) أي فيعلمون فالآلف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيداً منحدداً) من الشدة وخلته قائماً وحسبته صادقاً وزعمته عالماً ورأيتها محبوباً ووجدته نافعاً وعلمته صديقاً وجعلته معيناً واتخذته خليلاً (و) قولهم: (اجعل لنا هذا المكان مسجداً) وظن زيد قائماً إلى آخرها. ولا يخفى إن هذا القسم - أعني ظن وأخواتها - حقه أن يذكر في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطراداً وهكذا خبر كان واسم إن.

ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالاً أخذ في الكلام على ما يعرب تبعاً وهو أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل. وقد بدأ بالنعت لأنه كالجزء من متبعه، حيث قال:

## باب النعت

١٤٨ - النَّعْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرٍ يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظْهَرٍ

### (باب) بيان (النعت)

وهو لغة: وصف الشيء بما هو فيه.  
واصطلاحاً: التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق  
فيه. فهو قسمان:

الأول: يسمى نعتاً حقيقةً وهو الرافع لضمير المنعوت.  
والثاني: يسمى سبيباً وهو الرافع للظاهر المضاف إلى السبب وهو ضمير  
المنعوت كما أشار إلى ذلك بقوله:

(النَّعْتُ) بمعنى التابع المخصوص (إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرٍ) مستتر (يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ)  
وذلك هو النعت الحقيقي (أو) رافع (لِمُظْهَرٍ) أو لضمير بارز.

ثم إن المنعوت له عشرة أحوال: الرفع، والنصب، والجر، والإفراد،  
والثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير.

ولا تجتمع كلها في وقت واحد، ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعاً  
ومنصوباً ومجروراً في حالة واحدة ولا مفرداً ومثنى ومجموعاً كذلك، ولا مذكراً  
ومؤنثاً معاً، ولا معرباً ومنكراً كذلك. وإنما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة:

واحد من أوجه الإعراب الثلاثة. وواحد من الإفراد والثنية والجمع. وواحد  
من التذكير والتأنيث. وواحد من التعريف والتنكير. ولذلك لا يتبع النعت المنعوت  
في جميع العشرة معاً سواء كان حقيقياً أو سبيباً وإنما يتبعه الأول في الأربعة  
المذكورة كما أشار إلى ذلك بقوله:

- ١٤٩ - فَأَوْلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْ عَشْرَةِ لَأْرَبِعٍ  
 ١٥٠ - فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ  
 ١٥١ - كَذَا مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْتَّذْكِيرِ وَالضَّدِّ وَالْتَّغْرِيفِ وَالثَّنَكِيرِ  
 ١٥٢ - كَقَوْلَنَا : جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ وَجَاءَ مَعْهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ

(فَأَوْلُ الْقِسْمَيْنِ) وهو الرافع لمضمير مستتر يعود إلى المنعوت الذي هو الحقيقى (منه) أي من النعت، ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله: (أتبع) بقطع الهمزة (مَنْعُوتُهُ مِنْ عَشْرَةِ) بسكون الشين للضرورة (لأربعة) أي في أربعة من عشرة كما علمته مما سبق.

وقد أبدل من قوله في أربع قوله: (فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ) الثلاثة، وقد بيّنها بقوله: (مِنْ رَفْعٍ أَوْ خَفْضٍ أَوْ انتِصَابٍ) وأو في ذلك بمعنى الواو لأنه بيان لأوجه الإعراب الثلاثة كما علمت، فإن جعل بياناً للواحد منها كانت أو على بابها. (كذا) في واحد (من الإفراد) والضد (و) في واحد من (الذكير والضد) ضد الإفراد التثنية والجمع، ضد الذكير التأنيث (و) كذا في واحد من (التغريف والتنكير) فتلخص أنه يتبع منعوه في أربعة من عشرة.

وذلك (كَقَوْلَنَا : جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ) فإن النعت فيه تبع منعوه في واحد من أوجه الإعراب وهو الرفع وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وهو الإفراد، وفي واحد من الذكير والتأنيث وهو الذكير، وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التعريف، فقد تبعه في أربعة من عشرة.

وكقولنا: زيد (وَجَاءَ مَعْهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ ) فإن النعت فيه تبع منعوه في واحد من أوجه الإعراب كما في الذي قبله، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وهو الجمع، وفي واحد من الذكير والتأنيث وهو التأنيث، وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التنكير. وأما الثاني فيتبعه في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التعريف والتنكير، ولا يتبعه في شيء من الخمسة الباقيه.

ويلزم الإفراد وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعاً كما أشار إلى ذلك بقوله:

- ١٥٣ - وَثَانِي الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدٌ  
 ١٥٤ - وَاجْعَلْهُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالتَّذْكِيرِ  
 ١٥٥ - مِثَالُهُ: قَدْ جَاءَ حُرَّتَانَ  
 ١٥٦ - وَمِثْلُهُ أَتَى غُلَامُ سَائِلَهُ

(وَثَانِي الْقِسْمَيْنِ) وهو الرافع للمظهر أو للضمير البارز (منه) أي من النعت، ولا يخفى أن الواو داخلة على قوله: (أَفْرِدٌ) بقطع الهمزة، والتقدير: وأفرد ثانٍ القسمين منه (وَإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ) حال كونه (غَيْرُ مُفْرِدٌ) بأن كان مثنى أو مجموعاً لأن النعت كال فعل وهو ملازم للإفراد إذا أُسند للظاهر إلا على لغة: أكلوني البراغيث، كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

وجرد الفعل إذا ما أُسندَا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعداً وسعدوا الفعل للظاهر بعد مسند

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كال فعل المسند للظاهر كما أشار إليه بقوله: (وَاجْعَلْهُ) أي ثانٍ القسمين (في) واحد من (التَّأْنِيْثِ وَالتَّذْكِيرِ) لا فيهما معًا كما لا يخفى. والجار والمجرور متعلق بقوله: (مُطَابِقًا) أي موافقاً (لِلْمُظْهَرِ المَذْكُورِ) فإن كان الظاهر المذكور مذكراً ذكر النعت وإن كان المنعوت مؤنثاً.

(مِثَالُهُ: قَدْ جَاءَ حُرَّتَانَ \* مُنْطَلِقٌ رَوْجَاهُمَا الْعَبْدَانَ) فمنطلق مفرد وإن كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وإن كان المنعوت مؤنثاً وإن كان الظاهر المذكور مؤنثاً أنت النعت.

وإن كان المنعوت مذكراً كما أشار إلى ذلك بقوله: (وَمِثْلُهُ أَتَى غُلَامُ سَائِلَهُ \* رَوْجَتُهُ) أي زوجة ذلك الغلام (عَنْ دَيْنِهَا الْمُحْتَاجِ لَهُ) أي إليه. والشاهد في قوله: سائله، فإنه مطابق للظاهر في التأنيث وإن كان المنعوت مذكراً وإياك أن تتوجهم أنه تبع منعوته في الإفراد لأن كونه مفرداً هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفافي.

## باب العطف

- ١٥٧ - وَأَتَبْعُوا الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِغْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ  
١٥٨ - وَتَسْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِثْبَاعِ كُلِّ مِثْلِهِ إِنْ يُعْظَفُ  
..... ١٥٩ - بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ .....

ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال:

١٥٩ - ..... أو وَأْمَ وَثَمَّا حَتَّى ..

### (باب) بيان (العطف)

وهو لغة: الثنائي والرجوع. وأما اصطلاحاً: فهو قسمان، عطف بيان وهو التابع الموضح أو المخصوص لمتبوعه الجامد غير المؤول بالمستقى، وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتية. وقد بيّن ذلك بقوله:

(وَأَتَبْعُوا) أي العرب أو النحاة (**المَعْطُوف**) وهو التابع المخصوص. وقوله: (**بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ**) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله: (**فِي إِغْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ**) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله:

(وَتَسْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِتْبَاعِ كُلِّ) منها (مثله) فتعطف الأسماء على الأسماء وتعطف الأفعال على الأفعال، وم محل ذلك في عطف النسق (**إِنْ يُعَظِّفُ**) بأحد هذه الحروف التي هي:

(**بِالْوَاوِ**) وهي لمطلق الجمع ويقال للجمع المطلق، فمؤدى العبارتين واحد عند النحوين وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما ولذلك جعلوا مطلق الماء شاملًا لأي ماء كان حتى المستعمل والمتنجس، وجعلوا الماء المطلق خاصاً بما يسمى ماء بلا قيد. فالفرق بين العبارتين اصطلاح فقهي (**وَالْفَاءُ**) وهي للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب في كل شيء بحسبه، فيقال: دخلت مكة فالمدينة، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق. ويقال أيضاً: تزوج زيد فولد له، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء و前提是اته. ولا يرد قوله تعالى: **﴿أَخْرَجَ الْمُرْعَى فَجَعَلَهُ عُثَاءً أَحْوَى﴾** [الأعلى: الآيات ٤ - ٥]، وكذلك قوله تعالى: **﴿فَخَلَقْنَا الْعَلْقَةَ مُضْنَكَةً﴾** [المؤمنون: الآية ١٤]، **﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْنَكَةَ عَظِيمًا﴾** [المؤمنون: الآية ١٤] لأن التقدير، والله أعلم، في الأول: فمضت مدة فجعله غثاء أحوى، وفي الثاني: فمضت مدة فخلقنا العلقة مضنكة، فمضت، مدة فخلقنا المضنكة عظاماً.

و(**أَوْ**) وهي بعد الطلب للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين كما في

- ١٥٩ - ..... وَبَلْ وَلَا وَلَكِنْ إِمَّا  
 ١٦٠ - كَجَاءَ زَيْدُ ثُمَّ عَمْرُو أَكْرِيمٍ زَيْدًا وَعَمْرًا بِاللِّقَاءِ وَالْمَطْعَمِ

قولك : تزوج هنداً أو اختها ، وللإباحة إن جاز الجمع بينهما كما في قوله : جالس الحسن أو ابن سيرين . ويعد الخبر للإبهام إن كان المتكلم عالماً بالحكم لكنه أبهم على السامع كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ : الآية ٢٤] ، وللشك إن كان المتكلم متربداً في الحكم كما في قوله : جاء زيد أو عمرو ، وإذا لم تعلم أيهما جاء .

(وَأَمْ) وهي قسمان : متصلة ومنفصلة . فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو : أعنديك زيد أم عمرو وأو بهمزة التسوية نحو قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة : الآية ٦] . ومثل همزة التسوية ما في معناها كما أدرى وما أبالي ، وليت شعري . والمنفصلة ، وتسمى المنقطعة ، هي التي لم تسبق بشيء من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهي مختصة بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل : ليست عاطفة أصلاً لا مفرداً ولا جملة .

(وَثُمَّ) بضم المثلثة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين المتعاطفين زائد على ما لا بد منه بينهما أخذأ مما مر ، وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى : ﴿خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَحْدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر : الآية ٦] ، وبمعنى الفاء كما في قول الشاعر :

كهر الرديني تحت العجاج    جرى في الأنابيب ثم اضطرب  
 و(حتى) وهي للتدرج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها في شرف أو عدمه ، ويشترط أيضاً كونه جزءاً له ولو حكمأً وكونه ظاهراً ومفرداً .

(تنبيه) إنما لم يقل الناظم في بعض المواقع كما صنع الأصل حيث قال : حتى في بعض المواقع ، لأن ذلك لا يختص حتى بل غيرها كذلك لأن كل حرف من هذه الحروف له معان غير العطف لكن أجيب عن الأصل بأنه إنما خص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لأن العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله في بعض المواقع لجميع الحروف لا لخصوص حتى .

١٦١ - وَفَئَةٌ لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَحْضُرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَرُزُولَ الْمُنْكَرُ

(وَبِإِلَّا) بعد نفي أو نهي أو إيجاب أو أمر هي في الأولين لإثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها، وفي الآخرين تصرف الحكم إلى ما بعدها ويصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه. وعلم مما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال: أضربت زيداً بل عمراً.

(وَلَا) بعد أمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الراجع نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي. وهي لنفي الحكم بما بعدها وإثباته لما قبلها.

(وَلَكِنْ) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك.

(وَإِمَّا) بكسر الهمزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة. والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل لمجرد التفصيل والعاطف الواو قبلها وهي مثل أو في معانيها فتكون بعد الطلب للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: الآية ٤].

وللإباحة إن جاز الجمع بينهما نحو قولك: تعلم إما فقهاً وإما نحواً. ويعد الخبر للإبهام إن كان المتكلم عالماً بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو. وللشك إن كان المتكلم متربداً في الحكم نحو: قرأت إما سورة كذا وإما سورة كذا، إذا لم تعلم أيهما قرأت.

وقد مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال: وذلك (كـ) قولك (جـاء رَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو) وكقولك (أَكْرِمٌ رَيْدًا وَعَمْرًا بِاللَّقاءِ وَالْمَطْعَمِ) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة.

(وـ) كقولك (فَئَةٌ) أي جماعة (لَمْ يَأْكُلُوا) من الطعام (أَوْ) لم (يَحْضُرُوا) موضعه (حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَرُزُولَ الْمُنْكَرُ بفتح الكاف). ولا يخفى أن العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على الفعل، وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم.

ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام على التوكيد، فقال:

## باب التوكيد

- ١٦٢ - وَجَاءِرُ فِي الْاسْمِ أَنْ يُؤَكِّدًا فَيَتَبَعُ الْمُؤَكِّدُ الْمُؤَكِّدًا  
١٦٣ - فِي أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ وَالْتَّعْرِيفِ لَا مُنْكَرٌ فَمَنْ مُؤَكِّدٌ خَلَا

### (باب) بيان (التوكيد)

بالواو وبالهمز وبالألف . والأول هو الأفصح وهو الذي جاء به القرآن . قال تعالى : ﴿وَلَا تَقْضُوا الْأَيَّمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل : الآية ٩١] .  
وهو لغة : التقوية .

وأما اصطلاحاً : فهو قسمان ، لفظي ومعنوي . فاللفظي : إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه وسيأتي الكلام عليه . والمعنى : تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

ويختص بالاسم كما أشار إليه بقوله : (وجائز في الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للمفعول (فيتبع المؤكدة) بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدة) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول .

(في) واحد من (أوجه الإعراب) الثلاثة فيتبعه في الرفع إن كان مرفوعاً وفي النصب إن كان منصوباً وفي الخفض إن كان مخوضاً (و) يتبعه أيضاً في (التعريف) فيكون تابعاً لمؤكد معرف (لا) لمؤكد (منكر) لأن الفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع المنكر (فـ) هو (من مؤكدة خلا) عند البصريين . وأما قوله :

\* يا ليت عدة حول كله رجب \*

فشاذ ويكون بالأفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها إلى غيرها ، وتلك الأفاظ المعلومة منها ما هو مشهور ومنها ما هو غير مشهور .

- ١٦٤ - وَلَفْظُهُ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَرْبَعٌ نَفْسٌ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلُّ أَجْمَعٍ  
 ١٦٥ - وَغَيْرُهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعَا مِنْ أَكْتَعَ وَأَبْتَعَ وَأَبْصَعَا  
 ١٦٦ - كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَقُلْ أَرَى جَيْشَ الْأَمْيَرِ كُلُّهُ تَأْخَرَا

فالمشهور ما ذكره بقوله: (وَلَفْظُهُ الْمَشْهُورُ فِيهِ) أي في التوكيد (أربعة) من الألفاظ، وهي: (نَفْسٌ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلُّ أَجْمَعٍ) والأولان يؤكذ بهما الرفع المجاز والأخيران يؤكذ بهما الإحاطة والشمول ولذلك لا يؤكذ بهما الإملالة أجزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكماً وهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتاً لبعض أجزائه دون بعض كما في قوله: اشتريت العبد كله، فإن أجزاء العبد وإن لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة لكن ينفصل حكماً لجواز أن يشتري نصفه دون نصفه الآخر.

وغير المشهور ما ذكره بقوله: (وَغَيْرُهَا) أي غير الأربع المذكورة (تَوَابِعُ بالتنوين للضرورة) لكونها توابع لا جمع لا تقدم عليه ولا يؤكذ بها استقلالاً. وشذ قوله:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً      تحملني الزلفاء حولاً أكتعا  
 إذا بكيت قبليتني أربعاً      إذا أظل الدهر أبكي أجمعا  
 ثم بين ذلك الغير بقوله: (مِنْ أَكْتَعَ) وهو من تكتع الجلد إذا اجتمع (وَأَبْتَعَ) وهو من البتع وهو طول العنق (وَأَبْصَعَا) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو العرق المجتمع. ففي التأكيد بكل من هذه الثلاثة إشارة إلى أن المؤكذ اجتمعت أجزاؤه ولم يختلف منها شيء، وتقديم الناظم أبتاع على أبصع مجارة الكلام، الأصل والأصح العكس، فآخرها أبتاع والأصل إفراد النفس عن العين.

(ك) قوله (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) وقد يجمع بين النفس والعين ولكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك: جاء زيد نفسه عينه (و) إذا أكدت بكل فـ(قُلْ أَرَى) أي أعلم أو أبصر (جَيْشَ الْأَمْيَرِ) أي جنده (كُلُّهُ) وجملة (تَأْخَرَا) في محل المفعول الثاني لأرى إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية.

- ١٦٧ - وَطْفُتْ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَا مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ أَكْتَعِينَا
- ١٦٨ - وَإِنْ تُؤْكِدْ كِلْمَةً أَعْدَتْهَا بِلْفَظِهَا كَقَوْلِكَ: انتَهَى انتَهَى

وإذا أكدت بأجمعين وتوابعها فقل: (وَطْفُتْ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَا) حال كونها (مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ أَكْتَعِينَا) كأبصرين وأبتعين وهذا في الجمع المذكر، وتقول في الجمع المؤنث: جاءت النساء جمع كتع بضم بـتـع، وتقول في نحو الجيش: جاء الجيش أكتـعـبـ أبـصـعـ أبـتـعـ . وتقول في نحو القبيلة: جاءت القبيلة جمـعـاءـ كـتعـاءـ بـصـعـاءـ .

ولما أنهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال: (وَإِنْ تُؤْكِدْ كِلْمَةً) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أَعْدَتْهَا) أي أعدت تلك الكلمة (بِلْفَظِهَا) أو بمرادفها، وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل، فالأول كقولك: قام رجل رجل . والثاني كقول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بشنة إنها     أخذت عليّ مواثيقاً وعهوداً  
والثالث: (كَقَوْلِكَ: انتَهَى انتَهَى) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتمام  
حيث أشار إليه انتهاء الباب .

ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البدل، فقال:

## باب البدل

- ١٦٩ - إِذَا اسْمُ أَوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلَا وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفٍ خَلَا
- ١٧٠ - فَاجْعَلْهُ فِي إِغْرَابِهِ كَالْأَوَّلِ مُلْقِبًا لَهُ بِلْفَظِ الْبَدْلِ
- ١٧١ - كُلُّ ..... . . . . .

### (باب) بيان (البدل)

وهو لغة: العوض. واصطلاحاً: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك. ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله: (إِذَا اسْمُ أَوْ فِعْلٌ) يدرج الهمزة (**لِمِثْلِهِ تَلَا**) أي تبع مثله من الاسم والفعل (**وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي**) أي الحال أن الحكم للثاني (**وَعَنْ عَطْفٍ**) بالحرف (**خَلَا**) أي الحال أنه خلا عن عطف. واحترز بقوله: والحكم للثاني عن النعت والتوكيد وعطف البيان، فإن الحكم فيها للأول لا للثاني. وبقوله: وعن عطف خلا عن عطف النسق، فإنه وإن كان الحكم فيه للثاني كالأول لكن لم يخل عن العطف.

وجواب إذا جملة قوله: (فَاجْعَلْهُ) أي الاسم أو الفعل، وإنما أفرد الضمير لأن العطف بأو وهي لأحد الشيئين أو الأشياء، فكأنه قال: فاجعل أحدهما (**فِي إِغْرَابِهِ**) من رفع ونصب وخفض في الاسم أو رفع ونصب وجذم في الفعل (**كَالْأَوَّلِ**) أي مثل الأول منهما حال كونك (**مُلْقِبًا**) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (**لَهُ**) أي لأحدهما (**بِلْفَظِ الْبَدْلِ**) أي بلفظ هو البدل.

ولما ذكر حكم البدل شرع في بيان أقسامه فقال: (كُلُّ) من كل أي بدل كل من كل، وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالأول وإنما لم يعبر الناظم بما عبر به الأصل في هذا القسم، أعني قوله: بدل شيء من شيء، لأن ذلك لا يختص ببدل الكل بل يشمل غيره إذ بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه

- ١٧١ - . . . . . وَيَعْضُ وَاشْتِمَالُ وَغَلْطٌ كَذَاكَ إِضْرَابٌ فِي الْخَمْسِ اِنْضَبْطٌ
- ١٧٢ - كَجَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَأَكَلَ عَنِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلْ
- ١٧٣ - إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسْ وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَسْ

بدل الشيء من الشيء. لكن أجيوب عن الأصل بأن المراد بالشيء المساوي لا مطلق الشيء وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور. وعبر ابن مالك ببدل المطابق وهو أولى لصلاحيته لاسم الله تعالى نحو: «إِلَى صَرَاطِ الْعَزِيزِ الْعَمِيدِ ﴿الله﴾» [إبراهيم: الآيات ١ - ٢]، في قراءة الجر (وبعضاً) من كل، أي وبديل بعض من كل، وضابطه أن يكون الثاني جزءاً من الأول قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً أو مساوياً (واشتِمَال) أي وبديل اشتِمَال. وضابطه أن يشتمل المبدل منه على المبدل وإن لم يكن كاشتمال الظرف على المظروف (وَغَلْطٌ) أي وبديل غلط، وليس المراد أن البدل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلط. وضابطه أن لا يقصد ذكر الأول بل يسبق إليه لسانه (كَذَاكَ إِضْرَابٌ) أي بدل إضراب، ويسمى بدل البداء. وضابطه أن يقصد ذكر الأول ثم بعد الإخبار به يبدو له أن يخبر بالثاني وحيثـنـد (فِي الْخَمْسِ اِنْضَبْطٌ) أي فالبدل انضبط بهذه الخمس.

وقد أغفل الناظم سادساً وهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الأول ثم يتبيّن فساد ذلك فيقصد ذكر الثاني. لا يقال: يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لأننا نمنع ذلك إذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان.

وقد مثل الناظم لما ذكره من الأقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال:

فال الأولى - أعني بدل الكل من الكل - (كـ) قوله: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَ) الثاني - أعني بدل البعض من الكل - قوله: (أَكَلَ عَنِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَ) ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور كما مثل الناظم أو مقدر كما في قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ جُنُونٌ الْبَيْتُ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: الآية ٩٧] أي من استطاع منهم (وـ) الثالث أعني بدل الاشتِمَال قوله (وَقَدْ وَصَلْ إِلَيَّ) بتشديد الياء (زَيْدٌ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسْ) أي درسه. والرابع والخامس والسادس، أعني بدل الغلط وبدل الإضراب وبدل النسيان (وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بَكْرًا الْفَرَسْ).

- ١٧٤ - إِنْ قُلْتَ بِكُرَاً دُونَ قَصْدِ فَغَلْطٌ أَوْ قُلْتَهُ قَصْدًا فَإِضْرَابٌ فَقَطْ
- ١٧٥ - وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنْ يُثْبَتْ يَدْخُلُ جَنَانًا لَمْ يَنْلُ فِيهَا تَعْبٌ

فـ(إِنْ قُلْتَ بِكُرَاً دُونَ قَصْدِ) بأن سبق إليه لسانك (فـ)لفظ الفرس في المثال المذكور (غَلْطٌ) أي بدل غلط (أَوْ قُلْتَهُ) أي بكرًا (قصداً) بأن قصدته أولاً ثم بعد الإخبار به بدا لك أن تخبر بالفرس (فـ)لفظ الفرس (إِضْرَابٌ فَقَطْ) أي بدل إضراب لا غلط، ويسمى بدل للباء كما علمت أو قلته قصداً ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس للفظ الفرس بدل نسيان وهذه الأمثلة كلها في بدل الاسم من الاسم.

ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في قوله : (وَالْفِعْلُ) أي وبدل الفعل (منْ فِعْلٍ كـ) قوله : (مَنْ يُؤْمِنْ) بما جاء به النبي ﷺ (يُثْبَتْ) على إيمانه (يَدْخُلُ جَنَانًا لَمْ يَنْلُه) (فِيهَا تَعْبٌ) فمن شرطية ويؤمن فعل الشرط ويثبت جواب الشرط ويدخل جناناً بدل من يثبت وهو بدل كل من كل لأن المراد بالثواب دخول الجنان ولم ينله فيها تعب بدل من يدخل جناناً وهو بدل اشتعمال لأن دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها . وقد سئل بعضهم لبدل الكل من الكل بقوله تعالى : «وَمَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴿٦٩﴾ يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ» [الفرقان: الآيات ٦٨ - ٦٩] ، ولبدل البعض من الكل بما إذا قلت : إن تصلي وتسجد الله يرحمك ، ولبدل الاشتعمال بقول الراجز :

إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايِعَا      تَؤْخِذْ كِرْهًا أَوْ تَجِيءْ طَائِعَا  
وَلَبَدْ الْغَلْطُ وَالْإِضْرَابُ وَالنُّسِيَانُ بِمَا إِذَا قَلْتَ : إِنْ تَأْتَنَا تَسْأَلُنَا نَعْطُكُ ، فَإِنْ قَلْتَ : تَأْتَنَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ بَأْنَ سَبَقَ لِسَانَكَ إِلَيْهِ فَتَسْأَلُنَا بَدْ غَلْطٌ وَإِنْ قَلْتَ : تَأْتَنَا قَصْدًا بَأْنَ قَصْدَتْهُ أَوْلًا ثُمَّ بَعْدَ الْإِخْبَارِ بِهِ بَذَلَكَ أَنْ تَخْبِرَ بِتَسْأَلُنَا فَتَسْأَلُنَا بَدْ إِضْرَابٌ ،  
وَيُسَمَّى بَدْ الْبَاءَ كَمَا تَقْدُمُ . وَإِنْ قَلْتَ : تَأْتَنَا قَصْدًا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَكَ فَسادَ ذَلِكَ الْقَصْدَ فَقصدت ذكر تسألنا بدل نسيان .

ولما أنهى الكلام على مرفوعات الأسماء شرع في الكلام على منصوباتها

قال :

## باب منصوبات الأسماء

- ١٧٦ - ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ خَلَّتْ مَنْصُوبَةً وَهَذِهِ عَشْرُ تَلْتُ
- ١٧٧ - وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ أَوْلَاهَا فِي الدُّكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ
- ١٧٨ - وَذَلِكَ اسْمٌ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاحْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعِ
- ١٧٩ - فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدِ انْحَاصَرَ وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ الَّذِي ظَهَرَ

### (باب) بيان (منصوبات الأسماء)

أي الأسماء المنصوبة، أو المنصوبات من الأسماء، أو منصوبات هي الأسماء. فالإضافة في كلامه إما من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة التي على معنى من، أو من الإضافة البينية.

وقد بيّنها بقوله: (ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ خَلَّتْ) أي مضت حال كونها (منصوبةً) فلا حاجة إلى ذكرها هنا. والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم إن ومفعولاً ظن (وهذه) المذكورات هنا (عَشْرُ تَلْتُ) أي تلت الثلاثة المتقدمة (وَكُلُّهَا) أي كل هذه العشرة (تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ) أي ترتيب كل. (أَوْلَاهَا فِي الدُّكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ) والضمير في به يعود إلى الموصوف المحدوف، والتقدير اسم مفعول به (وَذَلِكَ) أي المفعول به هو (اسْمٌ جَاءَ) حال كونه (مَنْصُوبًا) لفظاً كما في قوله: ضربت زيداً، أو مهلاً كما في قوله: ضربت هذا، أو تقديرأً كما في قوله: ضربت الفتى. وحال كونه (وَقَعَ عَلَيْهِ) أي تعلق به (فِعْلٌ) لغوي وهو الحدث إثباتاً (كـ) قوله (اَحْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعِ) أو نفياً كقولك: لا تحذروا أهل التقوى.

وهو قسمان لا ثالث لهما كما أشار إليه بقوله: (فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدِ انْحَاصَرَ) فلا يخرج عنهما (وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ الَّذِي ظَهَرَ) أي في قوله: احذروا أهل الطمع.

- ١٨٠ - وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا مُتَّصِلٌ كَجَاءَنِي وَجَاءَنَا وَمُنْفَصِلٌ
- ١٨١ - مِثَالُهُ إِيَّايَ أَوْ إِيَّانَا حَيَّيْتَ أَكْرِمٌ بِالَّذِي حَيَّانَا
- ١٨٢ - وَقَسْ بِذِينِ كُلَّ مُضْمَرٍ فُصِلٌ وَبِاللَّذِينَ قَبْلُ كُلَّ مُتَّصِلٌ
- ١٨٣ - فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدِ انْحَضَرْ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرْ

(وَغَيْرُهُ) أي غير الذي ظهر (قِسْمَانِ أَيْضًا) أحدهما (مُتَّصِلٌ) وذلك (كـ) قولك : (جَاءَنِي) عمرو (وَجَاءَنَا) الآخر (وَمُنْفَصِلٌ\*) (مِثَالُهُ) أي مثال المنفصل (إِيَّايَ) حيث (أَوْ إِيَّانَا حَيَّيْتَ) من التحية (أَكْرِمٌ بِالَّذِي حَيَّانَا) هذا ليس محط المثال وإنما هو تتميم اقتصر الناظم في تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضميري المتكلم ولم يذكر غيرهما لعلمه بالمقاييسة كما أشار إليه بقوله : (وَقَسْ بِذِينِ) أي بهذين الضميرين ، أعني إيابي وإيانا (كُلَّ مُضْمَرٍ) من ضمائر المخاطب كما في قولك : إيابي يا زيد أكرمت وإياك يا هند أكرمت وإياكم يا زيدان أو يا هندان أكرمت ، وإياكم يا زيدون أكرمت ، وإياكن يا هندات أكرمت . وضمائر الغائب كما في قولك : زيد إيه أكرمت ، وهنداً إيهها أكرمت ، والزيدان أو الهدان إيهما أكرمت ، والزيدون إيههم أكرمت ، والهنودات إيهن أكرمت .

(وـ) قس (بِاللَّذِينَ قَبْلُ) أي بالضميرين اللذين ذكرًا قبل ذلك في المتصل (كُلَّ) مضمر (مُتَّصِلٌ) من ضمائر المخاطب كما في قولك : أكرمتك يا زيد ، أكرمتك يا هند ، أكرمتكم يا زيدان ، أو يا هندان ، أكرمتكم يا زيدون ، أكرمتكن يا هندات ، وضمائر الغائب كما في قولك : زيد أكرمته ، وهند أكرمتها ، والزيدان أو الهدان أكرمتهم ، والزيدون أكرمتهم ، والهنودات أكرمتهن . وحيثئذ (فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا) أي من المتصل والمنفصل (قَدِ انْحَضَرْ \* مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ) أي من أنواع كل قسم منهمما (في اثْنَيْ عَشَرْ) اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب ، وجملتها اثنا عشر . وأعلم أن الضمير فيما تقدم إنما هو الكاف والهاء في المتصل ، وأيابي في المنفصل ، واللوافق لها حروف خطاب وغيبة وتكلم وتشية وجمع على الصحيح ، لكن الضمير في هاء الغائبة مجتمع الهاء والألف للزوم الألف . وحكي السيرافي أنه لا خلاف في ذلك كما قاله في «التسهيل» . ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على المصدر فقال :

## باب المصدر

١٨٤ - وَإِنْ تُرِدْ تَضْرِيفَ نَحْوِ قَامَا فَقُلْ: يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَاماً

١٨٥ - فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَضْدُرُ وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ

### (باب) بيان (المصدر)

وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فإنه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو: توضأً وضوءاً، واغسل غسلاً.

وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وإنما المراد بيانه من حيث أنه ينصب مفعولاً مطلقاً. وهو إما مؤكّد لعامله نحو: ضربت ضرباً، أو مبين لنوعه نحو: ضربت ضرب الأمير، أو لعدده نحو: ضربت ضربتين.

وقد ذكر الناظم ضابطاً للمصدر توضيحاً للمتعلم حيث قال: (وَإِنْ تُرِدْ تَضْرِيفَ نَحْوِ قَامَا) أي تحويله إلى صيغ مختلفة (فَقُلْ: ) في مضارعه (يَقُومُ ثُمَّ قُلْ) في مصدره (قِيَاماً) وقل في أمره قم ، وفي اسم الفاعل منه قائم.

(فَمَا يَجِيءُ ) حال كونه (ثَالِثًا) في تصريف الفعل (ف-) وهو (المَضْدُرُ ) وهذا إنما هو بحسب ما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بال المصدر وإلا فقد يجيء المصدر أولاً كما إذا نطقت أولاً بال مصدر ثم بالماضي وهكذا لو قد يجيء ثانياً كما إذا نطقت أولاً بالماضي ثم بال مصدر وهكذا، وقد يجيء رابعاً كما إذا نطقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالأمر ثم بال مصدر وهكذا، أو قد ذكر حكمه بقوله: (وَنَصْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ).

وهو قسمان: لفظي ومعنى. فال الأول: ما وافق فعله في اللفظ والمعنى . والثاني: ما وافقه في المعنى فقط .

- ١٨٦ - فَإِنْ يُوَافِقْ فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى فِي الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى
- ١٨٧ - أَوْ وَافِقَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَقَدْ رُوِيَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْفَعْلِ فَهُوَ مَعْنَوِي
- ١٨٨ - فَقُمْ قِيَامًا مِنْ قَبْلِ الْأَوَّلِ وَقُمْ وُقُوفًا مِنْ قَبْلِ مَا يَلِي

كما أشار إليه بقوله : (فَإِنْ يُوَافِقْ) أي المصدر (فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى) في الذكر (في الْلَّفْظِ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات (وَ) في (الْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى) وهذا هو القسم الأول .

(أَوْ وَافِقَ) فعله في (الْمَعْنَى فَقَطْ) أي دون اللفظ (وَقَدْ رُوِيَ) أي المصدر (بِغَيْرِ لَفْظِ الْفَعْلِ فَهُوَ مَعْنَوِي) وهذا هو القسم الثاني .

وإذا عرفت ذلك (فَقُمْ قِيَامًا مِنْ قَبْلِ الْأَوَّلِ) وهو اللغطي (وَقُمْ وُقُوفًا مِنْ قَبْلِ مَا يَلِي) وهو المعنوي . وهذا التقسيم إنما يتماشى على ما ذهب إليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المذكور معه ، وأما على ما ذهب إليه غيره من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظياً أبداً لأن فعله لا يكون إلا من لفظه .

ولما تكلم على المصدر أخذ يتكلم على الطرف ، فقال :

## باب الظرف

- ١٨٩ - هُوَ اسْمٌ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ انْتَصَبَ كُلُّ عَلَى تَقْدِيرٍ فِي عِنْدَ الْعَرَبِ  
١٩٠ - إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مُبْهَمًا وَمُظْلَقاً فِي غَيْرِهِ فَلَيُعْلَمَا

### (باب) بيان (الظرف)

وهو لغة: الوعاء. واصطلاحاً: ما ذكره بقوله: (هُوَ اسْمٌ وَقْتٌ أَوْ) اسم (مَكَانٌ) قد (انْتَصَبَ كُلُّ) منهما (عَلَى تَقْدِيرٍ) معنى (في) وهو الظرفية (عِنْدَ الْعَرَبِ) لأن العبرة بهم دون غيرهم.

ومحل ذلك (إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ) حال كونه (مُبْهَمًا) بأن دل على مكان غير معين كأمام وخلف ووراء إلى آخر الأمثلة الآتية في اسم المكان واحترز بذلك عما إذا كان ظرف المكان مختصاً بأن دل على مكان معين كمسجد ودار ونحو ذلك، فإنه لا ينصب على الظرفية إلا على سبيل التوسيع.

وأما ظرف الزمان فلا يتشرط أن يكون مبهماً كما أشار إليه بقوله: (وَمُظْلَقاً فِي غَيْرِهِ) أي غير ظرف المكان (فَلَيُعْلَمَا) فلا فرق بين أن يكون مبهماً أو مختصاً.  
وال الأول: هو ما دل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابطه كل ما لا يصلح جواباً لمتى ولا لكم.

والثاني: ما دل على زمان معين كيوم ويومين وضابطه كل ما صلح جواباً لمتى أو كم.

وعلم من ذلك أن المعدود من قبيل المختص خلافاً لمن جعله قسم ثانياً.  
ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج إلى بيان ما انتصب به فقال:

- ١٩١ - **وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ جَرَى**  
 ١٩٢ - **أَوْ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا أَوْ سِينِيَا**  
 ١٩٣ - **أَوْ غُدْوَةً أَوْ مَسَاءً أَوْ سَحْرً**  
 ١٩٤ - **أَوْ لَيْلَةَ الْاثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الْأَحَدِ**  
 ١٩٥ - **وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ سِرْ أَمَامَهُ**  
 ١٩٦ - **يَمِينَهُ شَمَالًا تَلْقَاءَهُ**  
 ..... .

(والنَّصْبُ) مكانيًا كان أو زمانياً (بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ) أي معه (جرى) فالزماني (ك) قوله: (سِرْتُ مِيلًا وَ) الزمانى قوله: (اعْتَكَفْتُ أَشْهُرًا) جمع شهر.

(أَوْ لَيْلَةً) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر (أَوْ يَوْمًا) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (أَوْ سِينِيَا) جمع سنة.

(أَوْ مُدَّةً) وهي القطعة من zaman (أَوْ جُمْعَةً) وهي الأسبوع (أَوْ حِينًا) وهو اسم لزمان مبهم.

(أَوْ سَحْرً) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا تنؤين إذا أردت به سحر ليلة بعينها وبالتنؤين إذا لم ترد به ذلك (أَوْ غُدْوَةً) وهو من وقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس (أَوْ بَكْرَةً) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة. قوله: (إِلَيَّ السَّفَرْ) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما.

(أَوْ) قم إليه (لَيْلَةَ الْاثْنَيْنِ أَوْ) قم إليه (يَوْمَ الْأَحَدِ أَوْ صُمْ غَدَّاً) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أَوْ سَرْمَدًا) وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له (أَوِ الْأَبْدُ)  
وهو مرادف للسرمد وكذلك الأمد وإن أغفله الناظم.

وقد تم تمثيل ظرف المكان بقوله: (وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ) قوله: زيد (سِرْ أَمَامَهُ)  
والأمام بفتح الهمزة مرادف لقدم وسيأتي (أَوْ) سر (خَلْفَهُ)  
وخلف بفتح الخاء المعجمة ضد أمام، أو سر (وَرَاءَهُ)  
ووراء بالمد مرادف لخلف، أو سر (قُدَّامَهُ)  
وقدم بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف.

أو سر (يَمِينَهُ)  
ويمين ضد شمال، أو سر (شَمَالًا)  
وشمال بكسر السين ضد يمين، أو سر (تَلْقَاءَهُ)  
أي مقابلة.

- ١٩٦ - ..... أو فَوْقَهُ أو تَحْتَهُ إِزَاءُهُ
- ١٩٧ - أَوْ مَعْهُ أَوْ حِذَاءُهُ أَوْ عِنْدَهُ أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ
- ١٩٨ - هُنَاكَ ثُمَّ فَرْسَخَا بَرِيدًا وَهَا هُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا

(أَوْ) سر (فَوْقَهُ) وهو المكان العالي (أَوْ) سر (تَحْتَهُ) وهو ضد فوق، أو سر (إِزَاءُهُ) بكسر الهمزة الأولى مع المد وهو بمعنى تلقاءه.

(أَوْ) سر (مَعْهُ) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع (أَوْ) سر (حِذَاءُهُ) بالمد أي قريباً منه (أَوْ) سر (عِنْدَهُ) وهو اسم لما قرب من المكان (أَوْ) سر (دُونَهُ) وهو اسم للمكان الأسفل (أَوْ) سر (قَبْلَهُ) وهو اسم للمكان المتقدم، أو سر (بَعْدَهُ) وهو اسم للمكان المتأخر.

أو سر (هُنَاكَ) وهو اسم إشارة للمكان بعيد، أو سر (ثُمَّ) بفتح المثلثة وهو بمعنى هناك، أو سر (فَرْسَخَا) وهو اثنا عشر ألف خطوة، أو سر (بَرِيدًا) وهو أربعة فراسخ (وَهَا هُنَا) اسم للمكان القريب (قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا) وفي ذلك إشارة إلى مفعول وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين، ومن معتل اللام وحدها كرمي، أو مع الفاء كوفي، يكون بفتح العين كمرمي وموفى ومن الأجوف كباع يكون بكسر العين، لكن يدخله النقل كمبيع. ومن الصحيح يكون بفتح العين إن كانت عين مضارعة مضمومة كما في أكل وطلع، أو مفتوحة كما في شرب وذهب. فتقول: مأكل ومطلع ومشرب ومذهب، سواء كان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر. فإن كانت عين مضارعه مكسورة كما في ضرب وكسب، كان بفتح العين في المصدر وبكسرها في اسمي الزمان والمكان فتقول: مضرب ومكبس بالفتح، إن أردت بكل منهما المصدر وبالكسر إن أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو: مكرم ومدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما.

ولما تكلم على الظرف أخذ يتكلم على الحال، فقال:

## باب الحال

- ١٩٩ - الحال وصف ذو انتصاب آت مفسراً لمبهم الهيئات  
٢٠٠ - وإنما يُؤْتَى بِهِ مُنْكَرًا وغالباً يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرًا

### (باب) بيان (الحال)

وهو لغة: ما عليه الشخص من خير أو شر. واصطلاحاً: ما ذكره الناظم بقوله: (الحال) هو (وصف) اسمًا كان أو جملة أو ظرفًا أو جارًا و مجروراً (ذو انتصاب) لأنه فضلة. والنصب إعراب الفضلات، والمراد بالفضلة: ما ليس جزء من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه وإلا لورد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَبْعَدُنَا لَعِينٌ﴾ [الدخان: الآية ٣٨].

واحتذر بذلك عن الخبر في نحو قوله: زيد ضاحك (آت) بمد الهمزة على أنه اسم فاعل لا بقتصرها على أنه فعل ماض حال كونه (مفسراً لمبهم الهيئات) محسوسة كانت كما في قوله: جاء زيد راكباً، أو غير محسوسة كما في قوله: تكلم زيد صادقاً. واحتذر بذلك عن التمييز في نحو قوله: الله دره فارساً. وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قوله: رأيت رجلاً راكباً.

( وإنما يُؤْتَى بِهِ) حال كونه (منكراً) لئلا يتوهם كونه نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً وحمل غيره عليه، وما جاء معرفة في الظاهر إما بالإضافة نحو: جاء زيد وحده، أو بآل نحو: أرسلها العراك، أو بالعلمية نحو: جاءت الخيل بداداً. فإن بداداً علم جنس على التبدد فهو مؤول بالنكرة فوجده بمعنى منفرد لو العراك بمعنى معركة وبداداً بمعنى متبددة (وغالباً) أي في الغالب (يُؤْتَى بِهِ) حال كونه (مؤخراً) بعد صاحبه ولو مفعولاً وإنما كان الغالب أن يُؤْتَى به مؤخراً لأنه فضلة وشأن الفضلات التأخر.

- ٢٠١ - كجاءَ رِيْدُ رَاكِبًا مَلْفُوفًا وَقَدْ ضَرَبَتْ عَبْدَهُ مَكْتُوفًا
- ٢٠٢ - وَقَدْ يَحِيُءُ فِي الْكَلَامِ أَوَّلًا وَقَدْ يَحِيُءُ جَامِدًا مُؤَوَّلًا
- ٢٠٣ - وَصَاحِبُ الْحَالِ الَّذِي تَقَرَّرَأَ مُعَرَّفٌ وَقَدْ يَحِيُءُ مُنَكَّرًا

وذلك (ك) قوله: (جاءَ رِيْدُ) حال كونه (رَاكِبًا مَلْفُوفًا). (وَقَدْ ضَرَبَتْ عَبْدَهُ) حال كونه (مَكْتُوفًا) فقد أتى في ذلك منكراً ولا يكون إلا كذلك نظراً للحقيقة ومؤخراً كما هو الغالب. (تبنيه): يصح أن يكون قوله مكتوفاً حالاً من زيد، وأن يكون حالاً من الضمير في قوله راكباً. على الأول تكون حالاً مترادة وعلى الثاني تكون حالاً متداخلة. (وَقَدْ يَحِيُءُ) أي الحال (في الْكَلَامِ) على خلاف الغالب (أَوَّلًا) كما في قوله: كيف جاء زيد، فكيف حال وقد جاء أو لا لأنه قبل صاحبه، وتقديم الحال هنا واجب لأن كيف لها الصداراة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون مشتقاً متقللاً (وَقَدْ يَحِيُءُ) حال كونه (جَامِدًا) لفظاً (مُؤَوَّلًا) معنى كما في قوله تعالى: «فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ» [النساء: الآية ٧١] أي متفرقين. وقد يحيىء غير متقلل كما في قوله تعالى: «هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً» [فاطر: الآية ٣١]، فمصدقاً حال غير منتقل بل لازم للحق. (وَصَاحِبُ الْحَالِ الَّذِي تَقَرَّرَأَ) فيما تقدم (مُعَرَّفٌ) حقيقة. وقد تقدم في الأمثلة السابقة أو حكماً بأن كان فكرة مؤخرة عن الحال. كما في قوله:

لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلل  
أو مخصصة بوصف كما في قوله تعالى: «وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ  
الْحَقُّ مُصَدِّقاً» [فاطر: الآية ٣١] بنصب مضدقًا كما قرئ به أو بإضافة كما في قوله  
تعالى: «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً» [فصلت: الآية ١٠] أو بمعمول كما في قوله عجبت  
من ضرب الخيل شديداً، أو مقيدة للعموم بأن وقعت بعد النفي كما في قوله تعالى:  
«وَمَا أَهْلَكَنَا إِنْ قَرِيَّةٌ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ» [الشعراء: الآية ٢٠٨] فجملة لها منذرون حال من  
قرية لكنها منكراً مقيدة للعموم لوقوعها بعد النفي أو شبه النفي وهو النهي كما في  
قولك: لا يبغ شخص على آخر مستسهلاً. وهذا كله إنما هو باعتبار الغالب (وَقَدْ  
يَحِيُءُ) حال كونه (مُنَكَّرًا) حقيقة بأن كان نكرة ليست في معنى المعرفة كما في  
قولك: صلى رسول الله ﷺ جالساً وصلى وراءه رجال قياماً، ولا يقاس عليه.

ولما أنهى الكلام على الحال شرع في الكلام على التمييز فقال:

## باب التمييز

- ٢٠٤ - تَعْرِيفُهُ اسْمٌ ذُو اِنْتِصَابٍ فَسَرًا لِّنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتٍ جِنْسٍ قُدْرًا  
٢٠٥ - كَانْصَبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَقَدْ عَلَا .....

### (باب) بيان (التمييز)

ويقال: المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين. وهو لغة: فصل الشيء عن غيره، قال تعالى: ﴿وَامْتَرُوا الْيَوْمَ أَيْمَانَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: الآية ٥٩]، أي انفصلوا من المؤمنين و(تعريفه) اصطلاحاً: (اسم) صريح فلا يكون جملة، وهذا مما فارق التمييز فيه الحال (ذُو اِنْتِصَابٍ) ويجوز جره بمن إلا تميز العدد والفاعل في المعنى، ولذلك قال ابن مالك:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد      والفاعل المعنى كطب نفساً تفدي  
وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقاً فإن منه ما ليس بتمييز  
كما في قوله: مررت برجل. ومنه ما هو تمييز كما في قوله: ثلاثة رجال  
وقطيزيين. (فسراً) أي ذلك الاسم (النسبة) في جملة، ويسمى ذلك تميز الجملة،  
وضابطه ما رفع إبهام نسبة في جملة (أو) (ذات جنس قدرًا) ويسمى تميز المفرد،  
وضابطه ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة. فالتمييز نوعان، أحدهما: تميز  
الجملة، والآخر: تميز المفرد. والأول قد يكون محولاً إما عن الفاعل.

(ك) ما في قوله: (انْصَبَ زَيْدٌ عَرَقًا) فإن الأصل: انصب عرق زيد، فحول  
الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وأتى بالمضاف تميزاً فصار: انصب زيد عرقاً  
(و) كما في قوله: (قدْ عَلَا) زيد (قدرًا) فإن الأصل: قد علا قدره، فحول الإسناد  
كما تقدم. وأما عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَرَنَا الْأَرْضَ عَوْنَآ﴾ [القمر: الآية  
١٢] فإن الأصل، والله أعلم: وفجرنا عيون الأرض، فحول التعلق بالمضاف إلى

- ٢٠٥ - ..... وَلَكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا .....
- ٢٠٦ - وَكَاشْتَرِيتُ أَرْبَعًا نِعَاجًا أَوِ اشْتَرِيتُ أَلْفَ رِطْلٍ سَاجًا
- ٢٠٧ - أَوْ بِعْتُهُ مَكِيلَةً أَرْزًا أَوْ قَدْرَ بَاعِ أَوْ ذَرَاعَ حَرَّاً

المضاف إليه إلى آخر ما تقدم (و) أما عن المبتدأ كما في قوله: (لَكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا) فإن الأصل: منزلك أعلى، فحذف المضاف وانفصل الضمير وأتى بالمضاف تمييزاً فصار: أنت أعلى منزلاً. والتمييز هنا يصلاح أن يكون فاعلاً لو جعل أفعال التفضيل فعلاً فيصح أن يقال: علا منزلك، فهو فاعل في المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك في «الفيفية»:

والفاعل المعنى انصbin بأفعلاً مفضلاً كانت أعلى منزلاً

وقد لا يكون فاعلاً في المعنى، وهو ما أفعل التفضيل بعضه نحو: أنت أفضل فقيه، وحكمه الجر بالإضافة كما مثل إلا إذا كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو: أنت أكرم الناس رجالاً. وقد لا يكون تحولاً عن شيء أصلاً نحو: امتلاء الحوض ماء، والله دره فارساً وأكرم به أباً.

(و) الثاني قد يكون واقعاً بعد العدد الصريح (كـ)ـما في قوله: (اشْتَرِيتُ أَرْبَعًا نِعَاجًا) أو الكنائي كما في قوله: كم عبداً ملكت. وقد يكون واقعاً بعد المقادير كما أشار إليه بقوله: (أَوِ اشْتَرِيتُ أَلْفَ رِطْلٍ سَاجًا) وهذا مقدار وزني.

(أَوْ بِعْتُهُ مَكِيلَةً أَرْزًا) وهذا مقدار كيلي (أَوْ) بعته (قَدْرَ بَاعِ أَوْ ذَرَاعَ حَرَّاً)

وهذا مقدار مساحي.

وعلم من ذلك أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأنه ليس المراد به المقدار وإنما المراد به الحقيقة.

فإذا قلت: عندي عشرون رجالاً فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول: عندي مقدار عشرين رجالاً إلا على معنى آخر بخلاف المقادير.

فإذا قلت: عندي رطل زيت فالمراد عندي مقدار الرطل لا حقيقته ولذلك يصح أن تقول عندي مقدار رطل زيت.

٢٠٨ - وَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُنَكَّرَ أَنْ يَكُونَ مُظْلَقاً مُؤَخِّراً

(وَاجِبُ التَّمْيِيز) عند البصريين (أَنْ يُنَكَّر) خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في قوله :

\* وطببت النفس يا قيس عن عمرو \*

لإمكان حمل أَل على الزيادة (و) واجبه أيضاً (أَنْ يَكُونَ) أي التمييز (مُظْلَقاً) أي لا غالباً فقط كما في الحال (مُؤَخِّراً) عن صاحبه فلا يجوز تقديمها عليه.

ولما فرغ من الكلام على التمييز أخذ في الكلام على الاستثناء فقال:

## باب الاستثناء

- ٢٠٩ - أَخْرَجْ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَا خَرَجَ مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي الْلَّفْظِ اِنْدَرَجْ  
٢١٠ - وَلَفْظُ الْاسْتِثْنَاءِ الَّذِي لَهُ حَوَى إِلَّا وَغَيْرُ وَسَوَى سُوَى سَوَا

### (باب) بيان (الاستثناء)

المناسب حمله على المستثنى لأن الكلام في المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد إلا أو إحدى أخواتها، وعلى هذا ففي كلام الناظم استخدام لأنه ذكر اللفظ أولاً بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فإنه لا يصح أن يكون عائداً للاستثناء بمعنى المستثنى وإنما يصح أن يكون عائداً له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف، والتقدير (أَخْرَجْ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ) السابق (مَا) أي شيئاً أو الشيء الذي (خَرَجْ مِنْ حُكْمِهِ) أي لم يتسلط عليه الحكم رأساً وإلا لزم التناقض لأنه يصير داخلاً خارجاً، ففي الكلمة المشرفة يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن الحكم ينفي الألوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى وإلا كفر والعياذ بالله تعالى (وَ) هو وإن خرج من حكمه لكن (كَانَ فِي الْلَّفْظِ) قد (اندرَجْ) ولو بحسب ما يفهم منه عرفاً فشمل ذلك الاستثناء المنقطع فإنك إذا قلت: جاء القوم، فهم من ذلك عرفاً مجيء ما يتعلق بهم كالحمير، فإذا قلت: إلا حماراً، فقد أخرجت به من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفاً.

(وَلَفْظُ الْاسْتِثْنَاءِ) أي اللفظ المفيد للاستثناء (الَّذِي لَهُ حَوَى) أي جمع (إِلَّا) وهي لا تكون إلا حرفاً (وَغَيْرُهُ) بالرفع (وَسَوَى) كرضاً و(سُوَى) كهدى و(سَوَا) بالقصر للضرورة وإلا فهو بالمد كسماء وبناء، ولا يكون كل من غير وسوى بلغاتها الأربع إلا اسماً.

- ٢١١ - خَلَا عَدَا حَاشَا فَمَعْ إِلَّا أَنْصِبِ  
 ٢١٢ - كَقَامَ كُلُّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدًا  
 ٢١٣ - وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ اثْنَتَيْ  
 ٢١٤ - هَذَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ  
 ٢١٥ - كَلَّئِنَ يَقُومُ الْقَوْمِ إِلَّا جَعْفَرُ  
 مَا أَخْرَجْتُ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوجَبٌ  
 وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا خَالِدًا  
 فَأَبْيَدْلُنَ وَالنَّضْبُ فِيهِ ضُعْفًا  
 وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ  
 وَالنَّضْبُ فِي إِلَّا بَعِيرًا أَكْثَرُ

(وَخَلَا) و(عَدَا) و(حَاشَا). وقد يقال: حشا كما سيأتي. وكل من هذه الثلاثة متعدد بين الحرفية والفعلية (فَمَعْ) بسكون العين للضرورة، أي مع الاستثناء (إِلَّا أَنْصِبِ) وجوباً (مَا أَخْرَجْتُ) إلا (منْ) كلام (ذِي تَمَامٍ) بأن يذكر فيه المستثنى منه (مُوجَبٌ) بفتح الجيم بأن لم يسبق نفي ولا شبهه.

وذلك (كـ)قولك: (قَامَ كُلُّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدًا)، (وـ) كقولك (قَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا خَالِدًا)، وكقولك: مررت بالقوم إلا زيداً. فالمستثنى في الأحوال الثلاث منصوب بالأعلى الاستثناء وجوباً.

(وَإِنْ يَكُنْ) أي ما أخرجه إلا (منْ) كلام (ذِي تَمَامٍ) بأن يذكر فيه المستثنى منه لكنه غير موجب بأن (انْتَفَى) ولو حكماً بأن تقدم عليه نفي أو شبهه (فَأَبْيَدْلُنَ) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (وَالنَّضْبُ فِيهِ ضُعْفًا) فالأرجح الإبدال.

(هَذَا إِذَا) كان الاستثناء متصلةً بأن (اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ) فيتراجع حينئذ الإبدال ويضعف النصب (وَمَا سِوَاهُ) وهو الاستثناء المنقطع بأن استثنيته من غير جنسه ف(حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ) فيتراجع حينئذ النصب ويضعف الإبدال عنبني تميم.

وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَبْيَاعَ الظَّلَّمِ﴾ [النساء: الآية ١٥٧] أجمعوا السبعة على النصب.

فالمتصل (كـ)قولك: (لَئِنْ يَقُومَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرُ بالرفع على الإبدال، ويجوز إلا جعفراً بالنصب على الاستثناء لكن الإبدال أرجح (وَالنَّضْبُ فِي) المنقطع كقولك: لن يقوم القوم (إِلَّا بَعِيرًا) على الاستثناء (أَكْثَرُ ) من الرفع على الإبدال عندبني تميم كما علمت.

- ٢١٦ - وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلَّا قَدْ أُلْغِيَتْ وَالعَامِلُ اسْتَقَلَّ
- ٢١٧ - كَلَمٌ يَقُولُ إِلَّا أَبُوكَ أَوْلَا وَلَا أَرَى إِلَّا أَخَاكَ مُقْبِلاً
- ٢١٨ - وَخَفْضٌ مُسْتَشْنَى عَلَى الإِطْلَاقِ يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي

وهذا كله إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والأوجب النعت سواء كان الاستثناء متصلةً أو منقطعاً فنقول: ما قام إلا زيداً القوم، وما فيها إلا حماراً أحد، ولا يجوز الاتبع لأن التابع ما دام تابعاً لا يتقدم على المتبوع.

(وَإِنْ يَكُنْ) أي ما أخرجته إلا (من) كلام (ناقص) بأن لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغاً (فَإِلَّا قَدْ أُلْغِيَتْ) لفظاً وإن كان لها تأثير معنى (والعامِلُ).

قد (استقلّ) بالعمل في المستثنى وذلك (ك) قوله: (لَمْ يَقُولْ إِلَّا أَبُوكَ أَوْلَا) بتشديد الواو (و) كقولك: (لَا أَرَى إِلَّا أَخَاكَ مُقْبِلاً) ولا يقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب إلا إن أفاد كقولك: صمت إلا يوم الجمعة.

ولما ذكر حكم المستثنى بـإلا، ذكر حكم المستثنى بالبواقي حيث قال: (وَخَفْضٌ مُسْتَشْنَى عَلَى الإِطْلَاقِ) أي من غير تفصيل (يَجُوزُ) أي لا يمنع (بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي) وإنما فسرنا الجواز بعد الامتناع ليصدق بالوجوب. فإن خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغاتها لأنه مضاف إليه ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو: قام القوم غير زيد، بنصب غير لكن على الحال، ومن رجحان الاتبع بعد الكلام التام غير الموجب إلى آخر ما تقدم. وأما بعد خلا وعدا وحاشا، فالخفض جائز على تقدير الجر فيه والنصب جائز أيضاً على تقدير الفعلية.

تقول: قام القوم خلا زيد، بالجر، وخلا زيد بالنصب، وعدا زيد بالجر، وعدا زيد بالنصب، وحاشا زيد بالجر، وحاشا زيد بالنصب. وهذا كله عند التجدد عن ما، وأما عند الاقتران بها فيتعين النصب لأن المصدرية لا يليها حرف الجر لأنها لا توصل إلا بالجمل والجر مع (ما) بناء على زيادتها شاذ لا يعول عليه.

٢١٩ - وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَاءُ بِمَا خَلَأَ وَمَا عَدَأَ وَمَا حَشَّا

ولعل الناظم نظر إليه فجعل النصب جائزًا حيث قال: (وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَاءُ \* بِمَا خَلَأَ) نحو قام القوم ما خلا زيداً (وَ) بـ(مَا عَدَأَ) نحو قام القوم ما عدا عمراً (وَ) بـ(مَا حَشَّا) نحو قام القوم ما حشا بكرًا. وبقي على الناظم كالأصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون، فال الأول كما في حديث: ما أنهى الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر. والثاني كما في قوله: ائتوني لا يكون زيداً، فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبراً لهما.

ولما أنهى الكلام على الاستثناء شرع في الكلام على لا العاملة عمل إن،

فقال:

## باب لا العاملة عمل إن

- ٢٢٠ - وَحُكْمُ لَا كَحْكُمِ إِنَّ فِي الْعَمَلِ فَانْصِبْ بِهَا مُنَكَّرًا بِهَا اتَّصَلْ
- ٢٢١ - مُضَافًا أَوْ مُشَابِهِ الْمُضَافِ كَلَا غُلَامَ حَاضِرٍ مُكَافِي
- ٢٢٢ - لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرْتُ أَجْرِيَتْهَا كَذَاكِ فِي الْأَعْمَالِ أَوْ أَلْغَيْتَهَا

### (باب) بيان (لا العاملة عمل إن)

واحتذر بذلك عن الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: الآية ١٢]. والناهية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْرِبُوا الْزِينَ﴾ [الإسراء: الآية ٣٢]، والدعائية كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذُنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦]، والعاملة عمل ليس كما في قوله: لا رجل قائمًا بل رجلان أو رجال.

(وَحُكْمُ لَا كَحْكُمِ إِنَّ فِي الْعَمَلِ) فتنصب الاسم وترفع الخبر لكن تختص بالنكرة المباشرة لها كما أشار إليها بقوله: (فَانْصِبْ بِهَا مُنَكَّرًا بِهَا اتَّصَلْ) بخلاف المعرف والمنكر الذي لم يتصل بها فإن كلامه يرفع مع التنوين كما سيأتي في كلامه (مُضَافًا أَوْ مُشَابِهِ الْمُضَافِ) بخلاف ما لو كان مفرداً. والمراد به هنا ما ليس مضافاً ولا مشابهاً للمضاف فإنه يبني كما سيدركه. فالمضاف (كـ) قوله: (لَا غُلَامَ) رجل (حَاضِرٍ مُكَافِي) ومشابه المضاف وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه كقولك: لا قبيحاً فعله محمود، ولا طالعاً ج بلاً موجود، ولا خيراً من زيد حاضر، ولا ثلاثة وثلاثين هناك. ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتبع إعمالها ولا يجوز إلغاؤها ولو تكررت استدرك عليه بقوله:

(لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرْتُ) كما في قوله: لا غلام رجل، ولا عبد امرأة حاضران (أَجْرِيَتْهَا \* كَذَاكِ) أي مثل ذاك (فِي الْأَعْمَالِ أَوْ أَلْغَيْتَهَا) فيجوز حينئذ الإعمال والإلغاء.

- ٢٢٣ - وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمَهَا الرَّمُ الِبِنَا مُرَكَّبًا أَوْ رَفِعَهُ مُنَوَّنًا
- ٢٢٤ - كَلَا أَخْ وَلَا أَبْ وَأَنْصِبْ أَبَا أَيْضًا وَإِنْ تَرْفَعْ أَخًا لَا تَنْصِبَا
- ٢٢٥ - وَحَيْثُ عَرَفْتَ اسْمَهَا أَوْ فُصِّلَا فَارْفَعْ وَنَوْنَ وَالْتَّزِيمْ تَكْرَارًا لَا

(وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمَهَا) بأن لم يكن مضافاً ولا مشابهاً ولا مثنى أو مجموعاً (الرمِ الِبِنَا) له على ما ينصب به لو كان معرباً فإن كان ينصب بالفتح يبني على الفتح، وإن كان ينصب بالياء يبني على الياء، وهكذا. لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبني على الفتح للخفة.

وروي بالوجهين قوله: ولا لذات للشيب، وعلة بنائه عند الإفراد تركيه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار إليه بقوله: مركباً. وهذا قول سيبويه والجمهور. وقيل: علة بنائه في الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغرافية بدليل ظهورها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه    وقال ألا لا من سبيل إلى هند  
ولا يخفى أن قول الناظم: (وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمَهَا) إلخ، شامل لحالتي التكرار وعدمه. فتقول عند عدم التكرار: لا رجل في الدار ببناء رجل فقط، وتقول عند التكرار: لا أخ ولا أب موجودان، فتللزم بناء كل من الأخ والأب (أو رفعه) حال كونه (منوناً كـ)قولك: (لا أخ ولا أب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين (وانصب أباً أيضاً) إذا بنيت الأخ فتقول: لا أخ ولا أباً، فيكون الأب حينئذ معطوفاً على محل الأخ.

أما إذا رفعت الأخ فلا تنصب الأب كما ذكره بقوله: (وَإِنْ تَرْفَعْ أَخًا لَا تَنْصِبَا) فيمتنع أن تقول: لا أخ ولا أباً، لأنه لا وجه للنصب حينئذ. ويجوز بناء الأخ ورفع الأب منوناً وعكسه فيجوز أن تقول: لا أخ ولا أب، ولا أخ ولا أب، فتلخص أن الأوجه ستة: واحد ممتنع وهو رفع الأول ونصب الثاني، والخمسة الباقية جائزة. وهذه الأوجه تجري في: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أخذ محترز التنكير والاتصال بقوله: (وَحَيْثُ عَرَفْتَ اسْمَهَا) بأن أتيت به معرفة (أَوْ فُصِّلَا) عنها (فَارْفَعْ)هـ (وَالْتَّزِيمْ تَكْرَارًا لَا) عند غير المبرد وابن كيسان،

٢٢٦ - كَلَا عَلِيٌّ حَاضِرٌ وَلَا عُمَرٌ وَلَا لَنَا عَبْدٌ وَلَا مَا يُدَخِّرْ

فالأول (ك) قولك : (لَا عَلِيٌّ حَاضِرٌ وَلَا عُمَرٌ) أي حاضر (و) الثاني كما في قولك : (لَا لَنَا عَبْدٌ وَلَا مَا يُدَخِّرْ) من المال .

ولما أنهى الكلام على لا ، شرع في الكلام على النداء ، فقال :

## باب النداء

- ٢٢٧ - خَمْسٌ تُنَادِي وَهِيَ : مُفَرَّدٌ عَلَمْ وَمُفَرَّدٌ مُنْكَرٌ قَضِيًّا يُؤْمِنْ  
٢٢٨ - وَمُفَرَّدٌ مُنْكَرٌ سَوَاءٌ كَذَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ  
٢٢٩ - فَالْأَوَّلُانِ فِيهِمَا الِبِنَالِزِمْ عَلَى الَّذِي فِي رَفِعٍ كُلُّ قَدْ عَلِمْ  
٢٣٠ - مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى الإِطْلَاقِ .....

### (باب النداء)

وهو طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها. وتعبير الأصل بالمنادي أولى من تعبير الناظم بالنداء، لأن المقصود إنما هو المنادي كما يصرح به قوله: (خَمْسٌ) بلا هاء، ويجوز أن يقال: خمسة (تُنَادِي) بكسر الدال أو فتحها. فال الأول: على أنه مبني للفاعل، والثاني: على أنه مبني للملفوع (وَهِيَ : مُفَرَّدٌ عَلَمْ) والمراد بالمفرد هنا وفي باب (لا) السابق ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ولو مثنى أو مجموعاً.

والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقاً على النداء (وَمُفَرَّدٌ مُنْكَرٌ قَضِيًّا يُؤْمِنْ) أي يوم قصداً (وَمُفَرَّدٌ مُنْكَرٌ سَوَاءٌ) أي سوى ما يؤمِنْ قصداً (كَذَا الْمُضَافُ ) لغير كاف الخطاب، فلا يقال: يا غلامك مثلاً (وَالَّذِي ضَاهَاهُ ) أي شابهه في كونه تعلق به شيء من تمام معناه في كونه عاملًا فيما بعده وفي كونه مطولاً. (فَالْأَوَّلُانِ) وهو المفرد العلم والمنكر المقصود (فِيهِمَا الِبِنَالِزِمْ \* عَلَى الَّذِي فِي رَفِعٍ كُلُّ قَدْ عَلِمْ \* مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى الإِطْلَاقِ) فإن كان كل منهما يرفع بالضم يبني على الضم، وإن كان كل منهما يرفع بالألف يبني على الألف وهكذا. أو من هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الأصل، فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين لكن أجيبي عن الأصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه. وقوله: من غير تنوين لا يحتاج إليه إذ من المعلوم أن المبني لا ينون وإنما ذكره

- ٢٣٠ - ..... والنَّصْبُ فِي الْثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِي  
 ٢٣١ - كَيَا عَلِيُّ يَا غُلَامُ بِي انْطَلِقْ يَا غَافِلًا عَنْ ذَكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ  
 ٢٣٢ - يَا كَاسِفَ الْبَلْوَى وَيَا أَهْلَ الشَّنَاءِ وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُّفُّ بِنَا

توضيحاً ومحل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار، وأما في حالة الاضطرار فينون إما مع الضم تشبيهاً بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه، وإما مع النصب تشبيهاً بال مضاف لطوله بالتنوين. وكلاهما مسموع عن العرب، فمن الأول قوله:

سلام اللَّهُ يَا مَنْطَرِ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرَ السَّلَامِ  
 ومن الثاني قوله:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيَاً لَقَدْ وَقْتَكَ الْأَوَاقِي  
 (وَالنَّصْبُ فِي الْثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِي) وَهِيَ الْمُنْكَرُ غَيْرُ الْمَقْصُودِ، وَالْمَضَافُ  
 وَالْمَضَاهِيَهُ . فَالْمَفْرَدُ الْعِلْمُ (كَ) قَوْلُكَ: (يَا عَلِيُّ) . وَالْمُنْكَرُ الْمَقْصُودُ كَقَوْلُكَ: (يَا  
 غُلَامُ بِي انْطَلِقْ) إِذَا أَرَدْتَ غَلَامًا مَعِينًا وَالْمُنْكَرُ غَيْرُ الْمَقْصُودُ كَقَوْلُكَ الْوَاعِظُ: (يَا  
 غَافِلًا عَنْ ذَكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ) مِنْ غَفْلَتِكَ . وَهَذَا الْمَثَالُ يَصْحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبْلِ الشَّبِيهِ  
 بِالْمَضَافِ لَأَنَّهُ تَعْلُقُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ . وَالْمَضَافُ كَقَوْلُكَ: (يَا كَاسِفَ الْبَلْوَى)  
 وَالإِضَافَهُ فِي هَذَا الْمَثَالِ غَيْرُ مَحْضَهُ (وَيَا أَهْلَ الشَّنَاءِ) وَالإِضَافَهُ فِي هَذَا الْمَثَالِ  
 مَحْضَهُ . فَأَشَارَ بِتَكْرَارِ الْمَثَالِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنِ الإِضَافَتَيْنِ (وَ) الشَّبِيهِ بِالْمَضَافِ  
 كَقَوْلُكَ: (وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُّفُّ بِنَا) وَكَقَوْلُكَ: يَا حَسَنًا وَجْهَهُ، وَكَقَوْلُكَ: يَا  
 طَالِعًا جَبَلًا، وَكَقَوْلُكَ: يَا ثَلَاثَهُ وَثَلَاثَيْنِ فِيمِنْ سَمِيَّتِهِ بِذَلِكَ . وَأَمَّا إِذَا نَادَيْتَ جَمَاعَهُ  
 عَدْتَهُمْ كَذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعِينَهُ كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ النَّكَرَهِ الْمَقْصُودَهُ فَتَنْصَبُ كَلَّا  
 مِنْ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ مَعِينَهُ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ النَّكَرَهِ الْمَقْصُودَهُ  
 فَتَضُمُّ الْأَوَّلَ وَتَنْصَبُ الْثَّانِيَ أوْ تَرْفَعُهُ فَتَقُولُ: يَا ثَلَاثَهُ وَثَلَاثَيْنِ أَوْ وَالثَّلَاثُونَ، كَمَا  
 تَقُولُ: يَا زَيْدَ وَالْحَرَثَ بِضمِّ زَيْدٍ وَنَصْبِ الْحَرَثِ أَوْ رَفْعِهِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ تَعْدِ يَا وَإِلَّا  
 تَعْنِيَ الضَّمُّ وَالتَّجَرُّدُ عَنِ الْأَلِّ فَتَقُولُ: يَا ثَلَاثَهُ وَيَا ثَلَاثَيْنَ .

وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى النَّدَاءِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ فَقَالَ:

## باب المفعول لأجله

- ٢٣٣ - **وَالْمَضْدَرُ أَنْصِبٌ إِنْ أَتَى بَيَانًا لِعِلْلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَ**
- ٢٣٤ - **وَشَرْطُهُ اتْحَادُهُ مَعْ عَامِلِهِ فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ**
- 

### (باب المفعول لأجله)

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له، وقد بين ذلك بقوله: (والمصدر) القلبي (أنصب) جوازاً (إن أتى) أي المصدر (بياناً \* لِعِلْلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَ) أي وجود.

(وَشَرْطُهُ) زيادة على ما ذكر (اتحاده) أي المصدر (مع) بسكون العين للضرورة (عاميله \* فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ) ولو تقديرأً. فجملة الشروط خمسة: الأول: أن يكون مصدراً فخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول: جئتك السمن والعسل.

والثاني: أن يكون قليباً فخرج غير القلبي فلا يجوز أن تقول: جئتك قراءة للعلم ولا قتلاً للكافر.

والثالث: أن يكون علة للفعل الذي قبله فخرج غير العلة نحو: ضربت ضرباً فإنه مفعول مطلق.

والرابع: أن يكون مشاركاً لعامله في وقته فخرج غير المشارك له فيه، فلا يجوز أن تقول: تأهبت اليوم سفراً غداً.

والخامس: أن يكون مشاركاً لعامله في فاعله فخرج غير المشارك له فيه، فلا يجوز أن تقول: جئتك محبتك إباهي، وإنما قلنا: ولو تقديرأً ليدخل قوله تعالى: **﴿يُرِيكُمُ الْبَرَقَ حَوْفًا وَطَمَعًا﴾** [الرعد: الآية ١٢] فإنه في تقدير: يجعلكم ترون

٢٣٥ - كَقُمْ لِزَيْدٍ اتّقَاء شَرِّهِ وَأَقْصِدْ عَلَيْهِ ابْتِغَاء بِرِّهِ

البرق خوفاً وطمعاً. ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا إليه. قال ابن مالك:

وإن شرط فقد فاجره بالحرف... الخ  
والمستوفي للشروط المذكورة كقولك: (كَقُمْ لِزَيْدٍ اتّقَاء شَرِّهِ) بالإشباع (و)  
كقولك: (أَقْصِدْ عَلَيْهِ ابْتِغَاء بِرِّهِ) بالإشباع.

ولما أنهى الكلام على المفعول لأجله شرع في الكلام على المفعول معه،

فقال:

## باب المفعول معه

- ٢٣٦ - تَعْرِيفُهُ اسْمٌ بَعْدَ وَأَوْ فَسَّرًا مَنْ كَانَ مَفْعُهُ فَعْلُ غَيْرِهِ جَرَى  
٢٣٧ - فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُهُ اضْطَحَبْ أَوْ شِبْهِ فَعْلٍ كَاسْتَوِي الْمَاءَ وَالخَشْبَ

### (باب المفعول معه)

أي الذي وقع الفعل بمحاجنته. وقد بيّنه بقوله: (تَعْرِيفُهُ) أي المفعول معه (اسْمٌ) صريح ولو مني أو مجموعاً، وخرج بذلك الفعل نحو:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم  
والجملة نحو: سرت والشمس طالعة، فليس كل منهما مفعولاً معه هذا  
الاسم (بَعْدَ وَأَوْ) دالة على المعية بلا تشريك في الحكم. وخرج بذلك الاسم بعد  
غير الواو نحو: جئت مع زيد، وبعد الواو التي لم تدل على المعية نحو: اشتراك  
زيد وعمرو.

وقد (فَسَّرَا) أي بين الاسم المذكور (مَنْ كَانَ مَفْعُهُ فَعْلُ غَيْرِهِ جَرَى) أي  
الشيء الذي كان جرى معه قبل غيره. والمراد من الفعل هنا الفعل اللغوي وهو  
الحدث، ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقاً بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل  
وحروفه. فال الأولى كما في قوله: سرت والنيل. والثانية كما في قولك: أنا سائر  
والنيل. فلا يجوز هذا لك وأباك، نعم الجملة المقدرة كالملفوظة نحو قولهم: كيف  
أنت وقصة من ثريد. فإن التقدير: كيف تكون وقصة من ثريد، فحذف الفعل  
وانفصل الضمير.

وإذا أردت بيان حكمه (فَانْصِبْهُ) أي لاسم المذكور (بِالْفِعْلِ الَّذِي يُهُ  
اضْطَحَبْ) أي الذي اقتنى به (أَوْ) بـ(شِبْهِ فَعْلٍ) كاسم الفاعل، فال الأول (كـ) قوله:  
(اسْتَوِي) أي ارتفع (الْمَاءَ وَالخَشْبَ) أي مع الخشب وهو المقياس الذي يعرف به

## ٢٣٨ - وَكَالْأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرًا وَنَحْوُ سِرْتُ وَالْأَمِيرَ لِلْقُرَى

قدر ارتفاع الماء وقت زيادته. (و) الثاني (ك) قوله : (الْأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرًا) أي مع العسكر وهو جند الأمير. واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات: الأولى: ترجح للعطف وذلك إذا أمكن بلا ضعف في اللفظ نحو: جاء الأمير والجيش، فيترجح العطف في ذلك لأنه الأصل. وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى. (و) الثانية: ترجح المفعولية وذلك إذا لم يمكن العطف إلا بضعف في اللفظ (نَحْوُ قوله : (سِرْتُ وَالْأَمِيرَ لِلْقُرَى) فترجح المفعولية في ذلك لأن العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف. قال ابن مالك:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَصِّلٍ عَطْفٌ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ  
أَوْ فَأَصْلِ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرْدُ فِي النَّظَمِ فَاشِيًّا وَضَعْفَهُ اعْتَدْ  
وَفِي الْمَعْنَى نَحْوُ قَوْلِكَ : كُنْ أَنْتَ وَزِيدًا كَالْأَخْ . فَتَرْجِحُ الْمَفْعُولِيَّةُ فِي ذَلِكَ  
أَيْضًا لِأَنَّ الْعَطْفَ يَسْتَلِزُمُ أَنْ يَكُونَ زِيدًا مَأْمُورًا وَأَنْتَ لَا تَرِيدُ أَمْرَهُ ، وَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ  
تَأْمُرَ الْمُخَاطِبَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ كَالْأَخْ . وَالثَّالِثَةُ: تَعْنِي الْمَفْعُولِيَّةُ وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَمْكُنْ  
الْعَطْفَ أَصْلًا أَسْتَوِيَ الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ فَتَتَعْنِي الْمَفْعُولِيَّةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَسْتَلِزُمُ أَنَّ  
الْخَشْبَةَ تَرْتَفَعَ وَلَيْسَ مَرَادًا ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ أَنَّ الْمَاءَ ارْتَفَعَ حَالَ كُونِهِ مَصَاحِبًا لِلْخَشْبَةِ .  
وَالرَّابِعَةُ: تَعْنِي الْعَطْفَ وَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَمْكُنْ الْمَفْعُولِيَّةَ نَحْوُ : اشْتَرَكَ زِيدٌ وَعُمَرُ ،  
فَيَتَعْنِي الْعَطْفَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ شَرْطُ الْمَفْعُولِيَّةِ . وَالخَامِسَةُ: امْتِنَاعُ كُلِّيهِمَا  
وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَمْكُنْ الْعَطْفَ وَلَا الْمَفْعُولِيَّةَ نَحْوُ قَوْلِهِ :

\* عَلَفْتَهَا تَبْنَاً وَمَاءً بَارِدًا \*

وقوله:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتِ بَرَزَنَ يَوْمًا وزَجَّنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْوَنَا  
فَيَمْتَنَعُ كُلُّ مِنْ الْعَطْفِ وَكُونِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ وَيَتَعْنِي كُونِهِ مَفْعُولًا لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ .  
وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ: وَسَقَيْتَهَا مَاءً بَارِدًا . وَفِي الْثَّانِي: وَكَحَلَنَ الْعَيْوَنَا .  
وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ شَرَعَ فِي الْكَلَامَ عَلَى مَخْفُوضَاتِ  
الْأَسْمَاءِ فَقَالَ :

## باب مخوضات الأسماء

- ٢٣٩ - خَافِضُهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٌ الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ وَالْأَتْبَاعُ  
٢٤٠ - أَمَّا الْحُرُوفُ هَا هُنَا : فَ: مِنْ، . . . . .

### (باب مخوضات الأسماء)

والإضافة في ذلك لبيان الواقع إذ لا يخوض إلا الأسماء.

وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خفضها حيث قال: (خَافِضُهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٌ) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلاً منها. ولما كان تقسيم الأصل المخوضات إلى ثلاثة أقسام إنما هو من حيث خفضها قسم الناظم نفس الخافض لكن صنيع الأصل انتسب بالترجمة. والأنواع الثلاثة هي: (الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ وَالْأَتْبَاعُ) وقد اجتمعت الثلاثة في البسمة. وقد جرى الناظم كالأصل على رأي الأخفش والسهيلي من أن التابع لمجرور ومخوض بالتبعية هو رأي مرجوح والراجح أنه مخوض بما جر به المتبع. وقيل: إنه يخوض بالمجاورة نحو: هذا حجر ضب خرب، فإنه روی بجر خرب، ل المجاورة للمجرور، وعلى الرفع أكثر العرب. وقيل أيضاً أنه يخوض بالتوهم نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعد، بجر قاعد على توهم الباء في قائماً. والراجح أن الأول على رواية الجر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة. وأن الثاني منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم. وبالجملة فالراجح أن الخافض ينحصر في نوعين فقط وهما: الحرف والمضاف، وقد بين الحرف بقوله: (أَمَّا الْحُرُوفُ الكائنة (هَا هُنَا) أي في هذا الباب (فَ) هي (مِنْ)، وهي لابتداء المسافة وللبيان وللتبييض وغير ذلك. قال ابن مالك:

بعض وبين وابتدىء في الأمكنة بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة

٢٤٠ - ..... إلى باءة وكافٌ في ولامٌ عن على

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر  
و(إلى) وهي لانتهاء المسافة وللمصاحبة.

(باءة) وهي للإلصاق حقيقة نحو: به داء، أو حكماً نحو: مررت بزيد.  
وللتعدية الخاصة وهي تصير الفاعل مفعولاً كما تقول في ذهب زيد: ذهبت  
بزيد، بمعنى أذهبته أي صيرته ذاهباً.

وأما التعدية العامة وهي إيصال معنى الفعل إلى الاسم فليست مختصة بالباء  
بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائد ولا شبيهة بها.  
(وكافٌ) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاقي ناقص بكامل في الشرف أو في  
الخسة. فالأول: نحو زيد كالبدر.

والثاني نحو: زيد كالجمار. وأركانه أربعة: مشبه ومشبه به، وأداة تشبيه،  
ووجه شبه.

(في) ومن معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء، وهي قسمان: حقيقة  
وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو: الماء في الكوز. ومجازية  
وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك: النجاة في الصدق، أو يفقد  
الأول دون الثاني نحو قولك: زيد في البرية. أو يفقد الثاني دون الأول نحو  
قولك: في صدر فلان علم.

(ولامٌ) ومن معانيها الملك إن وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو:  
المال لل الخليفة، فإن دخلت على ما لا يملك كانت لشبه الملك ويعبر عنه  
بالاختصاص نحو: الجبل للفرس. وإن وقعت بين معنى وذات كانت للاستحقاق  
نحو: الحمد لله و(عَنْ) ومن معانيها المجاورة وتكون حقيقة في الأجسام نحو:  
رميت عن القوس، ومجازية في المعاني نحو: أخذت العلم عن فلان و(على) ومن  
معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو: صعدت على الجبل، ومجازاً نحو: عليه  
دين. وأما نحو: توكلت على الله فهو بمعنى الإضافة والإسناد أي أضفت توكتلي  
وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله شيء لا حقيقة ولا مجازاً كما قاله الفاسي في

٤١- كذاك واؤ باء وـ تاء في الحـلـف مـذـمـنـذـرـبـ وـأـوـرـبـ المـنـحـذـفـ

«شرح الألفية». (كذاك) أي مثل ذاك (واؤ) في الحلف نحو: والله لأفعلن كذا. ولها شرط ثلاثة:

الأول: أن يحذف فعل القسم فلا يقال: أقسم والله، كما يقال: أقسم بالله.

والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني.

والثالث: أن لا تدخل على الضمير فلا يقال: وكـ، كما يقال: بكـ. وكذلك  
(باء) بالقصر في الحلف نحو: بالله لأفعلنـ، ولا يشترط فيها شيء مما ذكر في الواو  
وكان الأولى تقديم الباء على الواو لأن الباء هي الأصل لكن قد يقال: قدمت الواو  
لكثرـة دورانها على الألسنة (وتاء في الحـلف) نحو: والله لأفعلنـ كـذا. وحـكي: تربـ  
الـكـعبـة، وهو شـاذ لأنـها تختص بـلفـظـ الجـلـالـةـ ويـشـتـرـطـ فيهاـ الشـروـطـ السـابـقـةـ فيـ الواـوـ  
وقد تـبـدـلـ التـاءـ هـاءـ فيـيـقـالـ: هـاـللـهـ بـقـطـعـ الـهـمـزـةـ وـوـصـلـهـاـ معـ إـثـبـاتـ الـأـلـفـ وـحـذـفـهاـ.  
ويـعـلـمـ منـ كـلـامـ الرـضـىـ أـنـ مـعـنـىـ حـرـوفـ الـقـسـمـ الـإـلـصـاقـ فـكـانـ الـقـسـمـ لـصـقـ بـالـمـقـسـمـ  
بـهـ كـلـصـوقـ الدـاءـ لـلـرـجـلـ وـكـذـاـ (مـذـ) وـ(مـذـ) نـحوـ: ما رـأـيـتـهـ مـذـ يـوـمـ الـخـمـيسـ أوـ مـذـ  
يـوـمـ الـجـمعـةـ، وـكـذـاـ (رـبـ) وـهـيـ لـلـتـقـلـيلـ قـلـيـلاـ وـلـلـتـكـثـيرـ كـثـيرـاـ، وـيـشـتـرـطـ تـصـدـيرـهـاـ  
وـتـأـخـيرـ الـعـاـمـلـ وـتـنـكـيرـ الـمـجـرـرـ بـهـاـ. وـمـاـ أـحـسـنـ مـاـ قـالـهـ بـعـضـهـمـ:

خليلي للتکثیر رب کثيرة وجاءت لتقليل ولكنه يقل وتصديرها شرط وتأخير عامل وتنکير مجرور بها هكذا نقل ويعلم من اشتراط تنکير مجرورها إنها لا تجر الضمير وقد تجره قليلاً بشرط أن يكون ضمير غيبة مفرداً مذكراً أبداً مفسراً بتمييز مطابق للمعنى نحو: ربه رجالاً، ربه رجلين، ربه رجالاً، ربها امرأة، ربها امرأتين، ربها نساء وهي حرف شبيه بالزائد فمجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو: رب رجل صالح عندي، وفي محل نصب في نحو: رب رجل صالح لقيت، وفي محل رفع أو نصب في نحو: رب رجل صالح لقيته، كما في قوله: هذا لقيته. وكذا (وَأُوْرُبَ الْمُنْحَلِفُ) نحو: وليل، أي ورب ليل، في قول امرئ القيس:

**٢٤٢ - كسرت من مصر إلى العراق وحيث لمحبوب باشتياق**

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلى  
وما ذكره الناظم كالأصل من إن وأو ورب المحدوفة جارة، وهو قول المبرد  
والковيين والصحيح إن الجار هو رب المحدوفة لا الواو. ثم مثل الناظم لبعض  
الحروف السابقة قال: وذلك (ك) قوله: (سرت من مصر إلى العراق) وصمت من  
يوم الاثنين إلى يوم الخميس (و) قوله: (حيث لمحبوب باشتياق) مني له.  
ولما تكلم على حروف الخفظ شرع يتكلم على الإضافة وهي خاتمة الكتاب  
فقال:

## باب الإضافة

- ٢٤٣ - مِنَ الْمُضَافِ أَسْقِطِ التَّنْوِينَ أَوْ نُونَهُ كَأَهْلُكُمْ أَهْلُونَا
- ٢٤٤ - وَأَخْفِضْ بِهِ الْاسْمَ الَّذِي لَهُ تَلَا كَقَاتِلًا غُلَامٌ زَيْدٌ قُتِلَ
- ٢٤٥ - وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ فِي أَوْ لَامٍ .....

### (باب الإضافة)

وهي لغة: الإسناد. واصطلاحاً: نسبة تقيدية بين شيئين تقتضي انجرار ثانهما.

وقد بين أحکامها بقوله: (من المضاف) الذي هو الأول من المتضایفين (أسقط التنوين) إذا كان منوناً فلا يجتمع التنوين والإضافة. وما أحسن قول بعضهم:

كأني تنوين وأنت إضافة فain تراني لا تحل مكانيا  
(أو نونه) التي تلي الإعراب كذلك (ك) قوله: (أهلكم) هم (أهلونا) فإن  
الأصل: أهل لكم أهلوون لنا، فحذف التنوين الأول وحذفت النون من الثاني  
وحذفت اللام فيهما للتخفيف فصار: أهلكم أهلونا.

(وَأَخْفِضْ بِهِ) أي بال مضاف على الصحيح، وقيل: بالإضافة، وقيل: بالحرف  
(الاسم الذي له) أي لل مضاف (تلآ) أي تبع وذلك الاسم هو المضاف إليه  
(ك) قوله: (قاتلا غلام زيد) بإضافة قاتلا إلى غلام ثم إضافة غلام إلى زيد (قتلا)  
بالبناء للمجهول.

(وَهُوَ) أي وذلك الاسم الذي هو المضاف إليه (علی) ثلاثة أقسام كما قاله  
ابن مالك تبعاً لطائفة، فإذا ما أن يكون على (تقدير في) وذلك إذا كان المضاف إليه  
ظرفاً للمضاف (أو) على تقدير (لام) الملك والاختصاص أو الاستحقاق، وذلك إذا

- ..... ٢٤٥ - أَوْ مِنْ كَمْكُرِ اللَّلِيلِ أَوْ غُلَامِي
- أَوْ ثُوبِ خَزْ أَوْ كَبَابِ سَاجِ ٢٤٦ - أَوْ عَبْدَ رَيْدٍ أَوْ إِنَاءُ زُجَاجِ
- مَبْسُوَطَةً فِي الْأَرْبَعِ التَّوَابِعِ ٢٤٧ - وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعِ
- سُبْلَ الرَّشَادِ وَالْهُدَى فَنَرْتَفَعُ ٢٤٨ - فَيَا إِلَهِي الطُّفْ بِنَا فَنَتَّبِعُ
- بَعْدَ اِنْتِهَاءِ تِسْعَ مِنَ السَّنِينَا ٢٤٩ - وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَا
- فِي رُبْعِ الْأَلْفِ كَافِيًّا مَنْ أَحْكَمَهُ ٢٥٠ - قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدَّمَةِ

كان المضاف إليه مالكاً للمضاف أو مختصاً به أو مستحقاً له. (أَوْ) على تقدير (من) التبعيضية وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف وذلك (كـ) قوله: (مَكْرِ اللَّلِيلِ) أي مكر في الليل (أَوْ غُلَامِي) زيد (أَوْ عَبْدَ رَيْدٍ) أي غلام لزيد أو عبد لزيد (أَوْ إِنَاءُ زُجَاجِ) أي إناء من زجاج وهو معروف (أَوْ ثُوبِ خَزْ) أي ثوب من خز وهو نوع من الحرير (أَوْ كـ) قوله: (بَابِ سَاجِ) أي باب من ساج وهو نوع من الخشب. واقتصر الجمهور على قسمين، ولذلك اقتصر عليهما الأصل.

(وَقَدْ مَضَتْ) وتقدمت (أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعِ) حال كونها (مَبْسُوَطَةً) أي سبق الكلام عليها مبسوطاً (في) الكلام على (الْأَرْبَعِ التَّوَابِعِ) التي هي النعت والاعطف والتوكيد والبدل، وحيثئذ فلا حاجة إلى التكلم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الأصل في هذا الباب.

ثم استغاث الناظم حيث قال: (فَيَا إِلَهِي) والإضافة في ذلك للتشريف المضاف إليه (الطُّفْ بِنَا فـ) بسبب لطفك بنا (نَتَّبِعُ سُبْلَ) بسكونباء للضرورة وإلا فسبل كطرق لفظاً ومعنى، فكانه قال: طرق (الرَّشَادِ وَالْهُدَى) أي الاهداء والاعطف في ذلك للتفسير (فـ) بسبب ذلك (نَرْتَفَعُ) إلى المراتب العالية.

ثم أرّخ تأليفه بقوله: (وَفِي) شهر (جُمَادَى سَادِسِ) شهور السنة التي هي تمام (السَّبْعِينَا) الكائنة (بَعْدَ اِنْتِهَاءِ) وفراغ (تِسْعَ) أي تسعمائة (مِنَ السَّنِينَا) أي ففي شهر جمادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدَّمَةِ) وهو (فِي رُبْعِ الْأَلْفِ) بيت، فعدّة أبياته مائتان وخمسون حال كونه (كَافِيًّا مَنْ أَحْكَمَهُ) أي أتقنه، يقال: أحكمت الشيء إذا أتقنته. وقد أبدل من النظم السابق قوله:

- ٢٥١ - نَظُمُ الْفَقِيرِ الشَّرَفِ الْعَمْرِيِطِيِ ذِي الْعَجْزِ وَالْتَّقْصِيرِ وَالْتَّفْرِيطِ
- ٢٥٢ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَدْيُ الدَّوَامِ عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ
- ٢٥٣ - وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالْتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُضْطَفِي الْكَرِيمِ
- ٢٥٤ - مُحَمَّدٌ وَصَاحِبُهُ وَالآلِ أَهْلُ التُّقَىِ وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

(نظم الفقير) إلى الله تعالى أخذًا من قوله تعالى: «يَأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ يَأْتُونَ» [فاطر: الآية ١٥]، (الشرف العمريطي) نسبة لعمريط قرية من شرقية بليبيس (ذى العجز) عن الأشياء إذ لا قدرة للعبد على شيء من الأشياء (و) ذى (التقصير) في الطاعات (و) ذى (التفريط) في العبادات. وإنما اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لأن ذلك شأن العارفين. ثم قال: (والحمد لله مدی الدوام) كناية عن التأييد (على جزيل الفضل والإنعام) والإضافة في ذلك من إضافة الصفة للموصوف (وأفضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبي المضطفي الكريم) أي البالغ في الكرم الغاية القصوى (محمد و) على (صاحب) والصحاب: اسم جمع لصاحب لا جمع له على الصحيح لأن فعلاً ليس من صيغ الجموع عند سيبويه خلافاً للأخفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه. ثم وصف كلاً من الصحاب والآل بقوله: (أهل التقوى و) أهل (العلم و) أهل (الكمال) والتقوى: اسم من التقوى وهي امتنال المأمورات واجتناب المنهيات. وإنما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاه والتسليم على النبي والصحاب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لأن الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما. وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الأكدار ولكن الحمد لله على ما جرت به الأقدار،وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعل إلى أعلى الدرجات وصوته، نسأله سبحانه وتعالى أن يختتم لنا بإيمان مع النظر لوجهه الكريم في دار الجنان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك في شهر رجب المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وتسعم وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأذكى التحية، وبالله التوفيق لا رب غيره ولا يرجى إلا خيره، نسألك اللهم توبه صادقة تستطع على بواطتنا وظواهرنا أنوارها ويزول عن بها آثار المعاصي وغبارها أمين.

## خاتمة

حمدًا لمن نصب دلائل وحدانيته  
ناطقة بأنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله  
ورفع قدر من جزم بربوبيته  
وخفض جناحه لأمثاله  
وصلة وسلاماً على سيدنا محمد الفرد العلم  
معدن الجود ومصدر المكارم والحكم  
وعلى الله وأصحابه الذين  
أظهر الله بأفعالهم دين الحق  
وجعلهم أئمة ميزوا بأحوالهم  
طريق الهدى لجميع الخلق  
وأخبر عنهم بأنهم  
خير أمة أخرجت للناس  
وأضاف إليهم المكارم الجمة  
وحفظهم من شر الوسوس الخناس  
والتابعين لهم بإحسان  
ما سجعه ورق الحمام على الأغصان

(وبعد) فقد تم طبع شرح خاتمة المحققين، وفائقة الفضلاء المدققين،شيخ الإسلام والمسلمين، الشيخ إبراهيم البيجوري ذي الفضل المبين والشرف المتين، على (متن الدرة البهية) نظم الشيخ العمريطي للأجرمية، في قواعد علم العربية، رحمهم الله سبحانه، وأهل عليهم إحسانه ورضوانه، وقد حللت طرره، ورشيت غرره، بدرر ذلك النظم الجليل، ذي اللفظ العذب والشكل الجميل.

نَّمَّ الْكِتَابُ

## فهرس المحتويات

٣	نظم الأجرمية للشيخ العميري
١٨	مقدمة المؤلف
١٩	شرح مقدمة الناظم
٢٩	باب الكلام
٤١	باب الإعراب
٤٦	باب علامات الإعراب
٥١	باب علامات النصب
٥٣	باب علامات الخفض
٦٠	باب علامات الجزم
٦٥	فصل
٧٩	باب المعرفة والنكرة
٧٥	باب الأفعال
٨١	باب إعراب الفعل
٩٢	باب مرفوعات الأسماء
٩٨	باب نائب الفاعل
١٠١	باب المبتدأ والخبر
١٠٧	كان وأخواتها
١٠٩	إن وأخواتها
١١١	ظن وأخواتها
١١٣	باب النعت
١١٦	باب العطف
١٢٠	باب التوكيد

١٢٣	.....	باب البدل ..
١٢٦	.....	باب منصوبات الأسماء .....
١٢٨	.....	باب المصدر .....
١٣٠	.....	باب الظرف .....
١٣٣	.....	باب الحال ..
١٣٥	.....	باب التمييز .....
١٣٨	.....	باب الاستثناء .....
١٤٢	.....	باب لا العاملة عمل إن .....
١٤٥	.....	باب النداء .....
١٤٧	.....	باب المفعول لأجله .....
١٤٩	.....	باب المفعول معه .....
١٥١	.....	باب مخفوضات الأسماء .....
١٥٥	.....	باب الإضافة .....
١٥٨	.....	الخاتمة .....
١٥٩	.....	<b>فهرس المحتويات .....</b>

هذا الكتاب

ينبغي لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حدّه وحكمه وموضوعه وفائدته، إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة. فحدٌ فن النحو علم بأصوله يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء وحكمه الوجوب الكافي، كما قاله النووي وغيره.

وموضوعه: الكلمات العربية.

وفائدته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

وكتابنا هذا هو شرح لطيف للشيخ إبراهيم البيجوري على "نظم الأجرمية في علم العربية" لشرف الدين يحيى العمريطي رحمة الله تعالى، يحلّ ألفاظه ويبين مراده، ويتمّ مفاده، ويذلل صعابه، ويكشف نقابه. سماه "فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الأجرمية".

# فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الأجرمية

ISBN - 13 : 978-2-7451-7941-8  
9 782745 179418  
90000  
Barcode

أُنْسَتَهَا مُحَمَّدُ بَيْجُورِيَّ بِنْوَتَهُ سَنَةُ 1971 بِبَرْوَت - لَبَّانَ  
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon  
Établie par: Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban  
ص.ب. 9424 حـ. 11 - 11 - 9424 بيروت - لبنان  
بابل الطاحـ. بيـ. 1107 2290 بيـ. 1107 2290 بيـ. 1107 2290  
e-mail: sales@al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com  
[www.al-ilmiyah.com](http://www.al-ilmiyah.com) DKI

